دراسات في
المحاسبة المتوسطة

الفرقة الثانية

الفصل الدراسي الأول

إعداد

د/ محمد يوسف عبد الرحيم

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة

جامعة جنوب الوادي

العام الجامعي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

قال معاذ بن جبل " رضي الله عنه":

" تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية. وطلبه عباده، ومدارسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وهو الأنيس في الوحدة والصاحب في الخلوة ومنار السبيل إلى الجنة".

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.. وبعد ..

تعد المحاسبة المالية وسيله للحصول على معلومات مفيدة تساعد جميع الأطراف ذوي المصلحة في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. ومن اجل اداء المحاسبة لدورها في توفير هذه المعلومات فلابد لها من القيام بوظيفتي القياس والتوصيل او الافصاح المحاسبي.

ويشير القياس المحاسبي الي حصر وتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المختلفة بقصد تحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح او خسارة.

اما التوصيل او الإفصاح المحاسبي فيقصد به اخبار جميع الاطراف المهتمة بالمنشأة بما تم قياسه وذلك من خلال القو ائم المالية.

وتعتمد المحاسبة عند قيامها بالوظائف السابقة على استخدام القيد المزدوج في التسجيل والترحيل، والذي سبق دراسته في مرحلة سابقة ويعتمد على وجود طرفين لكل عملية مالية أحدهما مدين والأخر دائن، بينما لازالت بعض المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لا تعتمد استخدام نظام القيد المزدوج مثل السوبرماركت والمحلات الصغيرة والمطاعم وغيرها، وذلك لارتفاع تكاليف التطبيق من ناحية وعدم تو افر

المعرفة العلمية من ناحية أخرى، مما يدفعها لتسجيل عملياتها بشكل مقتضب فيما يسمى بالقيد المفرد.

أيضا في ظل احتدام المنافسة بين المنشآت والرغبة في التوسع، ومع ارتفاع تكاليف انشاء فروع بكل الأسواق لجأت الشركات لتطبيق نظام التوكيلات التجارية أو ما يسمى بضاعة الأمانة، أولتسهيل عملية المبيعات واجتذاب مزيد من العملاء ممن لا تتو افر معهم السيولة اللازمة للشراء تم ابتكارنظم البيع بالتقسيط.

كما أدي تنوع المنشآت ذات الطبيعة الخاصة في العصر الحديث الي ظهور مشاكل محاسبية متعلقة بالقياس والتوصيل تختلف من منشأة الي أخري وفقاً لطبيعة نشاطها، ولأجل ذلك فإن المحاسبة المتوسطة تركزعلي دراسة المشاكل المحاسبية في المنشآت ذات الانشطة الخاصة(كالجمعيات والنوادي) وذلك من خلال تناول الطبيعة المميزة لكل نوع من هذه المنشآت أثرهذه الطبيعة علي النظام المحاسبي للمنشأة، و أيضا دراسة كيفية قياس العمليات المالية و إثباتها في الدفاتر، وكذلك كيفية إعداد القو ائم المالية لهذه المنشآت.

وأخيرنتيجة لما تواجهه المنشآت من صعوبات في الحصول على التمويل اللازم للتوسعات المستقبلية في نشاطها وارتفاع تكاليف الاستثمارات الجديدة خاصة في

المشروعات الكبيرة ظهر أسلوب جديد لتوفير الاستثمارات المطلوبة من أصول مختلفة من خلال اللجوء لأسلوب التأجير العيني (التأجير التمويلي)

هذا ومع التطور المتسارع في بيئة الاعمال نتجت مشكلات محاسبية جديده سواء فيما يتعلق بالقياس او التوصيل المحاسبي. ومن ثم فإن اهتمام المحاسبة المتوسطة ينصب على تناول هذه المشكلات لدراسة كيفية قياسها و اثباتها في الدفاتر وكذلك كيفية الافصاح عنها في القوائم المالية للمنشأة.

ونظرا لتعدد المشاكل التي يمكن تناولها في المحاسبة المتوسطة فقد اقتصر هذا الكتاب على دراسة الموضوعات التالية فقط:

- المحاسبة نظام معلومات.
- المحاسبة في ظل الدفاتر غير المنتظمة.
- المحاسبة عن عمليات بضاعة الأمانة (التوكيلات التجارية)
- المحاسبة في المنظمات غير الهادفة للربح (الجمعيات والنوادي)
- المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط
- المحاسبة عن عمليات التأجير التمويلي

وختاما، يجب إلا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي الذين سبقوني بتناول هذا الموضوع وكان لهم الفضل الكبير في توفير المادة العملية التي أعد من خلالها هذا الكتاب. كما أرجو من الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجه وأن ينفع به كل من يقرأه.

والله أسال التوفيق والسداد،

د/ محمد بوس

الفصل الاول

المحاسبة كنظام معلومات

مقدمة :

المحاسبة كنظام فرعى ضمن النظام الكلى (الشامل) للمعلومات. تعتبر أهم مكونات تلك النظم المتكاملة وأكثرها مصداقية ودقة وتعبير عن الأحداث الماضية والحاضرة. فالمحاسبة علم له أصوله وقواعده ونظرياته كما أن له أساليبه وأدواته حيث تتوجه المحاسبة إلى توفير المعلومات النافعة لذوى العلاقة بالمشروع سواء من خارجه أو الإدارة الداخلية والملاك وأصحاب الاستثمارات. وجوهر العمل المحاسبى فى هذا الشأن هو تحويل البيانات المعبرة عن مفردات الأحداث الاقتصادية والمالية للمشروع إلى معلومات ذات قيمة استخدامه.

وفى هذا الشأن تعتبر البيانات الأولية هى مدخلات النظام المحاسبى وعمليات التشغيل لتلك المدخلات هى عمليات تحكمها أصول وقواعد متفق عليها ونظريات علمية تلقى القبول العام وذلك لإنتاج مخرجات هى المعلومات المحاسبية الموجهة لمستخدمها بفئاتهم المختلفة وثقافاتهم المتباينة ولخدمة مواقف قراريه ووظائف إدارية متعددة أهمها قياس نتائج أعمال المشروع والتصوير الدقيق المعبر لمركزه المالى. وبذلك فالعملية المحاسبية لا تخرج عن كونها قواعد وأصول متفق عليها بين المحاسبين لتجميع وتصنيف وتحليل الأحداث المالية وتوجيها وفق قواعد معينة للتسجيل فى المجموعة الدفترية بغرض إيجاد سجلات تاريخية للمشروع تعبر عن كافة أحداثه المالية والاقتصادية وتصنيفها فى مجموعات متجانسة من الحسابات للوصول إلى النتائج النهائية لتلك الأحداث من ربح أو خسارة، وقيمة الإضافة للمساهمين وملاك المشروع، ثم المركز المالى فى نهاية فترة محاسبية معينة.

ويتم عادة تسجيل الأحداث المالية فى الدفاتر أولاً بأول وفق نظرية القيد المزدوج حيث يفترض دائما أن لكل حدث مالى تأثير على طرفين أحدهما لو تأثر بالزيادة فالطرف الآخر يتأثر بالنقص بنفس القيمة، أو بمعنى آخر أن كل حدث مالى يؤثر على جانبين أحدهما مستفيد والآخر مفيد، أو أحدهما الآخذ والآخر هو العاطى، ويترجم ذلك محاسبيا على نحو أن لكل حدث مالى تأثير على جانب آخذ هو المدين والآخر عاطى وهو الدائن. وأيا ما كانت طريقة التسجيل دفتريا أو آليا فإننا لا تخرج عن هذه القاعدة. (قاعدة الأطراف المدينة متساوية دائماً مع الأطراف الدائنة) وهذه القاعدة هى الأساس الأول والسبب الرئيسى فى التوازن الحسابى الذى يظهره ميزان المراجعة العام أو حتى التوازن المفترض لقائمة المركز المالى.

والمحاسبة بهذا المعنى بنظر إليها من الوجهة الوظيفية على أنها عمليات القياس، ثم عمليات التوصيل أو التقرير أو البعد الإعلامى للوظيفة المحاسبية، والقياسى المحاسبى يعنى التحديد الدقيق لقيمة الأشياء فى لحظة التسجيل حيث نتغير قيم تلك الأشياء من وقت لآخر كما أن لغة القياس قد تأخذ شكل كمى أو قد تأخذ بشكل مالى فيما يمكن ترجمته إلى أموال. إلا أن القياس المالى أكثر دقة وتعبير رغم اختلاف القيم.

وعموماً فإن النقود غالباً ما تستخدم كمعيار موحد للقياس وذلك مع افتراض ثبات قيمة وحدة النقد وهو فرض نظرى لا يمكن التسليم به على وجه مطلق، إلا أن استخدام النقود كوحدة قياس هو الأسلوب الملائم للتحليل المحاسبى واستخلاص النتائج فلا توجد وسيلة أخرى معبرة عن قيم الأشياء أفضل من المعيار النقدى (رغم التغير المستمر فى قيمة وحدات النقد).

وعموماً فإن إجراءات العمل المحاسبى لابد أن تمر بمجموعة من الخطوات المنظمة على النحو التالى:

١. عمليات تجمع المستندات والأوراق الدالة والمثبتة والمؤيدة للأحداث المالية وتضيفها وترتيبها تاريخياً.

٢. تسجيل تلك العمليات من واقع المستندات (الداخلية أو الخارجية) فى مجموعة دفترية أولية (دفاتر اليومية بأنواعها المختلفة) سواء يوميات فرعية أو مساعدة أو اليومية العامة (المركزية).

٣. ترحيل القيود المحاسبية من واقع دفاتر اليومية إلى دفتر آخر يسمى دفاتر الأستاذ سواء الأستاذ المساعد أو العام وذلك لإيجاد حسابات متجانسة كل منها يعبر عن أحداث معينة ذات طبعة واحدة مثل حساب النقدية الذى يعبر عن الأحداث النقدية خلال المدة المحاسبية.

٤. ترصيد الحسابات بدفتر الأستاذ و استخلاص أرصدة الحسابات , وهى لا تخرج عن كونها أرصدة مدينة أو دائنة.

٥. نقل تلك الأرصدة إلى كشف يسمى ميزان المراجعة وهو بيان تفصيلى بأرصدة الحسابات فى دفتر الأستاذ المدين منها والدائن حيث من المفترض أن يتساوى الطرفان (تطبيقا لنظرية القيد المزدوج).

٦. يتم من دافع ميزان المراجعة أعداد الحسابات الختامية (نتائج الأعمال) والمركز المالى للمشروع (الميزانية العمومية).

وبذلك فإن المحاسبة تبدأ بجانب القياس وتنتهى بجانب التوصيل حيث يعنى التوصيل نقل نتائج القياس إلى من يهمهم أمر المشرع لإعلامهم بموقف المشروع المالى والاقتصادى. ويكون الإعلام فى شكل التقارير التى ينتجها النظام المحاسبى والملاحظات التفسيريه والتوضيحية لتلك التقارير حيث عادة ما يتم إعداد مجموعة من التقارير وفق خصائص وشروط معينة تعبر عن المستوى الملائم للإفصاح المحاسبى عن المعلومات.

الإطار العام للنظرية المحاسبية

يقصد بالإطار العام لنظرية المحاسبة تلك المفاهيم المحاسبية المتفق عليها بالإضافة إلى الأصول والمبادئ والفروض والبديهيات والمسلمات التى تشكل فى مجموعها نظرية المحاسبية.

ورغم أن هناك شبه إجماع أو اتفاق على تلك المبادئ والقواعد والأصول والمفاهيم، إلا أنها دائما فى تطور مستمر متواكب مع تطور البيئة الاقتصادية والتغير المستمر فى البيئة الداخلية والخارجية لنظام المعلومات المحاسبية.

وهذا التطور فى المبادئ والفروض والمفاهيم والقواعد المحاسبية كان ناتجاً عن تطبيقاً لمجموعة من العوامل والمتغيرات أهمها:

١. التغير المستمر والمتزايد فى بيئة الأعمال الاقتصادية والاجتماعية.
٢. التفاعل الإيجابى بين نظام المعلومات المحاسبة والبيئة الداخلية والخارجية والتواكب مع تلك المتغيرات.
٣. تزايد الاهتمام من قبل الأطراف المختلفة بنتائج ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية.
٤. استمرار البحوث والدراسات النظرية لتطوير المحاسبة كعلم وزيادة فروع المعرفة المحاسبية رأسياً وأفقياً مما ترتب عليه إعادة النظر فى الكثير من تلك المفاهيم والأسس والإجراءات.
٥. المحاسبة علم اجتماعى يؤثر فى المجتمع ويتأثر به ولابد من التفاعل الدائم بين نظام المعلومات وبيئة الأعمال.

٦. الحاجة المستمرة إل تهذيب وظيفة القياس والتوصيل المحاسبى وإضفاء الدفة والمصداقية على نتائج هذا القياس مما يتطلب أن تحكم وظيفة القياس مجموعة من الأسس والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً.

وبذلك فإن المحاسبة كعلم اجتماعى يجب أن يتواكب دائما مع المتغيرات البيئة وأن لا يتوقف هذا التواكب عند مستوى معين حيث من الأهمية دائماً إعادة تقييم الأركان الأساسية للنظرية المحاسبية سواء من حيث المفاهيم أو الأسس أو المبادئ أو النظريات.

أولاً: المفاهيم المحاسبية:

تمثل المفاهيم المحاسبية ركنا أساسيا فى الإطار البنائى للنظرية المحاسبية فالمفاهيم هى بمثابة المصطلحات الشائعة والمتفق عليها فى أى علم وهى التى تعبر عن معانى الأشياء الدارجة والمتفق عليها والمتداولة داخل الإطار العام للنظرية المحاسبية، فهى لغة التفاهم والتعارف بين المحاسبين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية والتى يجب ألا تختلف فى مضمونها بين مستخدم وآخر أو بين معدى المعلومات والقائمين على تشغيل النظام. وعادة ما تتطور تلك المفاهيم مع تطور استخدام النظم المحاسبية واتساع نطاق التطبيق. فالمفاهيم المحاسبية هى مفردات لغة المحاسبة وهى مفردات لغة التخاطب بين أصحاب المهنة والأطراف المهتمة بالمشروع. وأحياناً يتم اختيار مفهوم معين لحل مشكلة معينة أو اختيار مفهوم من بين مجموعة بدائل متاحة وتناقش فيما يلى بعض المفاهيم الدارجة فى إطار النظرية المحاسبية.

١. **الأصول:**

تعنى أصول المشروع كافة ممتلكاته الملموسة وغير الملموسة فى تاريخ معين وقد ينصرف معنى المصطلح إلى ممتلكات وهمية مثل الشهرة أو حقوق الاختراع التى يصعب تقييمها، كما قد ينصرف معناها إلى الأصول الملموسة الثابتة مثل الأراضى والمبانى والآلات والمعدات والسيارات والنقدية والديون المستحقة للمشروع طرف الغير.... و غيرها من الممتلكات التى فى حوزة المشروع.

فالأصول تمثل دائماً محور عمليات التشغيل التى تولد الدخل للمشروع وتحقق الأرباح للمستثمرين والملاك، وهى من جانب آخر الضمان والغطاء لسداد الديون المستحقة للمشروع. والضمان لسداد حقوق المساهمين وأصحاب رأس المال، فهى موارد اقتصادية للمشروع تدر الدخل الجارى من ناحية وتحفظ حقوق الملكية من ناحية أخرى وتختلف الأصول باختلاف طبيعتها قمتها ما يسهل التقييم النقدى ومنها ما يصعب تقييمه بدقة.

٢. **مفهوم الالتزامات:**

الالتزامات وفقاً للمفهوم المحاسبى تعنى ما يستحق على المشروع من ديون حالة أو مؤجلة للغير وكذلك لملاك المشروع والمساهمين، حيث وفقاً لهذا المفهوم هناك نوعين من الالتزامات:

١. **الالتزامات الداخلية: وتعنى التزامات المشروع لملاكه متمثله فى رأس المال وحقوق الملكية وهى غالباً ما يتمثل ديوناً طويلة الأجل لا تستحق إلا بانتهاء حياة المشروع وتصفيته .**

٢. التزامات خارجية: وهى تلك الالتزامات التى تستحق على المشروع للغير مثل قروض البنوك والأوراق التجارية..... وغيرها.

فالالتزامات بهذا المعنى ما هى إلا حقوق للغير أو لملاك المشروع تستحق على الأصول. بمعنى أن الأصول هى ضمانات لمقابلة الالتزامات، أو أن الالتزامات هى مصادر تمويل الأصول إلا أن حقوق الدائنين عادة ما تكون شائعة بين جميع الأصول وليس على أصل بعينة.

٣. <u>حق الملكية:</u>

بمثل حق الملكية كافة حقوق ملاك المشروع على المشروع فى تاريخ معين حيث يمثل رأس المال أحد أهم حقوق الملكية بالإضافة إلى كافة ما يحتجز من الأرباح فى شكل احتياطيات وأرباح محتجزة أو مرحلة. فحق الملكية هو كل ما يحق لملاك المشروع طرف المشروع فى حالة التصفية أو التخارج، كما أنه من ناحية أخرى هو عبء على الأصول أو أن الأصول تمثل ضمانات للوفاء بحقوق الملكية. ويراعى أن حقوق الملكية تتأثر سلباً بالمسحوبات أو الخسائر المتراكمة. كما أن حقوق الملكية يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

حقوق الملكية = إجمالى الأصول – الالتزامات التى على المشروع للغير

أو بالمعادلة الآتية:

حقوق الملكية = رأس المال + الإضافات + الأرباح + الاحتياطيات – المسحوبات – الخسائر المرحلة.

٤. مفهوم المصروفات:

المصروفات تمثل التضحيات النقدية وغير النقدية بموارد المشروع لأجل الحصول على عائد أو منفعة معينة. ويقصد التضحيات فى هذا المجال تلك التضحيات الحالة أو المؤجلة ويقصد أيضا بالمنافع المقابلة لها تلك الحالة أو المؤجلة وعادة ما تنقسم المصروفات إلى نوعين:

- مصروفات ايرادية: وهى تلك التى تخص سنة مالية معينة وبقابلها عائد إيرادى لنفس العام مثال الأجور والمرتبات والإيجارات والدعاية والنقل والإضاءة وغيرها.
- مصروفات رأسمالية: وهى تلك التضحيات التى يقابلها عوائد رأسمالية على مدى فترة زمنية طويلة مثال المصروفات على اقتناء أصول ثابتة أو المصروفات على حملات إعلانية تفيد المشروع لأكثر من سنة كذلك مصروفات التأسيس وغيرها أى أن المصروفات الرأسمالية تتحول فى الأجل الطويل إلى مصروفات إيرادية.

٥. الإيرادات:

تمثل الإيرادات دائما الجانب الموجب من معادلة الربح حيث تتمثل فى قيمة ما يحصل عليه المشروع من عوائد نتيجة التخلى عن أصل من أصولة وهناك نوعين من الإيرادات:

- **إيرادات أساسية: وهى عادة أسعار لبيع السلع والخدمات (المبيعات).**
- **إيرادات ثانوية: وهى أى مصدر لتحقيق إيرادات عارضة بخلاف أسعار البيع للسلع أو الخدمات مثال فوائد الحسابات الجارية الدائنة والخصم المكتسب وإيراد الأوراق المالية والإيجارات الدائنة وأرباح بيع الأصول الثابتة والإيرادات عادة ما تمثل تدفقات نقدية موجبة آجله أو عاجلة.**

ثانياً: فروض النظرية المحاسبية:

تمثل الفروض المحاسبية نقطة البداية لتكوين الهيكل البنائى للنظرية المحاسبية، إلا أن الفروض فى مجال المحاسبة تختلف عنها فى مجال العلوم الطبيعية الأخرى حيث فى العلوم الطبيعية تخضع الفروض للاختيارات المعملية لإثبات صحتها من عدمه وما ينتج من نتائج تعتبر قابلة للتعميم مع الزمان والمكان، إلا أن الفروض فى المحاسبة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة يصعب إخضاعها للتجريب والاختيارات المعملية وما يمكن الوصول إليه من نتائج مبنى على التحليل المنطقي وعلى الرغم من عدم إمكانية قبوله على وجه الإطلاق إلا أنه يعتمد عليه فى مجال تكوين الاطار النظرى المحاسبية، مع إمكانية تعديله وتطويره من آن لآخر حسب الأحوال المحيطة بالمشروع.

وتتمثل أهم الفروض المحاسبية التى تشكل أحد مكونات الهيكل البنائى للنظرية المحاسبية فى الفروض الآتية:

١. فرض الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع:

ويقوم هذا الفرض على فكرة عدم الخلط بين الكيان الأقتصادى والقانونى للمشروع وبين أصحابه أو ملاكه أو المساهمين حيث يعتمد هذا العرض على أن المشروع يمثل كيان اقتصادى وقانوني مستقل عن كيان أصحابه بمعنى أن المشروع له شخصية وله ذمته المالية المستقلة وله حقه فى التعاقد والتفاوض مع الغير سواء كان هذا الغير هو كيان معنوى أو كيان طبيعى، فالمعاملات بين المشروع والغير من عملاء وموردين ومشروعات أخرى هى معاملات تعطيه أحقية التفاوض والتقاضى والذمة المالية المنفصلة تماماً عن ملاكه.

ويترتب على هذا الفرض أن يكون لكل مشروع حقوقه المالية وذمته المالية ولا خلط ولا اختلاط بين المشروع وذمة أصحابه المالية ولا بينه وبين أى مشروعات أخرى يمتلكها نفس الملاك. وما يستخدم من أموال المشروع لأغراض شخصية لملاكه يمثل اتفاق فى حقوق الملاك على المشروع (المسحوبات) كما يتم عادة التعامل مع أصحاب المشروع فى موقف متعادل مع الغير حيث تقيم مثلا مسحوبات البضاعة بسعر السوق وليس بسعر التكلفة.

٢. فرض الاستمرار:

ويقوم هذا الفرض على فكرة أن المشروع منذ إنشائه واتخاذ الإجراءات القانونية لتثبيت كيانه القانونى يفترض دائماً أن هذا المشروع سوف يستمر فى نشاطه إلى أجل غير محدود، فقيام المشروع يعنى ضرورة استمراره فى تحقيق

الأهداف ومن ثم عدم افتراض التصفية. على الرغم من أنه قد تطرأ ظروف معينة تستدعى التصفية وإنهاء المشروع مثل حالات العسر المالى والإفلاس وتغيير النشاط وغيرها إلا أن الأصل هو الاستمرار.

ويترتب على هذا القرض ضرورة قياس نتائج أعمال المشروع والتعبير عن مركزه المالى كل فترة محاسبية، بمعنى افتراض أن المشروع رغم استمراره إلا أن حياته غير النهائية تقسم إلى دورات أو فترات يمكن التوقف النظرى أو الدفترى فى نهايتها لإجراء مثل هذه القياسات حيث لا يمكن تأجيل عملية القياس هذه إلى ما لانهاية أو لحين التصفية.

والواقع أن فرض الاستمرار لا توجد قيود على تطبيقه أو قيود تحد من تطبيقه وهو يسرى على كل المشروعات مهما اختلف حجمها أو كيانها القانونى.

٣. <u>فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد (ثبات قيمة وحدة النقد):</u>

سبق أن أوضحنا أن النظرية المحاسبية تعتمد فى مجال القياس أو الإفصاح على التعبير عن قيم الأشياء والممتلكات والديون بالقيمة النقدية وليس العينية. وعلى الرغم من أن قيمة النقود متأثر زيادة ونقصا أو تتأثر قوتها الشرائية بالأحوال الاقتصادية المحيطة (تضخم أو انكماش أو استقرار اقتصادى) إلا أن المحاسبة تعتمد على فرض عدم التغيير فى القوة الشرائية لوحدة النقد. وعلى الرغم أن هذا الفرض فى مضمونه يخالف تماما الواقع الاقتصادى،إلا أنه لا يمكن الاعتماد على تغيير قيم الممتلكات يتغير القوة الشرائية حيث يترتب على ذلك عدم ثبات التقارير والقوائم المالية وعدم إمكانية إجراء المقارنات الضرورية اللازمة. ولقد طرحت العديد من الأفكار حول مواجهة تلك المشكلة (محاسبة التضخم) والتى

توجهت نحو المحاسبة على أساس القيم الجارية، أو القيم التاريخية مع إرفاق قوائم تفسيرية معدلة بالقيم الجارية للقوائم المالية المعدة على أساس تاريخى. ومع ذلك فالفرض لا زال قائما ولا يمكن التخلى عنه.

ويرى الكثيرون أن هذا الفرض قد ترتب عليه عدم مصداقية كافة المعلومات التى تحتوى عليها القوائم المالية حيث لا تكشف الميزانية العمومية مثلا عن القيمة الحقيقية للأصول الثابتة الظاهرة بقيمتها التاريخية (وقت الشراء) أو الاقتناء. والحقيقة أنه لا زالت تلك المشكلة مجال جدل علمى بين المحاسبين والمجامع العلمية العالمية ولم تصل إلى الحل الأمثل لمثل هذه المشكلة.

٤. <u>فرض القياس والإفصاح الدورى:</u>

حيث يعتمد هذا الفرض على فرض الاستمرار وفكرته عدم القدرة على تأجيل قياس نتائج أعمال المشروع ومركزه المالى لحين إنهاء نشاطه أو التصفية، فطالما المشروع مستمر لابد من القياس الدورى لنتائج اعماله ويترتب على القياس الدورى رغم الاستمرار العديد من الأمور التى تحكم عملية القياس مثال ذلك:

- **تكوين المخصصات والاحتياطات.**
- **توزيعات الأرباح والخسائر الدورية.**
- **مشاكل تقييم المخزون آخر المدة.**
- **احتساب الاهلاك للأصول الثابتة.**
- **التقرير الدورى عن نتائج الأعمال لذوى المصلحة.**

- التحاسب الدورى مع مصلحة الضرائب.

والمقصود بالدورية تحديد فترة قياس محاسبة لها تاريخ بداية ونهاية عادة ما تمثل سنة مالية.

ويترتب على تطبيق والأخذ بفرض الدورية العديد من المبادئ المحاسبية مثل الحيطة والحذر واستغلال السنوات المالية والاستحقاق.. وغيرها.

ثالثاً: الأسس المحاسبية:

يتم عادة إعداد التقارير والقوائم المالية والإفصاح عن المعلومات الأساسية والتحليلية التى تفى بمتطلبات ذوى العلاقة بالمشروع وذلك وفق أصول وأسس وقواعد محاسبية متفق عليها وتلقى القبول العام , فالقياس والتقرير المحاسبى لابد أن يكون فى ظل تلك الأسس حتى يكون للمعلومات المحاسبية قيمة استخدامه.

وتتمثل أهم تلك الأسس والقواعد المحاسبية فى الأتى:

١. أساس التكلفة التاريخية:

حيث أنه فى ظل فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد عادة ما يتم قياس نتائج الأعمال – وأعداد والمركز المالى على أساس التكلفة التاريخية وليس القيم الجارية فالأصول بأنواعها المختلفة الثابتة والمتداولة عادة ما يكون لها سعر تكلفة (سعر الشراء أو الاقتناء) وسعر السوق وقت إعداد القوائم المالية الختامية. ولذا ولغرض إمكان أجراء المقارنات الدقيقة والمعبرة لابد من الإلتزام بالقيم

التاريخية حيث أن القيم الجارية فى تغير مستمر. ولذا فإن التقييم المحاسبى عادة ما يعترف بأن قيم الأصول الحقيقة لا يمكن التعبير عنها بدقة إلا بقيمته لحظة الحصول عليه أو الاستحواذ عليها فأى قيمة أخرى وإن كانت أكثر دقة إلا أنها لا تلقى الثبات دائما هى متغيرة باستمرار بتغير الأحوال الاقتصادية.

وفى ظاهر هذا الأساس المحاسبى تعتبر المعلومات المالية التى تكشف عنها التقارير والقوائم المالية مضللة لقارئها ولا يمكن الاعتماد عليها كمعلومات داعمة للقرارات الإدارية الإستراتيجية. إلا أنه يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال إجراء تحليل لاحق لتلك القوائم وإعطاء تفسيرات لكل بند تخدم متخذ القرار وذلك فى شكل تقارير مرفقة وملحقة بالقوائم المالية.

٢. <u>تحقق الإيراد وتولد الإيراد:</u>

يقصد بتولد الإيراد أن الإيراد وقيمته يحتسب بمجرد الإنتاج وليس بالضرورة البيع فمثلاً إذا ما قام أحد المشروعات الصناعية بإنتاج سلعة تكلفتها من مواد خام ومواد مساعدة وأجور عمالة واهلاكات صناعية كانت ١٠٠ جـ/وحدة وتم إنتاج ١٠٠٠ وحدة وقدرت القيمة البيعية للوحدة بمبلغ ١٢٠جنية، إلا أنه تم تخزين تلك الوحدات جميعها ولم يتم بيع أى وحدة منها فإن.

الإيراد المتولد = ١٠٠٠ وحدة × ١٢٠ جـ / وحدة = ١٢٠٠٠٠ جنيه

ورغم أن هذا السعر هو سعر افتراضي تم تقديره فى نهاية السنة المالية لوحدات لم يتم بيعها إلا أن المشروع قد ساهم فى توليد إيراد قدره ١٢٠٠٠٠ جنيه، كما أن الربح المتولد فى هذه الحالة = ١٢٠٠٠جنيه – (١٠٠٠ وحدة × ١٠ج/وحدة) = ٢٠٠٠٠ جنية ونظهر المشكلة فى التعامل مع هذا الربح المتولد

جزئيا وتوزيعاً كما أن المشكلة أن هذا الربح وهمى وغير مؤكد. كذا ففى حالة المحاسبة عادة ما نأخذ بقاعدة تحقق الإيراد وليس تولد الإيراد حيث يتحقق الإيراد بالبيع وليس بالإنتاج. بمعنى عدم الاعتراف بالإيراد أو الربح إلا فى حدود نما تم بيعه من تلك الوحدات مثلاً لوتم بيع ٨٠٠ وحدة فقط من تلك الوحدات بمبلغ ١٢٠ج/ وحدة يصبح الإيراد المحقق =٨٠٠ ن× ١٢٠ جنيه = ٩٦٠٠٠ جنية.

والربح المحقق = (٨٠٠ وحدة × ١٢٠٠ج) – (٨٠٠ وحدة × ١٠٠ج) = ٩٦٠٠٠ ــ ٨٠٠٠٠ جنيه = ١٦٠٠٠ جنية

ولا يقصد بالبيع البيع النقدى فقط وإنما البيع يعنى كافة طرق البيع نقداً أو آجلاً... الخ. المهم أن يكون البيع قد تم فعلاً وليس مجرد التعاقدات الأولية القابلة للإلغاء وعدم الاتفاق.

٣. <u>أساس الاستحقاق والأساس النقدى:</u>

يقضى الأساس النقدى فى القياس الاعتراف فقط بالإيرادات المحصلة نقداً خلال العام والمصروفات المدفوعة نقداً خلال نفس العام بعض النظر عن كون تلك الإيرادات أو المصروفات تخص السنة المالية أو تخص سنوات سابقة أو لاحقة فمثلاً إذا ما تم بيع بضاعة خلال عام ٢٠٠٩م بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنية ولم تحصل قيمها إلا خلال عام ٢٠١٠م فإن عام ٢٠٠٩ لا تدخل ضمن إيراداته هذا المبلغ ولكن تعتبر هذه المبالغ إيرادات محققة لعام ٢٠١٠م. فى حين لو تم تحصيل مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه خلال عام ٢٠٠٩م ديون للمشروع عن مبيعات تمت خلال عام ٢٠٠٨م فإن هذا المبلغ يعتبر إيراداً محققاً لعام ٢٠٠٩م.

أما أساس الاستحقاق فيعنى الاعتراف بالإيرادات التى تخص السنة المالية حصلت أو لم تحصل والاعتراف بالمصروفات التى تخص السنة المالية دفعت أو لم تدفع. ومن هنا تظهر المقدمات والمستحقات فى الميزانية. بمعنى أن تحمل السنة المالية بكل ما يخصها من مصروفات ونستفيد السنة المالية بما يخصها من إيرادات.

ويعتبر هذا الأساس المحاسبى هو القاعدة التى يقوم عليها مبدأ استقلال السنوات المالية.

٤. مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

ويقصد بأساس المقابلة فى هذا المجال ضرورة مقابلة الإيرادات الخاصة بالسنة المالية بالمصروفات المختلفة لنفس السنة وذلك لقياس نتائج الأعمال وتصوير المركز المالى الحقيقى للمشروع. ولا يقصد بالمصروفات فى هذا المجال المصروفات النقدية فقط ولكن كل ما يخص السنة من مصروفات دفعت أر لم تدفع (وفقاً لأساس الاستحقاق) كذلك المصروفات المحتسبة مثل الإهلاكات.. وغيرها.

أن إجراء القياس الدورى الحقيقى أو الواقعى لنتائج الأعمال من ربح أو خسارة يقتضى دفة تحديد بنود الإيرادات الرئيسية والثانوية ومقابلتها بمفردات المصروفات لنفس الفترة سواء كانت تلك المصروفات تجارية أو مبيعية (تسويقية) أو إيراديه أو تمويلية وبحيث لا تحمل السنة المالية إلا بما يخصها من مصروفات ولا تستفيد إلا بما يخصها من إيرادات.

٥. أساس الثبات:

ويقصد بذلك أن عملية القياس والتقرير فى المحاسبة تعتمد على اختيارات من بين بدائل عديدة فى المحاسبة سواء بدائل للقياس أو للإفصاح. فإذا ما تم اختيار بديل معين يجب الالتزام به وعدم تغيره إلا إذا ما استجدت ظروف أو أساسيات تستدعى ذلك. مثلاً إذا ما اختيار المشروع طريقة الإهلاك بالقسط الثابت أو المتزايد أو المتناقص فعليه ألا يعدل عنها فى السنة التالية باستخدام طريقة بديلة أخرى. وإذا ما اختار طريقة معينة لتقييم المخزون فعلية أيضاً الثبات على هذه الطريقة وعدم تعبيرها من عام لآخر وذلك حتى لا تستخدم تلك البدائل كمدخل للتلاعب بالأرباح أو تسوية الأرباح أو التهرب من الضرائب أو التلاعب فى تسوية التوزيعات.. وغيرها من أساليب عدم الشفافية فإذا ما عدل المشروع عن تطبيق بديل واختيار بديل آخر فيجب أن يكون ذلك فى أضيق الحدود، كما يجب بأن يكون مبرراً بحيث تضمن أن البديل الجديد تحقيق قياساً أكثر دقة أو أكثر ملائمة وموضوعية.

وهذا الأساس (الثبات) لاشك أنه يحقق العديد من المزايا أهمها الاستقرار فى التطبيق المحاسبى، مع إمكانية إجراء المقارنات بين القوائم المالية من سنة لأخرى أو بين فترة محاسبية وأخرى كما أنه يساعد على إعداد وإظهار المركز المالى الحقيقى للمشروع.

٦. أساس التوصيل المحاسبى:

حيث يمكن إعداد القوائم والتقارير المحاسبية استناداً إلى عملية القياس إلا ان محتويات تلك التقارير من معلومات قد لا تفى باحتياجات مستخدمى تلك التقارير، لذا فالتوصيل الجيد والإعلام المحاسبى الملائم يقتضى ضرورة أن نكشف تلك التقارير عن كافة المعلومات التى يحتاجها أصحاب المصالح وبدرجات أو فرص متساوية، بمعنى أنه لا تعتبر وظيفة القياس المحاسبى هدفا فى حد ذاتها وإنما الهدف هو توصيل تلك المعلومات إلى مستخدميها بحيث تتوقف جودة وكفاءة تلك التقارير على مدى قدرتها على سد احتياجات مستخدمي تلك المعلومات من داخل المشروع (الإدارة) والمستخدم الخارجى والمجتمع بصفة عامة. ويتطلب ذلك دراسة احتياجات المستخدمين ومحاولة إيجاد التقارير التى تحتوى على تلك المعلومات التى تفى بالأغراض العامة لمستخدميها فالمحاسبة كما يعرفها البعض علم وفن ولغة تخاطب وأداة اتصال. ومعنى أن المحاسبة أداة اتصال يعنى أن يراعى بعد الإعداد للمعلومات ونقل المعلومات فى شكل رسالة إعلامية جيدة إلى متلقى ومستخدم تلك المعلومات. وبحيث تقاس جودة تلك المعلومات بمدى قدرتها على التأثير فى قرارات المستخدم كما نؤكد فى هذا المجال على أن المعلومات المحاسبية والتقارير المالية يجب أن تراعى كافة احتياجات أصحاب المصلحة ذوى الاحتياجات المتعددة والمتباينة فى نفس الوقت.

كما يجب أن تتلاءم تلك المعلومات مع ثقافة المتلقى والنماذج القرارية، بالإضافة إنها ذلك يجب أن تكون التقارير المالية واضحة ودقيقة وكافية وملائمة للقرارات الإدارية. وأقصد بذلك ما يسمى بالإفصاح الملائم.

رابعاً: المبادئ المحاسبية:

بعد تحديد الفروض والمفاهيم والأسس المحاسبية التى تقوم عليها النظرية المحاسبية يصبح الإطار أو الهيكل البنائى للنظرية أكثر استقراراً وقبولاً بصياغة مجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ويقصد بالمبادئ المحاسبية مجموعة المستويات والمعايير التى يتفق عليها المحاسبون للتطبيق عند القيام بعملية القياس أو التقرير المحاسبية وبحيث لا يختلف تطبيقها من مشروع لآخر أو من سنة لأخرى. فالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً هى ما ارتضاه المحاسبون للتطبيق المحاسبى عند إجراء عملية القياس وبحيث لا يجب الإخلال بها لأى سبب من الأسباب. كما أن الإخلال بها يعتبر مخالفة تستوجب إعادة النظر فى كافة مفردات القياس والإلتزام بها يساعد على تحقيق متطلبات الدفة والشفافية والموضوعية فى القياس.

ولعل أهم تلك المبادئ المحاسبة التى يمكن مناقشتها الآتى:

١. مبدأ الحيطة والحذر:

ويقصد بذلك أنه عند القيام بإجراء القياس الدورى لنتائج أعمال المشروع وتحديد المركز المالى الحقيقى يجب الاعتراف بكافة الإيرادات والمصروفات الخاصة بالسنة المالية محل القياس، كذلك يجب أخذ جميع الخسائر المتوقعة أو المحتملة فى الحسبان، ويترتب على تطبيق هذا المبدأ ما يلى:

أ. إذا ما تم فحص العملاء وتبين وجود ديون للمشروع غير مؤكدة التحصيل أو هناك احتمال صياغتها عليه (إعدامها) فيتم الاعتراف بتلك الديون على أنها

خسائر حقيقية حيث يتم تكوين مخصص للديون الشكوك فى تحصيلها بمقدار تلك الديون غير الجيدة.

ب. إذا ما كان هناك احتمال لتحصيل الديون طرف الغير قبل موعد استحقاقها فهذا يعنى أن المشروع سوف يمنح لعملائه خصماً على سرعة التحصيل فيكون مخصص للخصم المسموح به بمقدار تلك الخصومات المتوقعة .

ج. إذا ما كان هناك توقع لقطع الكمبيالات (أ.ق) التى يمتلكها المشروع لدى البنك والحصول على صافى قيمتها فإن هناك خسائر محتملة تتمثل فى فوائد ومصروفات القطع فيعترف بها وكأنها خسائر حقيقية واجبة الخصم من الأرباح ويكون بمقدار هذه الخسائر مخصص يسمى مخصص قطع أوراق قبض.

أما فيما يتعلق بالأرباح المحتملة مثل الخصم المكتسب المحتمل فإنه لا يعترف به. وهذا المبدأ يحقق متطلبات الواقعية والدفة فى قياس نتائج الأعمال والمركز المالى.

٢. <u>مبدأ استقلال السنوات المالية:</u>

ويقصد به فى هذا المجال اعتبار كل سنة مالية مستقلة عن غيرها من السنوات السابقة واللاحقة بإيراداتها ومصروفاتها، بحيث لا تحمل سنة مالية معينة بمصروفات سنة أخرى سابقة أو لاحقة. كما لا تستفيد السنة المالية بإيرادات أى سنة أخرى سابقة أو لاحقة. فاستقلال السنوات المالية هو أحد المبادئ المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق بحيث تتحقق دقة قياس نتائج الأعمال حين يتم تحديد مفردات الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالسنة الواحدة

محل القياس ولا يتم نقل أعباء سنة لأخرى أو استفادة سنة بإيرادات سنوات أخرى. وهذا يحقق متطلبات دقة وموضوعية وعدالة التقييم للسنوات المالية ويمكن من إجراء المقارنات السليمة بين السنوات المختلفة.

٣. مبدأ الشفافية والموضوعية:

ويقصد بذلك أن تتم عملية القياس المحاسبى استناداً إلى أسس ومبادئ محاسبية مقبولة، مع تعزيز عمليات القياس مستندياً، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ضرورة أن تعبر التقارير والقوائم المالية عن نشاط المشروع الحقيقى دون اخفاء أى معلومات عن أى طرف من الأطراف المهتمه بالمشروع والتى تمثل أصحاب المصالح، ويتطلب ذلك دقة الفحص الدفترى والمستندى، مع دقة التحليل والقياس لنتائج الأعمال والمركز المالى، مع ضمان أن نكشف تلك القوائم بكفاية ووضوح ودقة عن كافة العناصر المكونة للقياس بالإضافة إلى وجود قوائم ملحقة وتفسيرية لمكونات تلك التقارير حتى يصح متلقى المعلومات قادراً على فهم محتوياتها واستيعاب مضمون تلك المفردات .

الفصل الثاني

المحاسبة في ظل الدفاتر غير المنتظمة

(القيد المفرد)

المقدمة :

المحاسبة كما سبق القول ليست هدفاً فى حد ذاتها، والمشروع - أى مشروع – حين يقوم بتصميم وتطبيق نظام للمعلومات والمحاسبة إنما يبغى من ذلك توفير معلومات كافية عن نشاط المشروع تمكنه من قياس نتائج أعماله ومركزه المالى من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الإدارية سواء تعلقت تلك القرارات بوظائف التخطيط أو الرقابة أو تقييم الأداء.

وفى سبيل توفير هذه النوعية من المعلومات فهو يحتاج إلى مجموعة متكاملة من المستندات والدفاتر والسجلات لتسجيل وإثبات عملياته المالية كل هذا بهدف خلق معلومات مالية تؤدى إلى تحديد نتيجة أعمال من ربح أو خسارة وبيان تفاصيل ممتلكاته (الثابتة والمتداولة) والالتزامات والديون المستحقة عليه سواء كانت تلك الالتزامات على المشروع لصاحبه (حق الملكية) أو التزام على المشروع للغير (دائنون، أ.د ، قروض...الخ) وفى سبيل ذلك وتحقيقا لهذا الهدف اعتاد المحاسبون على تسجيل العمليات والأحداث المالية اعتمادا على تطبيق ما يسمى طريقة (نظرية) القيد المزوج وهى الطريقة المتصلة والصحيحة والفعالة فى مجال إظهار تطور أعمال المنشاة وهى توصلنا بدقة واطمئنان إلى معرفة نتائج الأعمال والمركز المالى.

وكما سبق أن عرفنا أنه فى ظل إتباع طريقة القيد المزدوج يتم تسجيل الأحداث المالية بحيث يؤثر كل حدث مالى على طرفين احدهما مدينا والآخر دائنا بنفس القيمة. ويظهر هذا التأثير المزدوج فى دفاتر المنشأة حيث يقابل مجموعة العمليات المدينة عمليات أخرى دائنة بنفس القيمة. ولعل السبب الأساسى وراء توازن ميزان المراجعة والميزانية العمومية هو تطبيق تلك الطريقة.

وبمعنى آخر يمكن القول أن تطبيق نظرية (طريقة) القيد المزدوج يعتبر ضمانا وأسلوبا كافيا لتوفير معلومات كاملة عن كافة الأحداث المالية التى تتعلق فى أى مشروع بالآتى:

أ) أحداث خاصة بالشراء:

- شراء بضاعة.

- شراء أصول ثابتة.

- شراء خدمات.

وما يرتبط بذلك من طرق للشراء المختلفة (نقدية أو أجله) وطرق السداد المختلفة لتلك المشتريات (نقدا أو بشيكات أو أوراق تجارية) وأيضا ما يرتبط بها من مردودات ومسموحات... وخصم تجارى وكمية ونقدى.

ب) أحداث خاصة بالبيع:

- بيع بضاعة.

- بيع أصول ثابتة.

- بيع خدمات المشروع.

وما يرتبط بذلك من طرق البيع (نقدى وعلى الحساب) وأساليب التحصيل من العملاء وأنواع الخصم التى تمنح لهم.

ج) أحداث متعلقة بالمقبوضات (التحصيلات) سواء تمت عن طريقة الخزينة أو عن طريق البنك ومن مصادرها المختلفة ممثلة فى:

- مقبوضات من مبيعات نقدية.

- مقبوضات من تحصيلات من العملاء.

- تحصيل أوراق تجارية.

- ثمن بيع أصول ثابتة.

- إضافات لرأس المال.

- تحصيل إيرادات أوراق مالية - تجارية – ثمن خدمات مؤداه للغير.

د) أحداث متعلقة بالمدفوعات: سواء عن طريق الخزينة أو البنك أو أوراق تجارية وإلى أوجه الدفع المختلفة متمثلة فى:

- مدفوعات لسداد الموردين.

- مدفوعات لشراء بضاعة.

- مدفوعات لشراء أصول ثابتة.

- مدفوعات مختلفة جارية لتسيير نشاط المشروعات.

- سداد أوراق تجارية مستحقة على المشروع.

- مسحوبات صاحب المشروع النقدية.

والأحداث المالية فى أى مشروع لا تخرج عن التبويب السابق والذى لو توافرت عنه معلومات تحليلية لامكن مقابلة الإيرادات بالمصروفات لمعرفة نتائج الأعمال، ولامكن أيضا التعرف على قيم الممتلكات والأصول وقيم الالتزامات أو الخصوم التى على المشروع. إلا أنه فى الحياة العملية قد يواجه المحاسب بحالات مشروعات فردية لا تحتفظ بأى نوع من المستندات أو الدفاتر والسجلات المنتظمة أى لا تراعى تطبيق طريقة القيد المزدوج.

ويترتب على عدم الاحتفاظ بدفاتر وسجلات منتظمة أو الاحتفاظ بسجلات ودفاتر غير كاملة أن المشروع لا يستطيع الحصول على نتائج دقيقة لأعماله من ربح أو خسارة فى نهاية المدة المحاسبية، كما أن هذه النتائج تعتمد غالبا على الذاكرة والتقديرات والأحكام الاجتهادية الشخصية دون الالتزام بمبدأ الموضوعية فى القياس والذى يمثل أهم المبادئ المحاسبية.

<u>ألا أن عدم الاحتفاظ بسجلات منتظمة أو كاملة قد يكون مرجعه:</u>

١- عدم رغبة أصحاب المشروعات الصغيرة الاحتفاظ بسجلات منتظمة بدعوى زيادة الأعباء المالية.

٢- جهل أصحاب بعض المشروعات وعدم معرفتهم بأهمية المعلومات فى العديد من المجالات خاصة ما يتعلق منها بترشيد القرارات الإدارية.

٣- جهل أصحاب بعض المشروعات بالأحكام القانونية التى تلزم التجار بضرورة إمساك دفاتر منتظمة تمكن من الوصول إلى حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالى.

٤- رغبة بعض أصحاب المشروعات وتعمدهم عدم إمساك دفاتر منتظمة لتحقيق أغراض معينة مثل التهرب الضريبى....وغيرها.

٥- تلف الدفاتر المنتظمة نتيجة حريق أو تلف أو أى أسباب خارجة عن إرادة المشروع.

وفى ظل غياب الدفاتر المنتظمة، ومع حاجة الإدارة والغير إلى المعلومات الكافية عن نشاط المشروع كان لابد من البحث عن وسائل وأساليب يمكن من خلالها تحديد نتيجة الأعمال ومعرفة المركز المالى للمشروع فى نهاية مدة معينة ولو كان ذلك على حساب الدقة والموضوعية.

- **المعلومات المتاحة فى ظل إتباع نظرية القيد المفرد:**

فى المنشآت الفردية صغيرة الحجم غالباً ما لا توجد دفاتر منتظمة توفر كافة المعلومات اللازمة لإظهار نتائج الأعمال والمركز المالى وذلك حيث يتم أحياناً إتباع طريقة القيد المفرد وفى ظل هذه الطريقة كل ما يهم صاحب المشروع هو التعرف على رصيد النقدية من خلال التعرف على المقبوضات والمدفوعات ومقارنتها. كما يهمه أيضا التعرف على علاقة المنشأة بالغير سواء العملاء أو الموردين، لذا فإنه مهما اختلفت طريقة التسجيل أو شكل الدفاتر والسجلات فهى لا تخرج عن كونها مجموعة مستندات مدعمه بدفتر يسجل فيه تلك المعاملات.

وبصفة عامة قد نجد فى تلك المنشآت بيانات كافية عن حركة النقدية والعملاء والموردين وربما عن أوراق القبض وأوراق الدفع فقط.

ويمكن استخراج نتيجة أعمال المشروع وأعداد قائمة المركز المالى له بعدة طرق بعضها اجتهادية وغير دقيقة والبعض الآخر أقرب إلى الدقة وأخيراً يمكن ذلك من خلال تحويل الدفاتر غير المنتظمة إلى دفاتر منتظمة (التحول إلى الطريقة القيد المزدوج) وننـاقش فيما يلى تلك الطرق بشئ من التفصيل مع التوضيح بالأمثلة الرقمية:

أولاً: حالة عدم وجود دفاتر وسجلات:

إذا لم يتمكن المحاسب من حصر جميع العمليات التى تمت بالمشروع خلال فترة معينة نتيجة ضياع المستندات أو عدم وجودها ونقص المعلومات فإنه يتوصل إلى نتيجة الأعمال عن طريق *مقارنة رأس المال أول المدة برأس المال أخر المدة* مع أخذ التغيرات التى ترد عليه أثناء المدة من مسحوبات أو إضافات.

ورأس المال هو الفرق بين الممتلكات أو الأصول فى تاريخ معين وبين الالتزامات التى على المشروع للغير. وبذلك فإذا ما تمكن المحاسب من تحديد قيمة رأس المال أول وأخر المدة فإنه يمكن تحديد نتيجة الأعمال. إلا أن تحديد قيمة رأس المال يتطلب تحديد قيم الأصول وقيم الالتزامات التى على الأصول.

١- تحديد نتيجة الأعمال فى حالة وجود معلومات عن رأس المال أول وآخر المدة:

عندما يتوافر لدينا معلومات عن رأس المال في بداية المدة وفي نهايتها الخاص بمنشأة ما فإنه يمكن الوصول إلى نتيجة النشاط من ربح أو خسارة من خلال طرح قيمة رأس المال أول المدة من رأس المال أخر المدة،

رأس المال اول المدة + الإضافات – المسحوبات + الأرباح أو (-) الخسائر = راس المال أخر المدة

والمثال التالى يوضح ذلك:

مثال (١):

بفرض أن رأس المال الذى بدأ به صاحب المشروع نشاطه كان ٢٥٠٠٠ جنية وقيمة الإضافات لرأس المال خلال العام كانت ٢٠٠٠جنية.

وقد حقق المشروع أرباح خلال العام بلغت ٥٠٠٠ جنية، كما بلغت قيمة المسحوبات النقدية ٣٠٠٠جنية.

فهذا يعنى أن رأس المال أخر المدة:

رأس المال أول المدة	٢٥٠٠٠
+ الإضافات	٢٠٠٠
+ صافى الربح	٥٠٠٠
	٣٢٠٠٠
- المسحوبات	٣٠٠٠
قيمة رأس المال أخر المدة	٢٩٠٠٠

أى أن رأس المال أخر المدة = رأس المال أول المدة + الإضافات + صافى الربح – المسحوبات.

فإذا كان المجهول هو نتيجة الأعمال ورأس المال آخر المدة معلوماً فإن:

نتيجة الأعمال= رأس المال أخر المدة – رأس المال أو المدة – الإضافات + المسحوبات.

٢- تحديد نتيجة النشاط في حاله وجود قائمة بالأصول والالتزامات أول وأخر الفترة:

في حاله عدم وجود معلومات عن رأس المال أول وأخر الفترة ولكن هناك معلومات عن الأصول والالتزامات أول وأخر الفترة، يمكن تحديد نتيجة النشاط باستخدام المعادلة المحاسبية، حيث يتم استخدام المعادلة لتحديد قيمه رأس المال في أول وأخر المدة، ثم يتم تحديد نتيجة النشاط (الأعمال) بمقارنه رأس المال أول وأخر المدة.

مثال (٢):

طلب أحد المشروعات التجارية من المحاسب تحديد نتيجة أعماله فى ٢٠٠٦/١٢/٣١م علما بأنه يطبق القيد المفرد ولا يحتفظ بسجلات كافية، إلا أنه قدم له البيانات التالية:

بيـــان	٢٠٠٦/١/١	٢٠٠٦/١٢/٣١
عقارات	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
أثاث	٥٠٠٠	٦٠٠٠
آلات ومعدات	٤٠٠٠	٦٠٠٠
عملاء (مدينون)	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
أوراق قبض	-	٤٠٠٠
أوراق دفع	٥٠٠٠	-
بنك	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠
خزينة	٢٠٠٠	٨٠٠٠
دائنـــــــون (موردون)	٧٠٠٠	٩٠٠٠
أوراق مالية	-	٣٠٠٠

والمطلوب:

استخراج نتيجة أعمال المشروع علما بأن هناك معلومات توافرت لك تفيد أن الإضافات لرأس المال بلغت خلال العام ٥٠٠٠ج وأن المسحوبات الشهرية لصاحب المشروع كانت ٢٠٠جنية.

الحـل:

للوصول الـى نتيجـة النشـاط لابـد مـن معرفـة قيمـة رأس المـال أول وأخـر المـدة، والذي يتطلب في هذه الحالة وضع جميع الارقام المتاحـة فـي قائمـه معينـة لتحديـد رقم رأس المال. في البداية يتم عمل قائمة بالأصول والالتزامـات فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٠٦ يطلق عليها قائمة الاعمال وهي تشبه قائمه المركز المـالي ولكـن يسـتخدم هـذا الاسـم فـي حالـه التعامـل مـع السـجلات غيـر المكتملـة، نعلـم مـن المعادلـة المحاسبية ان رأس المال هو عباره عن الفرق بين الأصول والالتزامات.

أولاً: رأس المال أول المدة

قائمة الأعمال فى ٢٠٠٦/١/١م

المبلغ	الأصـــول	المبلغ	الخصـــوم
٢٥٠٠٠	عقارات	٥١٠٠٠	رأس المـــال (مـــتمم حسابى)
٥٠٠٠	أثاث	٧٠٠٠	دائنون
٤٠٠٠	آلات ومعدات	٥٠٠٠	أ . د
١٢٠٠٠	عملاء		
-	أ . ق		
١٥٠٠٠	بنك		
٢٠٠٠	خزينة		
-	أوراق مالية		
٦٣٠٠٠		٦٣٠٠٠	

ثانياً: رأس المال ٢٠٠٦/١٢/٣١م:

قائمة الأعمال فى ٢٠٠٦/١٢/٣١م

المبلغ	الأصـــول	المبلغ	الخصـــوم
٢٥٠٠٠	عقارات	٧٦٠٠٠	رأس المـــال (مـــتمم حسابى)
٦٠٠٠	أثاث	٩٠٠٠	دائنون
٦٠٠٠	آلات ومعدات	-	أ . د
١٥٠٠٠	عملاء		
٤٠٠٠	أ . ق		
١٨٠٠٠	بنك		
٨٠٠٠	خزينة		
٣٠٠٠	أوراق مالية		
٨٥٠٠٠		٨٥٠٠٠	

ثالثاً: نتيجة الأعمال = رأس المال آخر المدة – رأس المال أول المدة – الإضافات + المسحوبات

∴ نتيجة الأعمال = ٧٦٠٠٠ – ٥١٠٠٠ – ٥٠٠٠ + ٢٤٠٠

= ٢٢٤٠٠ جنية

هذا مع ملاحظة أن هذه الطريقة تعتمد فقط فى قياس نتائج الأعمال على مقدار التغيرات التى تطرأ على عناصر الأصول وعناصر الخصوم (التغيرات فى رأس

المـال) ولكـن لا تعطـى صـورة عـن المتغيـرات المـؤثرة فـى نتيجـة الأعمـال وهـى العلاقة بين بنود الإيرادات وبنود المصروفات فالربح أو الخسارة هو ناتج المقابلـة بين الإيرادات والمصروفات وليس المقابلة بين الأصول والخصوم.

كما يلاحظ أيضا على هذه الطريقة أنها طريقة اجتهادية وغيـر موضـوعية فـى قياس نتائج الأعمال فهى لا تأخذ فى الاعتبار إهلاكـات الأصـول الثابتـة التـى تمثـل عنصراً أساسيا من عناصر المصـروفات. كـذلك بعـض عناصـر الأصـول المتداولـة التى قد تختلف قيمتهـا الدفتريـة عـن قيمتهـا الحقيقيـة كمـا هـو الحـال (فـى أوراق القبض أو الأوراق المالية التى قد تقيم فى تاريخ القياس بأسعار البورصة التى قـد تقل عن السـعر الـدفترى ممـا يترتـب عليـه خسـارة محتملـة كـان يجـب أخـذها فـى الاعتبار عند قياس نتائج الأعمال فى صورة تكوين مخصصات.

ثانياً: حالة وجود دفاتر وسجلات غير منتظمة:

حيث تقوم بعض المشروعات بإمساك سجلات بسيطة قد يرون كفايتها فى حدود حاجتهم من معلومات، ومع ذلك فإن المجموعة الدفترية لا تكون منتظمة ولا تطبق فى هذه الحالة طريقة القيد المزدوج. ومن ثم تصبح مهمة المحاسب فى هذه الحالة هى محاولة فحص ودراسة تلك السجلات فى حدود المتاح بها من معلومات واستخلاص النتائج والبيانات من هذه الدفاتر مع استخدام خبرته العملية وأساليبه العلمية فى الوصول إلى البيانات الناقصة بحيث يمكن الوصول إلى أقرب إلى الصحة عن نتيجة أعمال المشروع ومركزة المالى. وبصفة عامة يمكن القول أن النتائج المستخلصة اعتمادا على هذه الطريقة تكون أكثر دقة وواقعية ومصداقية من النتائج التى تترتب على الطريقة الأولى سالفة الذكر.

إلا أن مهمة المحاسب فى هذه الحالة هى الاعتماد على ما هو متاح من بيانات ليس فى استخراج نتائج الأعمال والمركز المالى وإنما فى الوصول إلى بيانات جديدة عن الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات تمهيدا لأعداد قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالى.

والجدير بالذكر أن المشروعات فى هذه الحالة تهتم بإمساك ٣ حسابات أحدهما خاص بالنقدية والآخر خاص بالعملاء والثالث خاص بالموردين. إلا أن المعلومات الظاهرة فى هذه الحسابات لا يمكن أن نصل من خلالها إلى معلومات أخرى إذا ما حاول المحاسب دراسة بنود ومكونات وعناصر تلك الحسابات الثلاثة وذلك على النحو التالى:

أ- العمليات النقدية:

بالنسبة للعمليات النقدية يجب التفرقة بين العمليات التي تمت عن طريق الخزينة والعمليات التي تمت عن طريق البنك، بالنسبة للعمليات التي تمت عن طريق البنك يمكن الحصول على معلومات كافيه عنها من خلال كشف حساب البنك، الا انه يجب الاخذ في الاعتبار الي ان رصيد حـ/البنك في دفاتر المنشأة قد لا يتفق مع رصيد حـ/المنشأة في دفاتر البنك وهو الرقم الظاهر في كشف الحساب الوارد من البنك، ويرجع ذلك الي وجود بعض العمليات التي قام البنك بإثباتها فعلا وظهرت في كشف الحساب ولم تعلم المنشأة عنها شيئا. على سبيل المثال مصاريف وعموله البنك والفوائد، كما ان هناك بعض العمليات التي قامت المنشأة بإثباتها ولا يعلم البنك عنها شيئا. على سبيل المثال النقدية بالطريق او الشيكات المسحوبة على المنشأة ولكن لم تصل الي البنك، لذلك يجب اولا اعداد ما يسمي بمذكره تسويه البنك حتى يمكن التوفيق بين الرصيدين.

أما فيما يتعلق بالعمليات النقدية التي تتم عن طريق الخزينة فيمكن القول بأن هذه العمليات قد لا توفر قدر كبير من المعلومات ويرجع ذلك الي ان مالك المنشأة الصغيرة قد لا يهتم بتسجيل التفصيلات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات التي تمت عن طريق الخزينة وانما ينصب اهتمامه علي الرصيد الفعلي للخزينة, ومما لا شك فيه بأن تحليل العمليات النقدية التي تمت عن طريق حسابي البنك والخزينة يسهم في التوصل الي بعض الارقام المجهولة علي سبيل المثال رصيد النقدية أول وأخر الفترة ، المشتريات والمبيعات والمصروفات النقدية،،،الخ.

ب- حساب العملاء:

حيث يهتم صاحب المشروع الذى يطبق القيد المفرد بالتعرف على الرصيد الحقيقى له طرف عملائه وهذا يستوجب تسجيل كافة العمليات المؤثرة على حساب العملاء الذى يظهر فى جانبه المدين غالبا رصيد العملاء أول المدة وإجمالى المبيعات الآجلة خلال المدة أما فى الجانب الدائن فغالبا ما تظهر قيمة مردودات المبيعات وقيمة المبالغ النقدية المحصلة والكمبيالات المسحوبة على العملاء والشيكات الواردة منهم والمبالغ المحصلة منهم كعرابين مقدما، كذلك الخصم المسموح به ثم الرصيد المرحل الذى يمثل صافى المبلغ المتبقى للمنشأة طرف العملاء.

ومن دراسته المحاسبة لمكونات حـ/ العملاء يمكنه استخلاص المعلومات التالية:

- **إجمالى المبيعات الآجلة.**
- **إجمالى أ.ق الواردة للمشروع.**
- **قيمة مردودات المبيعات ومسموحاتها وقيمة الخصم المسموح به.**
- **رصيد حـ/ العملاء أول وآخر المدة.**

ويمكن توضيحه في الشكل التالي:

حـ/إجمالي العملاء

××	رصيد أول المدة	××	مـــــــــــــــــن
××	الي حـ/المبيعات الآجلة	××	مـــــــن حـــــــ/البنك
××	الي حـ/أ ق مرفوضه	××	من حـ/أ ق
××	الي حـ/مصارف برتستو	××	مـــــن حـــــ/مردودات
××	الي حـ/فوائد تأخير	××	مـــــن حـــــ/مسموحات
		××	من حـ/ديون معدومة
		××	من حـ/خصم مسموح به
		××	رصيد مرحل أخر الفترة
XX		XX	

وبربط حـ/ العملاء فى علاقته بحساب العمليات النقدية يمكن الوصول إلى:

- **إجمالى المبيعات (المبيعات النقدية + المبيعات الآجلة).**
- **رصيد أ.ق (أ.ق المسحوبة على العملاء – أ.ق المحصلة – أ.ق المرفوضة – أ.ق المقطوعة أو المرسلة للتحصيل أو كضمان لقرض).**
- **إجمالى مردودات ومسموحات المبيعات (المردودات النقدية + مردودات المبيعات الآجلة).**
- **مراجعة التحصيلات النقدية من العملاء بين حسابى النقدية والجانب الدائن من حـ/ العملاء.**

وقد يتطلب ذلك أيضا الاستعانة ببعض المعلومات الأخرى من واقع المستندات أو عن طريق الاستعلام أو الاستفسار من صاحب المنشأة.

ج) حساب الموردين:

حيث يظهر معاملات المنشأة مع مورديها وقيمة المبالغ المستحقة عليها كالتزام لهم ويحتوى على مجموعة البنود التى تظهر الرصيد الدائن للموردين أول المدة بالإضافة إلى إجمالى المشتريات الآجلة، أما فى الجانب المدين فيظهر مردودات المشتريات والتسديدات للموردين بأشكالها المختلفة سواء نقدا أو بشيكات أو أوراق تجارية، ثم الخصم المكتسب والعرابين المدفوعة لهم مقدماً وأخيراً صافى الرصيد المتبقى على المنشأة ومن دراسة المحاسب بخبرته للبنود التى يحتوى عليها هذا الحساب يمكنه الوصول إلى المعلومات التالية:

- **إجمالى المشتريات الآجلة.**
- **إجمالى أ.د المحررة على المشروع للموردين.**
- **قيمة مردودات ومسموحات المشتريات والخصم المكتسب.**
- **رصيد حـ/ الموردين أول وآخر المدة.**

ويمكن توضيحه في الشكل التالي:

حـ/اجمالي الموردين

××	الي حـ/الخزينة	××	رصيد أول المدة
××	الي حـ/البنك	××	من حـ/المشتريات
××	الي حـ/أ. د	××	من حـ/أ. د مرفوضه
××	الي حـ/خصم مكتسب	××	من حـ/فوائد تأخير
××	الـــــي حـــــ/مردودات	××	من حـ/مصاريف برتستو
××	الـــــي حـــــ/مسموحات		
××	رصيد مرحل أخر المدة		
××		××	

كذلك بمقارنة حـ/ الموردين مع حـ/ العمليات النقدية يمكن استخلاص الآتى:

- **مراجعة مدى صحة التسديدات النقدية.**
- **الوصول إلى إجمالى المشتريات (المشتريات النقدية + المشتريات الآجلة).**
- **إجمالى مردودات ومسموحات المشتريات الآجلة والنقدية.**
- **عمل كشوف بموجودات المنشأة ومطلوباتها فى بداية المدة ونهايتها وذلك إما بالرجوع إلى المستندات إن وجدت أو بالجرد الفعلى أو بالاجتهاد والتقدير ومن المفردات السابقة يمكن الوصول إلى نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة دون اللجوء إلى الطريقة الأولى.**

ومن هنا يمكن القول ان تحليل العمليات الخاصة بالمدينين والدائنين بالإضافة الي العمليات النقدية ومن خلال اعداد قائمه المركز المالي في بداية المدة للتوصل الي قيمه رأس المال أول المدة يمكن تحديد نتيجة النشاط الخاصة بالمنشأة.

د) حسابات المصروفات والإيرادات:

يجب ان نتذكر ان اساس الاستحقاق المحاسبي يشير الي ان الحسابات الختامية تحمل بجميع المصروفات التي تخص الفترة المالية سواء دفعت او لو تدفع وجميع الايرادات التي تخص الفترة سواء حصلت او لم تحصل، لذلك لتحديد رقم المصروف او الايراد الذي يخص الفترة ويتم اظهاره في الحسابات الختامية يتم تصوير حـ/المصروف او الايراد كالتالي:

حـ/المصروف

××	رصيد ٢٠١٦/١٢/٣١	××	رصيد ٢٠١٦/١٢/٣١
	(مصروف مدفوع	××	(مصروف مستحق)
××	الي حـ/الخزينة او	××	ما يخص الفترة
××		××	
××	رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١	××	رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١
××	(مصروف مستحق)	××	(مصروف مقدم)
××		××	

حـ/الايراد

××	رصيد ٢٠١٦/١٢/٣١	××	رصيد ٢٠١٦/١٢/٣١
××	(ايراد مستحق)	××	(ايراد مقدم)
××	ما يخص الفترة	××	مـــن حـــ/الخزينة او
××		××	
××	رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١	××	رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١
××	(ايراد مقدم)	××	(ايراد مستحق)
××		××	

مثـــال٣:

فيما يلي العمليات الخاصة بإحدى المنشآت الصغيرة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧ /١٢/٣١.

معظم العمليات تتم على الحساب ولا توجد سجلات للمبيعات ولكن هناك مبالغ تم تحصيلها من العملاء ٤٨٠٠٠ج بشيك، و١٣٥٠٠ج نقدا.

المدفوعات بشيك للموردين بلغت خلال العام ٣١٦٠٠ج.

المصروفات المدفوعة خلال العام: ايجار بشيك ٣٨٠٠ج - ونقدا ٤٠٠ج - مصروفات متنوعة ٣١٠ج بشيك.

بلغت المسحوبات النقدية لصاحب المنشأة ٢٥٠ج اسبوعيا (السنة ٥٢ اسبوع).

	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
مدينون	٥٥٠٠	٦٦٠٠
دائنون	١,٦٠٠	٢٦٠٠
ايجار مستحق	-	٣٥٠
بنك	٥٦٥٠	١٧٩٤٠
خزينه	٣٢٠	٤٢٠
بضاعه	٦٣٦٠	٦٨٠٠

الاصول الثابتة عباره عن أثاث بلغت قيمته في ٢٠١٦/١٢/٣١ ٣٣٠٠ج ويخضع لإهلاك سنوي بنسبه ١٠٪.

المطلوب: تصوير الحسابات الختامية اللازمة.

الحل:

<u>الخطوة الأولى: يتم اعداد قائمه الاعمال لتحديد رقم رأس المال أول المدة:</u>

قائمه الاعمال في ٢٠١٦/١٢/٣١

اصول ثابته:		
اثاث		**٣٣٠٠**
اصول متداوله:		
مخزون	**٦٣٦٠**	
اوراق قبض	**٥٥٠٠**	
بنك	**٥٦٥٠**	
خزينه	**٣٢٠**	**١٧٨٣٠**
اجمالي الاصول		**٢١١٣٠**
الالتزامات:		
اوراق دفع		**١٦٠٠**
صافي الاصول		**١٩٥٣٠**
رأس المال		**١٩٥٣٠**

الخطوة الثانية: اعداد حسابى الخزينة والبنك لتحديد ارصده أول وأخر المدة:

حـ/البنك

٥٦٥٠	رصـــــــــــــيد	٣١٦٠٠	من حـ/الدائنون
٤٨٠٠٠	الي حـ/المدينون	٣٨٠٠	من حـ/الايجار
		٣١٠	من حـ/م. متنوعه
		١٧٩٤٠	رصـــــــــــــيد
٥٣٦٥٠		٥٣٦٥٠	

حـ/الخزينة

٣٢٠	رصيد ٢٠١٦/١٢/٣١	٤٠٠	من حـ/الايجار
١٣٥٠٠	الي حـ/المدينون	١٣٠٠٠	من حـ/المسحوبات
		٤٢٠	رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١
١٣٨٢٠		١٣٨٢٠	

الخطوة الثالثة: تحديد ارقام المشتريات والمبيعات التى تظهر فى قائمة الدخل:

لابد من الاخذ في الاعتبار ان ارقام المشتريات والمبيعات التي يتم التوصل اليها باستخدام القيد المفرد هي نفسها التي يمكن التوصل اليها اذا ما تم استخدام نظام القيد المزدوج , المشتريات هي عباره عن البضاعة التي تم شراؤها خلال الفترة بغض النظر عما اذا تم دفع ثمنها ام لا, لذلك من الواجب ان نعلم ان رقم المشتريات هو عباره عن المشتريات النقدية والتي يمكن التوصل اليها عن طريق تصوير حسابي الخزينة والبنك بالإضافة الي المشتريات الآجلة والتي يمكن التوصل اليها عن طريق تصوير حساب الدائنين, نفس الامر ينطبق علي المبيعات حيث انها تتضمن المبيعات النقدية والتي تظهر في حسابي الخزينة او البنك

بالإضافة الي المبيعات الآجلة التي يمكن التوصل اليها عن طريق اعداد حساب المدينين, ولتحديد رقم المشتريات ورقم المبيعات للمثال السابق يتم تصوير حـ/الدائنين و حـ/ المدينيين.

حـ/الدائنين

٣١٦٠٠	الي حـ/البنك	١٦٠٠	رصـــــــــــــيد
٢٦٠٠	رصـــــــــــــيد		
		٣٢٦٠٠	من حـ/المشتريات
٣٤٢٠٠		٣٤٢٠٠	

حـ/المدينين

٥٥٠٠	رصيد ٢٠١٦/١٢/٣١	٤٨٠٠	من حـ/البنك
٦٢٦٠٠	الي حـ/المبيعات	١٣٥٠٠	من حـ/الخزينة
		٦٦٠٠	رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١
٦٨١٠٠		٦٨١٠٠	

الخطوة الرابعة: المصروفات:

حـ/الايجار

٣٨٠٠	الي حـ/ البنك	٤٤٥٠	ما يخص الفترة
٤٠٠	الي حـ/الخزينة		
٣٥٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١		
	(مصروف مستحق)		
٤٤٥٠		٤٤٥٠	

الخطوة الخامسة: اعداد القوائم المالية:

قائمه الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

المبيعات		٦٢٦٠٠
يطرح: تكلفه البضاعة المباعة.		
مخزون أول المدة (٢٠١٧/١/١)	٦٣٦٠	
يضاف: المشتريات	٣٢٦٠٠	
تكلفه البضاعة المتاحة	٣٨٩٦٠	
يطرح: مخزون أخر المدة (٢٠١٧/١٢/٣١)	(٦٨٠٠)	
		٣٢١٦٠
مجمل الربح		٣٠٤٤٠
يطرح: المصروفات :		
ايجار	٤٤٥٠	
م. متنوعه	٣١٠	
اهلاك	٣٣٠	
		٥١٩٠
صافي الربح		٢٥٢٥٠

قائمه المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١

اصول ثابته:		
اثاث		٣٣٠٠
يطرح الاهلاك		(٣٣٠)
		٢٩٧٠
اصول متداوله:		
مخزون	٦٨٠٠	
اوراق قبض	٦٦٠٠	
بنك	١٧٩٤٠	
خزينه	٤٢٠	٣١٧٦٠
إجمالي الأصول		٣٤٧٣٠
الالتزامات:		
اوراق دفع	٢٦٠٠	
ايجار مستحق	٣٥٠	(٢٩٥٠)
صافي الاصول		٣١٧٨٠
رأس المال:		
رصيد ٢٠١٣/١/١		١٩٥٣٠
يضاف: الارباح		٢٥٢٥٠
		٤٤٧٨٠
يطرح: المسحوبات		١٣٠٠٠
		٣١٧٨٠

ثالثا: التحول من الدفاتر غير المنتظمة إلى دفاتر منتظمة:

أولاً: التحول من طريقة القيد المفرد إلى طريقة القيد المزدوج:

على الرغم من أن المشروعات التى تقوم بإمساك دفاتر غير منتظمة يمكنها الوصول إلى نتائج أعمالها ومركزها المالى بدرجة من الدقة فتتوقف على مدى خبرة المحاسب وقدرته على تحليل البيانات والربط بينها والاستقصاء الدقيق عن مصادرها ألا أنه ليس فى كل الأحوال تكون تلك الدقة متواجدة. لذا فإنه يصبح على المحاسب أو قد يطلب منه التحول من طريقة القيد المفرد وعمل دفاتر منتظمة بإتباع طريقة القيد المزدوج وفى هذه الحالة على المحاسب أن يتبع أسلوبا علميا نرى أنه يتلخص فى الخطوات التالية:

أولاً: تجميع البيانات الدقيقة من مصادرها المختلفة عن الموجودات والمطلوبات أول العام والقيم الصحيحة لها، كذلك يمكن الرجوع إلى الحسابات البسيطة المعدة وفقا لطريقة القيد المفرد متمثلة فى العمليات النقدية والمعاملات مع العملاء والموردين والتعرف على البنود المختلفة لتلك الحسابات، كذلك يمكن مراجعة كشف حـ/ البنك والمستندات التى يحتفظ المشروع بها والمعززة للأحداث المالية.

ثانياً: أعداد كشف بالموجودات والمطلوبات أول المدة وتحديد قيمة حق الملكية ثم عمل قيد افتتاحى بتلك الموجودات والمطلوبات وترحيل هذا القيد إلى حسابات دفتر الأستاذ (القيد وفقا لطريقة القيد المزدوج).

ثالثاً: عمل كشف تحليلى بالمقبوضات والمدفوعات النقدية سواء عن طريق الخزينة أو البنك، ثم يتم عمل قيد إجمالى بالمقبوضات وكذلك المدفوعات وترحيله الحسابات الخاصة فى دفتر الأستاذ.

رابعاً: عمل كشف تحليلى بالمعاملات مع العملاء سواء الخاصة بالمبيعات أو التسديدات وذلك لعمل قيد يوميه وترحيله إلى دفتر الأستاذ.

خامساً: عمل كشف تحليلى بالمعاملات مع الموردين ثم إجراء قيد يومية إجمالى بتلك المعاملات وترحيله إلى الحسابات الخاصة به فى دفتر الأستاذ.

سادساً: ترصيد حسابات دفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة فى نهاية العام.

سابعاً: إعداد الحسابات الختامية اللازمة كما هو معتاد عند تطبيق نظرية القيد المزدوج مع الأخذ فى الاعتبار التسويات الجردية التى تتم على بيانات ميزان المراجعة.

والمثال التالى يوضح كيفية إتباع تلك الخطوات:

مثال ٤:

يمتلك محمد طارق محلا تجاريا بمدينة سوهاج ويقوم بالاحتفاظ بمجموعة دفترية غير منتظمة تشتمل على دفتر للنقدية (خزينة وبنك) بالإضافة إلى بيان حسابى عن معاملاته مع العملاء والموردين هذا بالإضافة إلى مجموعة المستندات المؤيدة لنشاطه المالى خلال عام ٢٠١٨م وفى ٢٠١٨/١٢/٣١م طلب منك تنظيم دفاتره والتحول إلى طريقة القيد المزدوج وقد قدم لك كافة البيانات التى تساعد على ذلك وكانت تلك البيانات عبارة عن:

أولاً: الموجودات والمطلوبات فى ٢٠١٨/١/١م

نقدية بالبنك ٢٥٠٠٠جنية موردون ١٣٠٠٠ جنية

نقدية بالصندوق ٦٠٠٠ جنية آلات ومعدات ١٨٠٠٠ جنية

أ . ق ٨٠٠٠ جنية سيارة ٣٥٠٠٠ جنية

بضاعة ١٢٠٠٠ جنية أثاث ٦٠٠٠ جنية

عملاء ١٥٠٠٠ جنية أوراق دفع ١٢٠٠٠ جنية

ثانياً: تم حصر المخزون فى ٢٠١٨/١٢/٣١ من البضاعة فقدر بسعر التكلفة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية وبسعر السوق بمبلغ ١٢٥٠٠ جنية.

ثالثاً: معاملاته مع العملاء:

- **إجمالى المحصل من العملاء نقداً ٢٦٠٠٠ جنية وبشيكات ٤٤٠٠٠ج (صافى المبلغ ٤٥٠٠٠).**
- **إجمالى الكمبيالات المسحوبة على العملاء؟؟**
- **إجمالى مردودات المبيعات من العملاء ٢٠٠٠ جنية.**
- **أظهرت المصادقات للعملاء وفحص حساباتهم أن الرصيد لديهم ٣٥٠٠ علما بأن الديون المعدومة خلال العام ٦٠٠ج.**

رابعاً: معاملاته مع الموردين:

- **إجمالى المشتريات الآجلة من الموردين ٣٠٠٠٠**
- **المبالغ المسددة نقدا ٦٠٠٠ جنية وبشيكات ١٤٠٠٠ جنية (صافى المبلغ ١٥٠٠٠).**
- **مردودات المشتريات ١٠٠٠ جنية.**
- **الكمبيالات المحررة للموردين ؟؟**
- **رصيد حـ/ المرودين فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ١٥٠٠٠ جنية**

خامساً: الكمبيالات المحصلة نقدا من العملاء ١٥٠٠٠ جنية

- **الكمبيالات التى رفضها العملاء ٢٠٠٠ جنية وقد تم عمل بروتستو تكلف ١٠٠ جنية.**
- **رصيد حـ/ أ.ق فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ٣٠٠٠ جنية**

سادساً: الكمبيالات المسددة بشيكات للموردين ١٥٠٠٠ جنية

- **رصيد حـ/ أ.د ٢٠١٨/١٢/٣١ ٣٠٠٠ جنية**

سابعاً: بالنسبة للعمليات النقدية الأخرى:

	الخزينة	البنك
المبيعات النقدية	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
المشتريات النقدية	١٣٠٠٠	٢٥٠٠٠
مسحوبات صاحب المشروع	١٠٠٠	٢٠٠٠
مشتريات عدد وآلات ٧/١	-	٥٠٠٠
إضافات لرأس المال	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
مشتريات أثاث ١٠/١	٤٠٠٠	-
أجور العاملين والمرتبات	-	٨٠٠٠
إيجار مبانى	٣٠٠٠	-
مبالغ مودعة من الخزينة فى البنك	٢٠٠٠	٢٠٠٠
قرض من أحد البنوك أودع الخزينة	١٥٠٠٠	-

فإذا علمت الآتى:

١- يستهلك الأثاث بمعدل ١٠٪ سنويا والسيارة بمعدل ٢٠٪ والمعدات بمعدل ١٥٪.

٢- هناك أجور متسحقه للعاملين فى ١٢/٣١ قدرها ١٥٠٠ جنية.

٣- ضمن بند الإيجار مبلغ ٥٠٠ جنية كتأمين إيجار عبارة عن إيجار شهرين.

٤- أعدم دين قدرة ٥٠٠ جنية عند الجرد ويراد تكوين مخصص د . م بنسبة ١٠٪.

٥- هناك بضاعة مشتراه خلال العام اضيفت على المشتريات إلا أنها لا زالت محتجزة فى الجمارك تكلفتها ٥٠٠٠ جنية.

٦- يراد تكوين مخصص أجيو بنسبة ١٠٪ علما بأن متوسط تواريخ الاستحقاق لأوراق القبض ٦ شهور.

٧- أم يؤخذ فى الاعتبار قيمة بضاعة سحبها صاحب المشروع سعرها فى السوق ٦٠٠ جنية ومعدل مجمل الربح فيها ٢٠٪.

٨- القرض تم فى ٧/١ وتحتسب عليه فوائد ١٠٪ سنوياً.

والمطلوب:

إجراء القيود اللازمة للتحول إلى الدفاتر المنتظمة ثم إعداد الحسابات الختامية والميزانية فى ٢٠٠٦/١٢/٣١م

الحل:

الميزانية العمومية فى ٢٠٠٦/١/١م

المبلغ	الأصــول	المبلغ	الخصــوم
١٨٠٠٠	آلات ومعدات	١٠٠٠٠٠	رأس المـــــال (مـــــتمم حسابى)
٣٥٠٠٠	السيارات		
٦٠٠٠	الأثاث	١٢٠٠٠	أ . د
٢٥٠٠٠	البنك	١٣٠٠٠	موردون
٦٠٠٠	الخزينة		
١٥٠٠٠	عملاء		
١٢٠٠٠	بضاعة		
٨٠٠٠	أ . ق		
١٢٥٠٠٠		١٢٥٠٠٠	

وبذلك يتم عمل قيد يومية افتتاحى على النحو التالى:

	من مذكورين		إلى مذكورين
١٨٠٠٠	حـ/ الآلات والمعدات	١٢٠٠٠	حـ/ أ . د
٣٥٠٠٠	حـ/ السيارات	١٣٠٠٠	حـ/ الموردون
٦٠٠٠	حـ/ الأثاث	١٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال
٢٥٠٠٠	حـ/ البنك		

ويتم إجراء قيد اليومية كالآتى:

من مذكورين		**من مذكورين**	
٨٦٠٠٠ حـ/ الخزينة		**٢٠٠٠٠ حـ/ الموردين**	
٨١٠٠٠ حـ/ البنك		**١٠٠ حـ/ م. برتستو**	
إلى مذكورين		**١٥٠٠٠ حـ/ أ . د**	
٧٠٠٠٠ حـ/ العملاء		**٣٨٠٠٠ حـ/ المشتريات**	
١٥٠٠٠ حـ/ أ . ق		**٣٠٠٠ حـ/ المسحوبات**	
٣٥٠٠٠ حـ/ المبيعات		**٥٠٠٠ حـ/ عدد وآلات**	
٣٠٠٠٠ حـ/ رأس المال		**٤٠٠٠ حـ/ أثاث**	
١٥٠٠٠ حـ/ قرض البنك		**٨٠٠٠ حـ/ أجور العاملين**	
٢٠٠٠ حـ/ تحويلات		**٣٠٠٠ حـ/ إيجار مبانى**	
إجمالى جانب المقبوضات		**٢٠٠٠ حـ/ التحويلات**	
	إلى مذكورين		
	٢٩١٠٠ حـ/ الخزينة		
	٦٩٠٠٠ حـ/ البنك		

ثالثاً: تحليل العملاء:

كشف تحليل العملاء:

رصيد العملاء ١/١	**١٥٠٠٠ جنية**
مبيعات آجلة للعملاء	**؟؟**
أ.ق مرفوضة	**٢٠٠٠**
بروتستو	**١٠٠**
إجمـالى الجـانب المـدين	**٨٩١٠٠**

الجانب الدائن:

المحصل من العملاء نقدا	٢٦٠٠٠
المحصل بشيكات	٤٤٠٠٠
خصم مسموح به	١٠٠٠
مردودات المبيعات	٢٠٠٠
د.م أثناء العام	٦٠٠
كمبيالات مسحوبة على العملاء	١٢٠٠٠
رصيد آخر المدة	٣٥٠٠
إجمـالــى	٨٩١٠٠

وبمعلومية إجمالى الجانب الدائن وهى مساوية لإجمـالى الجانـب المـدين يمكـن الوصول الى قيمة المبيعات الآجلة حيث أنها = الفرق بين الجانبين كمـتمم حسـابى = ٨٩١٠٠- ١٧١٠٠= ٧٢٠٠٠

(١) الكمبيالات المسحوبة على العملاء مجهولة وتم استخراجها مـن خـلال فحـص العمليات المتعلقة بأوراق القبض وهى كالآتى:

رصيد حـ/ أ.ق ١/١	٨٠٠٠
كمبيالات محررة من العملاء	؟؟
	٢٠٠٠٠

كمبيالات محصلة نقدا	١٥٠٠٠
كمبيالات مرفوضة	٢٠٠٠
رصيد أ.ق ١٢/٣١	٣٠٠٠
	٢٠٠٠٠ جنية

أى أن الكمبيالات المحررة من العملاء = ٢٠٠٠٠ ــ ٨٠٠٠ = ١٢٠٠٠ ج

ومن تحليل بيانات العملاء يمكن إجراء القيد التالى :

٧٤١٠٠		من حـ / إجمالى العملاء
		إلى مذكورين
	٧٢٠٠٠	حـ/ المبيعات
	٢٠٠٠	حـ/ أ.ق
	١٠٠	حـ/ م. بروتستو

من مذكورين

١٢٠٠٠		حـ/ أ.ق
٢٠٠٠		حـ/ م. المبيعات
١٠٠٠		حـ/ خصم مسموح به
٦٠٠		حـ/ د.م
	١٥٦٠٠	إلى حـ/ إجمالى العملاء

مع ملاحظة أن رصيد حـ/ العملاء آخر المدة لا يمثل طرفا من أطراف القيد.

رابعاً: تحليل العمليات الخاصة بالموردين:

الجانب الدائن:

رصيد ١/١	١٣٠٠٠
المشتريات الآجلة	٣٠٠٠٠
إجمـــالى	٤٣٠٠٠

الجانب المدين:

المسدد نقدا	٦٠٠٠
بشيكات	١٤٠٠٠
خصم مكتسب	١٠٠٠
م. المشتريات	١٠٠٠
(١) أ.د محرره	٦٠٠٠
إجمالى الجانب المدين	٢٨٠٠٠

(١) ويمكن الوصول إلى قيمة أ.د المحررة بتحليل بيانات حـ/ أ.د على النحو التالى:

الجانب الدائن:

رصيد ١/١	١٢٠٠٠
الكمبيالات المحررة	؟؟
	١٨٠٠٠

الجانب المدين:

كمبيالات مسددة بشيكات	١٥٠٠٠
رصيد آخر المدة	٣٠٠٠
	١٨٠٠٠

ومعنى ذلك أن إجمالى قيمة الكمبيالات المحررة للموردين

= ١٨٠٠٠ ــ ١٢٠٠٠ = ٦٠٠٠

ومن التحليل السابق يمكن إجراء قيود اليومية الآتية:

٣٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ إجمالى الموردين

٨٠٠٠		من حـ/ إجمالى الموردين
		إلى مذكورين
	١٠٠٠	حـ/ خصم مكتسب
	١٠٠٠	حـ/ م. المشتريات
	٦٠٠٠	حـ/ أ . د

مع ملاحظة عدم إجراء أى قيوم خاصة بأوراق الدفع حيث سبق تسجيلها فى العمليات النقدية ومع عمليات الموردين.

خامساً: ترحيل القيوم السابقة إلى دفتر الأستاذ حيث يتم إعداد الحسابات التالية:

حـ/ آلات ومعدات

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٨٠٠٠	إلى مذكورين	٢٣٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٥٠٠٠	إلى مذكورين		
٢٣٠٠٠		٢٣٠٠٠	

حـ/ السيارات

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٣٥٠٠٠	إلى مذكورين	٣٥٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٣٥٠٠٠		٣٥٠٠٠	

حـ/ الأثاث

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٦٠٠٠	إلى مذكورين	١٠٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٤٠٠٠	إلى مذكورين		
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

حـ/ البنـك

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٢٥٠٠٠	إلى مذكورين	٦٩٠٠٠	من مذكورين
٨١٠٠٠	إلى مذكورين	٣٧٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
١٠٦٠٠٠		١٠٦٠٠٠	

حـ/ العملاء

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٥٠٠٠	إلى مذكورين	٧٠٠٠٠	من مذكورين
٧٤١٠٠	إلى مذكورين	١٥٦٠٠	من مذكورين
		٣٥٠٠	رصيد مرحل
٨٩١٠٠		٨٩١٠٠	

حـ/ الخزينة

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٦٠٠٠	إلى مذكورين	٢٩١٠٠	من مذكورين
٨٦٠٠٠	إلى مذكورين	٦٢٩٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٩٢٠٠٠		٩٢٠٠٠	

حـ/ البضاعة

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٢٠٠٠	إلى مذكورين	١٢٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
١٢٠٠٠		١٢٠٠٠	

حـ/ أ.ق

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٨٠٠٠	إلى مذكورين	١٥٠٠٠	من مذكورين
١٢٠٠٠	إلى حـ/ إجمالى العملاء	٢٠٠٠	من حـ/ إجمالى العملاء
		٣٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	

حـ/ أ.د

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٥٠٠٠	إلى مذكورين	١٢٠٠٠	من حـ/ مذكورين
٣٠٠٠	رصيد ١٢/٣١	٦٠٠٠	من حـ/ إجمالى الموردين
١٨٠٠٠		١٨٠٠٠	

حـ/ الموردين

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٢٠٠٠٠	إلى مذكورين	١٣٠٠٠	من مذكورين
٨٠٠٠	إلى مذكورين	٣٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات
١٥٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١		
٤٣٠٠٠		٤٣٠٠٠	

حـ/ رأس المال

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٣٠٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١	١٠٠٠٠٠	من مذكورين
		٣٠٠٠	من مذكورين
١٣٠٠٠٠		١٣٠٠٠٠	

حـ/ المبيعـات

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٠٧٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١	٣٥٠٠٠	من مذكورين
		٧٢٠٠٠	من حـ/ إجمالى العملاء
١٠٧٠٠٠		١٠٧٠٠٠	

حـ/ قرض البنك

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٥٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١	١٥٠٠٠	من مذكورين
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠	

حـ/ التحويلات

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٢٠٠٠	إلى مذكورين	٢٠٠٠	من مذكورين
٢٠٠٠		٢٠٠٠	

حـ/ م. بروتستو

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٠٠	إلى مذكورين	١٠٠	من حـ/ إجمالى العملاء
١٠٠		١٠٠	

حـ/ المشتريات

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٣٨٠٠٠	إلى مذكورين	٦٨٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٣٠٠٠٠	إلى حـ/ إجمالى الموردين		
٦٨٠٠٠		٦٨٠٠٠	

حـ/ المسحوبات

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٣٠٠٠	إلى مذكورين	٣٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٣٠٠٠		٣٠٠٠	

حـ/ أجور عمال

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٨٠٠٠	إلى مذكورين	٨٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٨٠٠٠		٨٠٠٠	

حـ/ إيجار مبانى

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٣٠٠٠	إلى مذكورين	٣٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٣٠٠٠		٣٠٠٠	

حـ/ م. المبيعات

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٢٠٠٠	إلى حـ/ إجمالى العملاء	٢٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٢٠٠٠		٢٠٠٠	

حـ/ خصم مسموح به

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٠٠٠	إلى حـ/ إجمالى العملاء	١٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
١٠٠٠		١٠٠٠	

حـ/ د . م

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
٦٠٠	إلى حـ/ إجمالى العملاء	٦٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٦٠٠		٦٠٠	

حـ/ خصم مكتب

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١	١٠٠٠	من حـ/ إجمالى الموردين
١٠٠٠		١٠٠٠	

حـ/ م. المشتريات

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١	١٠٠٠	من حـ/ إجمالى الموردين
١٠٠٠		١٠٠٠	

<u>سادساً:</u> يتم إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة فى ٢٠٠٦/١٢/٣١م كالآتى:

رصيد مدين	رصيد دائن	اســم الحســاب
٢٣٠٠٠		حـ/ آلات ومعدات
٣٥٠٠٠		حـ/ السيارات
١٠٠٠٠		حـ/ الأثاث
٣٧٠٠٠		حـ/ البنك
٣٥٠٠		حـ/ العملاء
٦٢٩٠٠		حـ/ الخزينة
١٢٠٠٠		حـ/ البضاعة
٣٠٠٠		حـ/ أ . ق
	٣٠٠٠	حـ/ أ . د
	١٥٠٠٠	حـ/ الموردين
	١٣٠٠٠٠	حـ/ رأس المال
	١٠٧٠٠٠	حـ/ المبيعات
	١٥٠٠٠	حـ/ قرض البنك
٦٨٠٠٠		حـ/ المشتريات
٣٠٠٠		حـ/ المسحوبات
٨٠٠٠		حـ/ أجور عمال
٣٠٠٠		حـ/ إيجار مبانى
٢٠٠٠		حـ/ م. المبيعات
١٠٠٠		حـ/ خصم مسموح به
٦٠٠		حـ/ د . م
	١٠٠٠	حـ/ خصم مكتسب
	١٠٠٠	حـ/ م. المشتريات
٢٧٢٠٠٠	٢٧٢٠٠٠	

سابعاً: إعداد حـ/ المتاجرة (مع التسويات الجردية)

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية فى ٢٠٠٦/١٢/٣١

١٢٠٠٠	بضاعة ١/١	١٠٧٠٠٠	من حـ/ المبيعات
٦٧٥٠٠	إلى حـ/ المشتريات	١٠٠٠	من حـ/ م. المشتريات
٢٠٠٠	إلى حـ/ م. المبيعات	١٥٠٠٠	من حـ/ بضاعة أخر المدة
٤١٥٠٠	إلى حـ/ أ . ح		
	(مجمل الربح)		
١٢٣٠٠٠		١٢٣٠٠٠	

التسويات:

(١) المسحوبات النقدية ٣٠٠٠

+ مسحوبات بضاعة لم تسجل $\frac{٦٠٠}{}$ = ٥٠٠

إجمالـى قيمة المسحوبات ٣٥٠٠

مع ملاحظة أنه سيتم تخفيض المشتريات بقيمة المسحوبات بضاعة بالتكلفة.

∴ صافى المشتريات = ٦٨٠٠٠ ــ ٥٠٠ = ٦٧٥٠٠

(٢) بضاعة أخر المدة تقييم وفقا للجرد الفعلى بالتكلفة أو السوق

أيهما أقل أى تقيم بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية

يضاف بضاعة مشتراه ولم تصل تكلفتها ٥٠٠٠

إجمالى تكلفة بضاعة أخر المدة ١٥٠٠٠ جنية

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠٠٦/١٢/٣١

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
١٠٠٠	إلى حـ/ خصم مسموح به	٤١٥٠٠	من حـ/ أ.خ (مجمل الربح)
٧٠٠	إلى حـ/ إهلاك أثاث		
٧٠٠٠	إلى حـ/ إهلاك سيارات	١٠٠٠	من حـ/ خصم مكتب
٣٠٧٥	إلى حـ/ إهلاك عدد وآلات		
٩٥٠٠	إلى حـ/ أجور العاملين		
٣٠٠٠	إلى حـ/ الإيجار		
٣٠٠	إلى حـ/ مخصص د.م		
١١٠٠	إلى حـ/ د.م		
١٥٠	إلى حـ/ مخصص أجيو		
٧٥٠	إلى حـ/ فوائد قرض		
١٥٩٢٥	إلى حـ/ رأس المال (صافى الربح)		
٤٢٥٠٠		٤٢٥٠٠	

تدريبات عملية

التدريب الاول :

إذا علمت ان سوبر ماركت المنياوي لا يحتفظ بسجلات منتظمة ولكن يحتفظ ببعض المعلومات الخاصة بالعمليات المالية التي تمت خلال الفترة، وفيما يلي بيان بالأصول والالتزامات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

الاصول: سيارات ٤٨٠٠٠٠ج - اثاث ٨٠٠٠٠ج - مخزون ٢٤٠٠٠٠ج - اوراق قبض ١٢٠٠٠٠ج بنك ١٦٠٠٠٠ج - خزينه ١٠٠٠٠٠ج

الالتزامات: اوراق دفع ١٠٠٠٠٠ج - وقروض ١٦٠٠٠٠ج.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الاصول: سيارات (بعد الاهلاك) ٤٤٠٠٠٠ج - اثاث (بعد الاهلاك) ٧٢٠٠٠ج - مخزون ٢٨٠٠٠٠ج - اوراق قبض ١٣٦٠٠٠ج - بنك ٢٠٠٠٠٠ج - خزينه ٨٠٠٠٠ج

الالتزامات: اوراق دفع ٩٦٠٠٠ج - وقروض ٦٤٠٠٠ج

كانت هناك مسحوبات خلال الفترة بلغت قيمتها ٤٠٠٠٠ج

المطلوب: تحديد نتيجة النشاط عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

التدريب الثاني:

اختار الإجابة الصحيحة في كل حاله من الحالات التالية في شكل جدول (مع عمل مسودة لكيفيه التوصل للإجابة الصحيحة):

١. إذا علمت ان رصيد حـ/اجمالي المدينين في ٢٠١٧/١/١ بلغ ٢٠,٠٠٠ج، وفي ٢٠١٧/١٢/٣١ بلغ ٣٠,٠٠٠ج، وبتحليل المقبوضات النقدية اتضح ان المحصل من المدينين ٩٠٠٠ج بعد خصم ١٠٪ تعجيل دفع، و٧٤٠ج ديون معدومة وبتحليل المدفوعات النقدية اتضح انها تضمنت مصروفات برتستو قيمتها ٢٠ج عن كمبيالات مرفوضة قيمتها ٢,٠٠٠ج، وبالتالي فإن المبيعات الآجلة تبلغ:

(أ) ١٨٧٠٠ج (ب) ١٨٦٠٠ج (ج) ٩١٠٠ج (د) لا شيء مما سبق

٢. إذا علمت ان رصيد حـ/اجمالي الدائنين في ٢٠١٧/١/١ بلغ ٦,٠٠٠ج، وفي ٢٠١٧/١٢/٣١ بلغ ٩٠٠٠ج، وبتحليل المدفوعات النقدية اتضح ان المسدد للدائنين بلغ ١٥٦٠٠ج بعد خصم ٢,٥٪ تعجيل دفع، وأن المشتريات النقدية بلغت ٣٢٠٠ج. فإذا علمت ان مردودات المشتريات بلغت ١٠٠٠ج، وان مسحوبات صاحب المنشأة من البضاعة بلغت ٨٠٠ج بسعر التكلفة وبالتالي فإن رقم المشتريات الذي ظهر في قائمه الدخل يبلغ:

(أ) ٢٢٢٠٠ج (ب) ٢٢٦٠٠ج (ج) ٢٢٤٠٠ج (د) لا شيء مما سبق

٣. إذا علمت ان الايجار الشهري للمكان الذي تزاول فيه المنشأة نشاطها بلغ ٥,٠٠٠ج وان الايجار المسدد خلال العام يتضمن مبلغ ٣,٠٠٠ج يخص العام السابق ومبلغ ٢,٠٠٠ج تخص العام القادم، وبالتالي فإن الايجار المسدد خلال العام يبلغ:

(أ) ٦٠,٠٠٠ج (ب) ٦٥,٠٠٠ج (ج) ٧٠,٠٠٠ج (د) لا شيء مما سبق

التدريب الثالث:

على الرغم من قيام شركه الإخلاص بمزاولة نشاطها منذ فتره طويله إلا أنها لا تحتفظ بدفاتر وسجلات منتظمة، ولحاجه الشركة للحصول على قرض من أحد البنوك تطلب ذلك ضرورة إعداد الحسابات الختامية في ٢٠١٨/١٢/٣١, وفيما يلي بعض المعلومات التي أمكن الحصول عليها:

جميع المقبوضات تم إيداعها في البنك بعد خصم المدفوعات النقدية الأتية:

مسحوبات نقديه	؟؟
أجور	٢٤٠٠
مشتريات بضاعه	٣٦٠٠

لمدفوعات عن طريق البنك تتمثل في الاتي:

مشتريات بضاعه	٢٠٣٠٠٠
إيجار	١٠٠٨٠
إنارة	٢٧٨٠
مصروفات متنوعه	٦,٠٠٠
أجور	١٣٢٤٠

الأرصدة الخاصة بالأصول والخصوم أول وأخر الفترة كانت كالتالي:

	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
بنك	٤٦٠٠	٣٣٠٠
خزينه	٧٢٠	٦٦٠
مخزون	١٧٢٠٠	٣٣٦٠٠
دائنون	١٤٨٠٠	١٧٨٠٠
مدينون	٧٨٠٠	٨٦٠٠
مصروف إنارة مستحق	٤٢٠	٣٢٠
إيجار مدفوع مقدما	٦٠٠	٨٤٠

يتم حساب مجمل الربح على أساس ٣٠٪ من إجمالي المبيعات.

قام صاحب الشركة بسحب بضاعة لاستخدامها لأغراضه الخاصة بلغت تكلفتها ١٢٠٠ج.

المطلوب:

تحديد نتيجة أعمال الشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وكذلك إعداد قائمه المركز المالي في نفس التاريخ مع توضيح جميع التسويات الخاصة بذلك.

التدريب الرابع:

في ٢٠١٧/١٠/١٠ تعرضت محلات النصر التجارية لحريق في مخازنها تسبب في فقد كامل المخزون الخاص بها، وقد كان أخر مره تم فيها عمل جرد للمخزون في ٢٠١٦/١٢/٣١ والتي ظهر فيها المخزون بالتكلفة بقيمة ٢٠٠٠٠ج. فاذا علمت ان المشتريات من بداية السنة حتى تاريخ الحريق بلغت ٦٦٠٠٠ج وكانت المبيعات عن نفس الفترة ١٠٠٠٠٠ج، جميع المبيعات تمت بهامش ربح قيمته ٢٠٪

المطلوب: اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي:

١- قيمة مجمل الربح المحقق في نهاية الفترة يساوي:

أ: (١٠٠٠٠) ب: (١٥٠٠٠) جـ: (٢٠٠٠٠) د: (لا شيء مما سبق)

٢- تكلفة المبيعات في نهاية الفترة تساوي:

أ: (٦٠٠٠٠) ب: (٨٠٠٠٠) جـ: (٨٦٠٠٠) د: (١٠٠٠٠٠)

٣- تكلفة المخزون التالف في نهاية الفترة هو:

أ: (٦٠٠٠) ب: (١٥٠٠٠) جـ: (٢٦٠٠٠) د: (لا شيء مما سبق)

التدريب الخامس:

توافرت لديك البيانات التالية عن محلات النور الذى يحتفظ بدفاتر غير منتظمة ألا أنه يحتفظ بكافة المستندات وتتم معظم معاملاته نقداً أو بشيكات ما عدا بعض المعاملات الآجلة وذلك عن عام ٢٠١٨م.

أولاً: مدفوعات عن طريق الخزينة (مستخلصة من حـ/ النقدية):

أجور عمال ٢٥٠٠ جنيه مصروفات نثرية ٦٠٠ جنيه

مشتريات نقدية ٨٠٠٠ جنيه فواتير نور وتليفون ٨٠٠ جنيه

ثانياً: مدفوعات عن طريق البنك (تم مراجعتها من كشف الحساب وكعوب الشيكات:

مهايا وأجور	**٣٠٠ ج**	**مشتريات بضاعة**	**١٢٠٠٠ ج**
م. نقل للداخل	**٥٠٠ ج**	**ثمن أثاث للمحل**	**٦٠٠٠ ج**
ثمن آلة حاسبة	**٣٠٠٠ ج**	**تسديدات للموردين**	**٤٠٠٠ ج**
تسديد كمبيالات	**٢٠٠٠ ج**	**مسحوبات مستحقة**	**١٥٠٠ ج**

ثالثاً: متحصلات نقدية: قيمة أ. ق محصلة ومودعة فى البنك ٣٥٠٠ ج شيكات من العملاء عن مبيعات آجلة ١٥٠٠٠ ج، مبالغ أخرى مودعة من الخزينة فى البنك عبارة عن المتحصل من المبيعات ناقصاً المدفوعات النقدية ٣٥٠٠٠ ج.

رابعاً: بعض المعلومات الإضافية:

بيـــان	**٢٠١٨/١/١**	**٢٠١٨/١٢/٣١**
دائنون بضاعة	**٣٠٠٠**	**٧٠٠٠**
أ.ق	**٢٠٠٠**	**٢٥٠٠**
أ.د	**٥٠٠٠**	**٦٠٠٠**
العملاء	**٨٠٠٠**	**٥٥٠٠**
رصيد حـ/ البنك	**٦٥٠٠**	**؟؟**
رصيد حـ/ الخزينة	**٤٠٠٠**	**٤٠٠٠**
حـ/ الأثاث	**٢٥٠٠**	**؟؟**
بضاعة	**٤٠٠٠**	**٦٥٠٠**

<u>والمطلوب:</u>

استخراج نتيجة أعمال المشروع عن عام ٢٠١٨ مع إعداد قائمة المركز المالى فى ذلك التاريخ. علما بأنه بلغت مردودات المشتريات الآجلة خلال العام من المستندات ١٠٠٠ جنيه ومردودات المبيعات ٢٠٠٠ جنيه، كما بلغت الديون المعدومة خلال العام ٥٠٠ جنية.

التدريب السادس:

فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر منشأة الحمد التجارية في الفترة المنتهية في ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٦/١٢/٣١ (القيمة بالجنيه):

بيان	٢٠١٦/١/١	٢٠١٦/١٢/١٣
أثاث	٥٠٠٠	٧٠٠٠
بضاعة	٢٥٠٠	٣٥٠٠
مدينون	٤٠٠٠	٥٠٠٠
أ.ق	١٥٠٠	١٠٠٠
خزينة	١٠٠٠	٥٠٠
دائنون	٤٥٠٠	٣٠٠٠
أ.د	٥٠٠	٩٠٠
إيجار مقدم	------	٢٧٠
قرض	------	٤٠٠٠

فإذا علمت أن:

- **أودع صاحب المنشأة مبلغ ٥٠٠ج من أمواله الخاصة في خزينة المنشأة، كما بلغت مسحوباته الشخصية خلال الفترة مبلغ ٢٧٠٠ ج.**
- **يستهلك الأثاث بمعدل ١٠٪ سنوياً، ويكون م ٠ د ٠م في تحصيلها بمعدل ٥٪**
- **متوسط تاريخ استحقاق أ.ق ٢٠١٧/٤/٣٠ بمعدل خصم ٦٪ سنوياً**
- **عقد القرض في ٢٠١٦/١٠/١ بمعدل فائدة ١٠٪ تسدد سنوياً**

المطلوب:

أ- تحديد نتيجة أعمال المنشأة عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١

ب- إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠١٦/١٢/٣١

التدريب السابع:

فيما يلي البيانات التي تم الحصول عليها من منشأة الهدى التي تتبع طريقة القيد المفرد في إثبات عملياتها المالية وذلك عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١:

١- بتحليل العمليات النقدية لكل من الخزينة والبنك أمكن الحصول على المعلومات التالية:

بيان	خزينة	بنك
أجور ومرتبات		
مشتريات	١٠٤٠	١٢٠٠
مبالغ مودعة بالبنك	٥٠٠	-----
مبالغ مسددة للدائنين	٣٤١٠٠	٣٤١٠٠
مصروفات عمومية	-----	٢٩٦٠٠
إيجار	٤١٠	٩٠٠
مبالغ محصلة من	-----	٢٠٠٠
المدينين	-----	١٣٠٠
شراء أثاث	٤٠٠	-----
في ٢٠١٧/٧/١		

٢- بتحليل موجودات ومطلوبات المنشأة أمكن الحصول على المعلومات التالية:

بيان	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
خزينة	٥٠	٤٠
بنك	٧١٠٠	؟
مدينون	١٢٥٠	١٣٠٠
دائنون	٢٢٥٠	٢١٥٠
أثاث	٢٠٠٠	؟
بضاعة	٣٠٠٠	٢٨٠٠
إيجار مستحق	٣٠٠	٤٠٠

٣- كما أمكن الحصول على المعلومات التالية:

- **يقوم صاحب المنشأة بسحب ٣٠ ج أسبوعياً من خزينة المنشأة لأغراضه الشخصية، كما أنه سحب بضاعة لاستخدامه الخاص قيمتها ٥٠٠ج بسعر التكلفة.**
- **بلغت الديون المعدومة خلال ٢٠١٧ مبلغ ٢٥٠ج، كما أنه يراد تكوين م . د . م بنسبة ١٠٪**
- **يستهلك الأثاث بمعدل ١٠٪ سنوياً**
- **لا يوجد خلال السنة أي مردودات أو مسموحات سواء للمبيعات أو للمشتريات.**

المطلوب:

أ- تصوير حـ/ المتاجرة، حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وبيان ما يتعلق بها من تسويات جردية.

ب- إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الفصل الثالث

المحاسبة عن عمليات بضاعة الأمانة

"التوكيلات التجارية"

١/٣ مقدمه

تسعي كثير من المنشآت إلى فتح اسواق جديده لتصريف المنتجات الخاصـــة بها وهو ما يعود عليها بالنفع من ناحية المقدرة على توزيع كميات أكبر من ســلعها ليس في الســوق المحلي فقط، بل قد يتعدى ذلك إلى اسواق اخري وخاصــه المجاورة لها. هذا وتقوم تلك المنشـآت بالتصرف او بتوزيع منتجاتها في الاسواق الجديدة بطريقتين:

أ- انشـــاء فروع جديدة في الاماكن المراد التوزيع فيها، وهنا يحتاج الامر إلى كثير من التكاليف اللازمة لإنشـــاء الفرع، والتي تتمثل في الايجار والمهايا وكافة المصـــروفات الادارية، كما انها تحتاج إلى اشراف ومباشره من قبل مديري الشركة بالمركز الرئيسي.

ب- ان تقوم الشـــركة باختيار أحد التجار او إحدى الشـــركات في الاماكن المراد توزيع المنتجات فيها، ثم يتم ارسـال البضـاعة إلى هؤلاء التجار او الشـركات لبيعها لحسـاب الشـركة مقابل عمولة، وفي هذه الحالة يطلق على البضـاعة المرسـلة "بضـاعة الأمانة" ويطلق على الشـركة مالكه البضـاعة اسـم "الموكل او الاصـيل" ويطلق على الشركة او التاجر الذي يتولى بيع البضـاعة لحسـاب الموكل اسم "الوكيل"، وذلك فيما يسمى بالتوكيلات التجارية.

هذا ويمكن القول ان المنشـــآت كبيره الحجم يمكنها فتح اســـواق جديده لمنتجاتها عن طريق فتح فروع جديده في الاماكن المراد فتح اسواق بها، حيث ان مثل هذه المنشـآت تسـتطيع تحمل تكاليف انشـاء هذه الفروع الجديدة، ويختلف الوضـع فيما يتعلق بالمنشـآت المتوسـطة الحجم، حيث تفضل تلك المنشآت إرسال البضاعة لوكيل لبيعها مقابل عمولة وهو ما يسمي ببضاعة الامانة ويرجع ذلك إلى الاسباب الأتية:

١. تضخم تكاليف انشاء فروع جديده بدرجه لا تتناسب مع قدره المنشأة الماليةولا مستوي المبيعات الذي يمكن تحقيقه.

٢. قد تتعامل المنشـأة في سـلع موسـميه وهو ما يعني ان تصـريف هذه الســـلع يتم في وقت معين وليس طول الســـنة الامر الذي لا يبرر تحمل تكاليف عن سنه كامله في حاله انشاء فروع جديده.

٣. صـــعوبة فتح فروع جديده في دوله اجنبيه لصـــعوبة الحصـــول على الموافقات بالإضافة إلى تجنب دفع ضرائب في الدولة الأجنبية.

٤. سهولهوانخفاض تكاليف نظام البيع ببضاعة الامانة.

٥. فتح اسواق جديده دون تحمل تكاليف الإدارة والاشراف،،،،الخ.

٢/٣ طبيعة بضاعة الامانة وخصائصها

هذا ويهدف هذا الجزء إلى اعطاء نبذه عن نظام البيع ببضـــاعة الامانة للتعرف على طبيعته وخصائصه وذلك كالتالي:

١/٢/٣ الفرق بين البيع ببضاعة الامانة ونظم البيع الأخرى:

أولا: الفرق بين بضاعة الامانة والبيع العادي:

تختلف عمليات بضاعة الامانة عن نظم البيع العادي كالتالي:

- يترتب على البيع العادي انتقال ملكيه الســـلعة من البائع للمشـتري، ويكون المشـتري مدينا بثمنها إلى ان يقوم بسـداده، اما فيما يتعلق ببضـاعة الامانة فلا يعني إرسـال السـلعة من الموكل إلى الوكيل انتقال الملكية حيث تظل الســـلعة مملوكه للموكل.

- بمجرد اتمام عمليه البيع لا يجوز للمشتري رد السلعة المشتراه الا إذا كانت معيبه، ولكن بالنســـبة لبضـــاعة الامانة يجوز للوكيل رد البضاعة للموكل في اي وقت سواء كانت سليمه او معيبه، حيث يقوم الوكيل في نهاية كل فتره برد الســلع التي لم يستطيع تصريفها للموكل.

- في حاله البيع العادي يصبح المشتري مدينا بثمن السلعة للبائع إلى ان يقوم بالسداد، ولكن يختلف الوضع في حاله بضاعة الامانة حيث لا يصبح الوكيل مدينا للموكل الا بعد قيام الوكيل ببيع السلعة وتحصيل ثمنها.

ثانيا: الفرق بين بضاعة الامانة والبيع بالعمولة او السمسرة:

- يقصد بعمليه البيع بالعمولة او السمسرة ان يقوم الوكيل ببيع البضاعة لحساب الموكل نظير عمولة من خلال وجود عينات من السلعة لدي الوكيل، هذا وتختلف بضاعة الامانة عن البيع بالعمولة او السمسرة فيما يتعلق بالآتي:

- في حاله البيع بالعمولة او السمسرة يتم البيع من واقع عينات لدي الوكيل اما البضاعة فموجوده لدي الموكل، في حاله بضاعة الامانة يتسلم الوكيل البضاعة ويودعها في مخزنه بقصد بيعها لحساب الموكل.

- في حاله البيع بالعمولة او السمسرة تنتهي علاقة الوكيل بالعملاء بمجرد قيام الوكيل بتسليم طلبات الشراء الخاصة بالعملاء للموكل وهنا تصبح العلاقة مباشره بين العميل والموكل، اما في حاله بضاعة الامانة فلا توجد علاقة مباشره بين العميل

والموكل الا في حاله العمولة العادية التي يكون فيها الوكيل مسؤلا فقط عن المبيعات النقدية اما المبيعات الآجلة فيكون الموكل مسؤلا عنها، فيما عدا ذلك تقتصر علاقتهم بالوكيل.

٢/٢/٣ خصائص عمليات البيع ببضاعة الامانة من الناحية القانونية:

وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

١. ان بضاعة الامانة المرسلة من الموكل للوكيل تظل ملكيتها في يد الموكلولا تنتقل للوكيل ويترتب على ذلك ما يلي:

- البضاعة الباقية لدي الوكيل في نهاية الفترة بدون بيع تعتبر ملكا للموكل وتدرج ضمن بضاعة اخر المدة في دفاتر الموكل.

- في حاله تلف او هلاك جزء او كل بضاعة الامانة الموجود لدي الوكيل فإن الموكل يتحمل بهذه الخسارةولا يتحمل الوكيل بأية خسارة الا إذا كان التلف او الاهلاك ناتجا عن تقصير او اهمال منه.

- في حاله افلاس الوكيل يكون من حق الموكل استرداد بضاعته الباقية بدون بيع بالكاملولا يدخل بقيمتها في التفليسة مع باقي الدائنين.

٢. يقوم الوكيل ببيع البضاعة بالشروط والاسعار المحددة في العقد المبرم بينه وبين الموكل ويحصـــل في مقابل ذلك على عمولة تحدد على اسـاس نسـبه من المبيعات وإذا لم يحدد العقد نوعيه ومقدار العمولة يتم تحديدها على اســاس ما جري عليه العرف التجاري.

هذا وتنقسم العمولة التي يتقاضاها الوكيل إلى ثلاثة انواع هي:

- **<u>عمولة عاديه</u>:** وتحســب على اســاس رقم المبيعات الاجمالي (النقدية والآجلة) وفي هذه الحالة لا يكون الوكيل مســؤلا عن الخســـائر الناجمة عن قيام أحد العملاء (في حالة المبيعات الآجلة) بعدم سداد المبالغ المستحقة عليه

- **عمولة ضــامنة (ضــمان دفع):** وفي هذه الحالة يقوم الموكل بمنح الوكيل عمولة اضـــافيه فيما يتعلق بالمبيعات الآجلة (بجانب العمولة العادية) مقابل ان يتحمل الوكيل قيمه الخسائر الناتجة في حالة قيام أحد العملاء بعدم سداد المبالغ المستحقة عليـه، الا ان هـذا النوع من العمولـة قـد يغري الوكيـل على التركيز على البيع الاجل حتى يحصل على العمولة الإضافية.

- **العمولة الشـاملة:** ويتم حسـابها على اسـاس اجمالي المبيعات مثلها في ذلك مثل العمولة العادية، ولكن تختلف عن العمولة

العادية من حيث ان العمولة الشـــاملة أكبر كما انها تعني ان الوكيل ضــامن للدفع وانه يتحمل جميع الخســائر الناجمة عن عمليات البيع الاجل.

٣. يقوم الوكيل بالتعاقد مع الغير باســمه ولحســاب الموكل فلا يظهر اســم الموكل في العقود المبرمة بين الوكيل والعملاء وترتب على ذلك ان العملاء تعتبرون الوكيل هو الملزم بتنفيذ بنود التعاقد حيث لا توجد لهم علاقة بالموكل.

٤. يتحمل الموكل بكافة المصــاريف التي ينفقها الوكيل على بضــاعة الامانة مثل مصــروفات التأمين والنقل والاســتلام والتخزين والاعلان ،،،،الخ، الا انه قد يحدث ان يتفق الطرفان على تحمل الوكيل بجزء من هذه المصروفات في مقابل حصوله على عمولة كبوه نسبيا.

٥. يجب على كلا من الموكل والوكيل تنفيذ كافة الشـــروط المحددة بعقد الوكالة من حيث المدة ونســـبه العمولة ونوعها وكيفية حســـابها وطرق ســـداد قيمه المبيعات للموكل ومصـــروفات بضـــاعة الامانة وشـروط البيع ومواعيد المحاسـبة بين الطرفين، في حاله إذا لم ينص العقد على مثل هذه الشروط يتم الاحتكام إلى العرف التجاري السائد.

٦. يجب على الوكيل المحافظة على بضـــاعة الامانة وان يبذل في ســبيل ذلك عنايه الرجل المعتاد وخصــوصــا انه يتقاضــى اجرا على عمله وهو العمولة ويترتب على ذلك ما يلي:

- يحق للوكيل مطالبه الموكل بجميع المصـــروفات التي ينفقها في سبيل المحافظة على بضاعة الامانة.

- إذا أهمل الوكيل في المحافظة على بضـــاعة الامانة ســـواء كان اهمالا بسيطا او جسيما وترتب على هذا الاهمال تلف او هلاك جزء او كل بضاعة الامانة فإنه يحق للموكل مطالبه الوكيل بالتعويض.

٧. إذا أفلس الموكل قبل ان يســـدد ما عليه للموكل يكون للوكيل في هذه الحالة حق امتياز على البضاعة المودعة لديه بصفه امانه وعلى ذلك يحق للوكيل استيفاء ديونه من قيمه البضاعة المودعة لديه ولكن بعد اخذ اذن من المحكمة في بيعها بالمزاد العلني عن طريق أحد السماسرة الذي تعينه المحكمة لهذا الغرض ثم يقوم الوكيل باستيفاء المبالغ المستحقة له من هذا السمسار قبل اي دائن اخر من دائني الموكل.

٨. إذا أفلس الوكيل قبل ان يســـدد ما عليه للموكل فإنه على عكس الحالة الســـابقة لا يوجد حق امتياز للموكل فيما يتعلق بالديون المســـتحقة له طرف الوكيل وبناء على ذلك يدخل الموكل بقيمه المستحق له في التفليسة، اما فيما يتعلق ببضاعة الامانة الموجودة لدي الوكيل بدون بيع فيحق للموكل استردادها بالكامل.

٣/٢/٣ الخطوات العملية لعمليات البيع ببضاعة الامانة:

تتلخص الخطوات الخاصة بعمليات بيع بضاعة الامانة فيما يلي:

١. اختيار المنطقة او المناطق الملائمة التي يريد الموكل ان يصرف بضاعته فيها.

٢. اختيار الموكل لوكيل او عدد من الوكلاء في المنطقة او المناطق التي وقع عليها الاختيار ويشترط في الوكيل الذ يتم اختياره ان تتوافر فيه صفات الامانة والسمعة الطيبة والصدق والقدرة التجارية والمالية كما يشترط عدم قيام الوكيل بنشاط مماثل.

٣. يحرر الموكل مع الوكيل عقد الوكالة الذي يتضمن كافة شروط التعاقد بينهما والتي تخضع للعرف التجاري السائد في هذا النوع من البضاعة ومن محتويات العقد ما يلي:

- **شروط المحافظة على بضاعة الامانة لدي الوكيل والتأمين عليها:**

✓ قيمه الضمان المقدم من الوكيل للموكل وقيمه الدفعات ان وجدت التي يحصل عليها الموكل من الوكيل سواء كانت في صوره دفعات نقديه او كمبيالات او سندات اذنيه.

✓ شروط البيع التي يبيع بها الوكيل مثل البيع النقدي والاجل والبيع بالتقسيط وايضا تحديد حد ادني للسعر الذي يمكن البيع

به وهو غالبا ما يكون السعر الوارد في الفاتورة الصورية والتي سيتم الحديث عنها لاحقا.

- ✓ طرق سداد الوكيل لأثمان ما يبيعه من بضاعة الامانة للموكل وايضا مواعيد المحاسبة بينهما.
- ✓ مده عقد الوكالة او قد يتم الاتفاق على تحديد مده العقد بالوقت اللازم لتصريف البضاعة المرسلة من الموكل للوكيل.
- ✓ نسبه ونوع العمولة التي يحصل عليها الوكيل.
- ✓ انواع المصـروفات التي يتحملها الموكل والحدود القصـوى لها كما قد ينص العقد على ان يتحمل الوكيل بعض المصـروفات مقابل حصوله على نسبه عمولة اعلي.
- ✓ مده الائتمان التي يمنحها الوكيل للعملاء في حاله البيع الاجل والحد الأقصـى للخصـم الذي يمكن منحه للعملاء سـواء كان خصم كميه او خصم نقدي.
- ✓ قد ينص العقد على احتساب فائدة على الحسابات الجارية بين الوكيل والموكل وذلك بنسبه معينه.

- ✓ في نهاية كل فتره – يتم تحديدها في العقد– يقوم الوكيل بإرسال كشف حساب المبيع للموكل مبينا فيه قميه المبيعات من بضاعة الامانة مخصوما منها الدفعات والمصاريف بما فيها عمولة الوكيل ومبينا ايضا قيمه المبلغ المتبقي لاحد الطرفين قبل الاخر.

- ✓ يقوم الموكل بإرسال البضاعة إلى الوكيل ويحرر بها فاتورة ترسل مع البضاعة يطلق عليها الفاتورة الصورية تميزا لها عن الفاتورة الحقيقية للمبيعات العادية.

- ✓ **الفاتورة الصورية** هي عباره عن فاتورة تقديريه يبين فيها نوع البضاعة المرسلة وكميتها سواء عدد او وزن واوصافها وكيفية تغليفها والسعر الذي يمثل الحد الأدنى للسعر الذي يمكن ان تباع به السلعة ويكون هذا السعر في الغالب أكبر من تكلفه السلعة، والحكمة في ذلك هو عدم اطلاع الوكيل على تكلفه البضاعة، والبيانات التي تحتويها الفاتورة الصورية لا تختلف عن تلك التي تحتويها الفاتورة الحقيقية غير انه لا يترتب عليها إرسالها مع البضاعة للوكيل ان يصبح الوكيل مدينا للموكل كما هو الحال في الفاتورة الحقيقية.

- ✓ هذاولا يجوز للوكيل البيع بأقل من الفاتورة الصـــورية الا إذا سمح له الموكل بذلك.

٤. عند إرسال البضاعة إلى الوكيل يتحمل الموكل بعض المصروفات مثل مصـروفات التغليف واللف والحزم والنقل والشـحن والتأمين على البضاعة اثناء نقلهاولا شك ان كل هذه المصروفات يتم تحميلها على بضاعة الامانة.

٥. عند وصـول البضـاعة إلى الوكيل يقوم باسـتلامها ومطابقتها مع الفاتورة الصورية والتأكد من سلامتها وابلاغ الموكل بأي عجز او تلف بها ثم يقوم بنقلها إلى مخازنه تمهيدا لبيعها، وفي سـبيل ذلك قد يقوم الوكيل بدفع بعض المصروفات مثل الرسوم الجمركية إذا كانت وارده من الخارج ومصـاريف النقل والاعلان والترويج، وعاده يتم الاتفاق على تحمل الموكل لهذه المصروفات الا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٦. يقوم الوكيل ببيع البضـاعة حسـب السـعر المحدد والشـروط المتفق عليها في عقد الوكالة، ومما لا شـك فيه انه كلما إزداد ثمن البيع كلما إزدادت العمولة المسـتحقة له، وطبقا لمواعيد التحاسـب بين الموكل والوكيل يقوم الوكيل بإرسال دفعات من ثمن بيع البضاعة إلى الموكل سواء كان ذلك في شـكل نقدي او كمبيالات او سـندات اذنيه كما قد يقوم الوكيل بحجز العمولة المستحقة له.

٧. يقوم الوكيل في نهاية كل فتره بإرسال كشف حساب عن بيع بضاعة الامانة يسمي "كشف المبيع" يوضح فيه قيمه البضاعة المباعة والمصروفات التي دفعها الوكيل ومقدار العمولة وقيمه المبالغ او الدفعات التي قام الوكيل بإرسالها مقدما للموكل وايضا كمية البضاعة الباقية بدون بيع، هذا وقد جري العرف ان يرفق الوكيل مع كشف حساب المبيع شيكا او ورقه تجاريه بباقي المستحق عليه للموكل، واخيرا يتضمن كشف الحساب بيان بأي تلف او عجز في بضاعة الامانة.

ومن البديهي ان الموكل لا يقوم بإثبات اي شيء في دفاتره فيما يتعلق ببيع بضاعة الامانة والمصروفات التي دفعها الوكيل الا بعد وصول الكشف ومراجعته.

٣/٣ المعالجة المحاسبية لعمليات بضاعة الامانة

يطلب الموكل من الوكيل فصل العمليات الخاصة ببضاعة الامانة في سجلات مستقله عن العمليات الأخرى المتعلقة بنشاط الوكيل في مشروعه الخاص، الامر الذي يساعد الموكل علي:

أ- تحقيق الرقابة على عمليات بضاعة الامانة.

ب- تحديد نتيجة عمليات بضـــاعة الامانة من ربح وخســـارة وهذا بدوره يمكن الموكل من اتخاذ قراره بشأن الاستمرار في عمليات بضاعة الامانة او التوسع فيها او الحد منها.

وســـيتناول هذا المبحث الإطار العام لتســـجيل عمليات بضـــاعة الامانة في دفاتر وسجلات كلا من الموكل والوكيل.

كما ذكرنا ســـابقا ان هناك فرق بين العمولة العادية والعمولة الضامنة لذلك فإن المعالجة المحاسبية تختلف في كل حاله من هاتين الحالتين وسيتم تناول ذلك بالتفصيل كما يلي:

١/٣/٣ اثبات عمليات بضاعة الامانة في حاله العمولة الضامنة:

سبق القول انه في ظل العمولة الضـامنة يكون الوكيل مسؤلا عن اجمالي المبيعات النقدي منها والاجل، وعلى ذلك فإن اي خسارة ناتجه عن المبيعات الآجلة يتحملها الوكيل نظير حصـــوله على عمولة أكبر وفيما يلي المعالجة المحاسبية:

أولا: المعالجة المحاسبية لبضاعة الأمانة في دفاتر الموكل

أ: قيود اليومية اللازمة لإثبات عمليات بضـــاعة الامانة في دفاتر الموكل:

يتم اثبات عمليات بضـــاعة الامانة في دفاتر الموكل على النحو التالي:

١. إرسال بضاعة الامانة من الموكل للوكيل:

عند قيام الموكل بإرسال بضاعة الامانة للوكيل يقوم الوكيل بفتح حساب يسمي بضاعة الامانة لدي الوكيل يجعل مدينا بثمن البضاعة وفقا لما هو موضح بالفاتورة الصورية ويجعل حساب بضاعة الامانة المرسلة دائنا بنفس القيمة وذلك كالتالي:

××	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل،،،.**		
	الي حـ/بضاعة الامانة المرسلة	××	

وفي نهاية الفترة يتم اقفال رصيد حـــ/بضاعة الامانة المرسلة في حـ/المتاجرة بالقيد التالي:

××	**من حـ/بضاعة الامانة المرسلة**		
	الي حـ/المتاجرة	××	

٢. مصروفات بضاعة الامانة:

قد يتحمل الموكل بعض المصروفات عند إرسال بضاعة الامانة للوكيل وتتمثل هذه المصـــروفات في مصـــروفات اللف والحزم، مصروفات النقل والشحن والتأمين، هذا ويتم تحميل هذه المصروفات على بضاعة الامانة بالقيد التالي:

××	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل،،،.**		
	الي حـ/خزينه او البنك	××	

٣. الدفعات النقدية:

قد يحصـــل الموكل على دفعات نقديه مقدمه من الوكيل، في هذه الحالة يقوم الموكل بفتح حســاب جديد يســمي حســاب جاري الوكيل يجعل دائنا بقيمه هذه المبالغ وذلك كالتالي:

××		**من حـ/الخزينة او البنك**	
	××	**الي حـ/جاري الوكيل**	

٤. إرسال كشف حساب المبيع:

يقوم الوكيل بإرسال كشف حساب المبيع للموكل في نهاية كل فتره او عند الانتهاء من بيع بضـاعة الامانة، وفي هذه الحالة يقوم الموكل بإثبات العمليات الأتية:

أ- المصروفات التي دفعها الوكيل:

قد يتحمل الوكيل بعض المصـــروفات مثل مصـــروفات النقل والتخزين والتأمين والاعلان ويتم اثبات ذلك بالقيد التالي:

xx		**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل،،،.**	
	xx	**الي حـ/جاري الوكيل**	

ب- عمولة الوكيل:

ويتم حساب العمولة المستحقة للوكيل وإثباتها بالقيد التالي:

xx		**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل،،،،**	
	xx	**الي حـ/جاري الوكيل**	

ج- ثمن بيع بضاعة الامانة:

كما أشـرنا سـابقا ان الوكيل في حاله العمولة الضـامنة يكون مسؤلا عن قيمة المبيعات النقدية والآجلة لذا فإنه يعتبر مدينا بإجمالي قيمه المبيعات النقدي منها والاجل ويسجل ذلك بالقيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الوكيل (مبيعات نقديه وأجله)**	
	xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي لوكيل**	

د- الشيكات او السندات الأذنيه المرفقة مع كشف الحساب

قد يقوم الوكيل بإرفاق شيكا او سندا اذنيا او كمبيالة مع كشف حسـاب المبيع بقيمه المبالغ المسـتحقة عليه للموكل، ويتم اثبات ذلك بالقيد التالي:

xx		**من حـ/البنك (او أ. ق)**	
	xx	**الي حـ/جاري الوكيل**	

هذا وقد يترتب على ترحيل هذا القيد إلى حـ/جاري الوكيل الى اقفال هذا الحسـاب الا إذا كانت قيمه الشـيك او الكمبيالة او السـند الاذني اقل من المبالغ المستحقة للموكل.

<u>ه. بضاعة الامانة الباقية لدي الوكيل بدون بيع:</u>

في نهاية كل فتره ماليه يقوم الموكل بإعداد الحسـابات الختامية، لذا ففي حاله وجود جزء من بضـاعة الامانة لدي الوكيل بدون بيع يجب ادراج ذلك في حسابات الموكل، وهنا يقوم الموكل بتقييم بضاعة الامانة لدي الوكيل بثمن تكلفتها مضـافا اليها نصـيبها من مصـروفات

الموكل والوكيل مثل مصروفات النقل والشحن والتأمين والتخزين ماعدا مصـــروفات البيع والتوزيع لأنها تخص فقط البضـــاعة المباعة فعلا، هذا ويتم حساب نصيب البضاعة الباقية من المصروفات بالمعادلة الأتية:

نصيب البضاعة الباقية من المصروفات = (كميه البضاعة الباقية ÷ كميه البضاعة المرسلة) × مصروفات الموكل والوكيل.

أو

نصيب البضاعة الباقية من المصروفات = (تكلفه البضاعة الباقية ÷ تكلفه البضاعة المرسلة) × مصروفات الموكل والوكيل

وبذلك تصبح تكلفه البضاعة الباقية كالتالي:

(عدد الوحدات × تكلفه الوحدة) + نصـــيبها من مصـــروفات الموكل والوكيل

هذا ويقوم الموكل بفتح حساب جديد يسمي حساب بضاعة الامانة الباقية يجعل مدينا بقيمه البضـــاعة الباقية ويجعل حســـاب بضـــاعة الامانة لدي الوكيل دائنا بنفس القيمة وذلك بالقيد التالي:

××		**من حـ/بضاعة الامانة الباقية**	
	××	**الي حـــ/بضاعة الامانة لدي الوكيل**	

ويظهر رصيد حساب بضاعة الامانة الباقية في قائمه المركز المالي للموكل ضمن بنود الاصول، وفي بداية الفترة التالية يقفل هذا الرصيد في حساب بضاعة الامانة لدي الوكيل.

هذا وينبغي التنويه ان قيمة البضـــاعة الباقية تظهر ضـــمن قائمة جرد البضـــاعة المملوكة للموكل ولكنها لا تظهر في حســـاب المتاجرة لان قيمتها قد قيدت ضمن بضاعة الامانة المرسلة والتي تم اقفالها في ح/المتاجرة كما بينا سابقا.

ويتم اقفال رصـيد حسـاب بضـاعة الامانة الباقية في بداية الفترة التالية بالقيد التالي:

××		**من ح/بضاعة الامانة لدي الوكيل...**	
	××	**الي ح/بضاعة الامانة الباقية**	

٦. نتيجة عمليات بضاعة الامانة:

لمعرفه نتيجة عمليات بضـاعة الامانة يتم ترصـيد حسـاب بضـاعة الامانة لدي الوكيل لمعرفه ما إذا كان الرصـيد مدينا او دائنا، فإذا كان الرصـــيد دائنا تكون النتيجة ربح وإذا كان الرصـــيد مدينا تكون النتيجة خســـارة، هذا ويتم ترحيل هذه النتيجة من ربح او خســـارة إلى حســـاب ارباح وخسار بضاعة الامانة بالقيد التالي:

في حاله وجود أرباح:

××		**من ح/بضاعة الامانة لدي الوكيل،،،.**	
	××	**الي ح/أ.خ بضاعة الامانة**	

في حاله وجود خسائر:

××		**من ح/أ.خ بضاعة الامانة**	
	××	**الي ح/ بضاعة الامانة لدي الوكيل...**	

ثم يتم اقفال رصيد حساب أرباح وخسائر بضاعة الامانة بترحيله إلى حـ/الارباح والخسائر العام، والغرض من فتح حساب مستقل لأرباح وخسار بضاعة الامانة هو:

١-قد يختلف تاريخ نهاية المدة التجارية لعمليات بضاعة الامانة عن تاريخ نهاية السنة المالية لمنشأة الموكل، ومن ثم فانه عند تحديد نتيجة عمليات بضاعة الامانة لا يتأتى ترحيلها إلى حساب الارباح والخسائر العام والذي يفتح في نهاية السنة المالية، ومن ثم فإن حساب أرباح وخسائر بضاعة الامانة يظل مفتوحا حتى يتم اقفاله في نهاية السنة في حساب الارباح والخسائر العام.

٢- في حاله وجود أكثر من وكيل لبضاعة الامانة يفضل فتح حساب مستقل لأرباح وخسائر بضاعة الامانة الخاصة بكل وكيل على حده.

ب. حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الموكل:

مما سبق يتضح ان الموكل يقوم بفتح الحسابات التالية في دفاتره:

<u>حساب بضاعة الامانة لدي الوكيل:</u>

ويعد هذا الحساب بمثابة حساب متاجره وارباح وخسائر لبضاعة الامانة لدي الوكيل حيث ان رصيده يمثل ربح او خسارة بضاعة الامانة، هذا ويجعل هذا الحساب مدينا بتكلفه البضاعة المرسلة وجميع المصروفات التي انفقت عليها بمعرفه الوكيل الموكل، ويجعل الحساب

دائنا بثمن بيع البضاعة وقيمه البضاعة الباقية لدي الوكيل بدون بيع، وفي حاله زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين تكون النتيجة ربحا والعكس صحيح، هذا ويأخذ حساب بضاعة الامانة لدي الوكيل الشكل التالي:

حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل

××	**الي حـ/بضاعة الامانة**	××	**من حـ/جاي الوكيل**
××	**إلى حـ/الخزينة او البنك**		**(قيمه المبيعات)**
××	**(مصروفات الموكل)**		
××	**الي حـ/جاي الوكيل**	××	**من حـ/بضاعة الامانة الباقية**
	(مصروفات الوكيل)		
××	**الي حـ/جاي الوكيل (العمولة)**		
(××)	**الي حـ/أ.خ بضاعة الامانة**	(××)	**من حـ/أ.خ بضاعة الامانة**
	(ربح)		**(خساره)**
××		××	

<u>حساب بضاعة الامانة المرسلة:</u>

وهو يمثل حساب وسيط تجمع فيه جميع رسائل بضاعة الامانة التي يرسلها الموكل إلى وكلائه، ويقفل رصيد هذا الحساب في حـ/المتاجرة، هذا ويأخذ حساب بضاعة الامانة المرسلة الشكل التالي:

حـ/بضاعة الامانة المرسلة

xx	**الي حـ/المتاجرة**	xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل أ**
		xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل ب**
xx		xx	

حساب جاري الوكيل:

وهو حساب شخصي للوكيل يجعل مدينا بقيمه المبيعات النقدية والآجلة كما يجعل دائنا بالمصروفات التي تحملها الوكيل على بضاعة الامانة والعمولة المســـتحقة للوكيل كذلك يجعل دائنا بالدفعات التي يرسـلها الوكيل للموكل سواء كانت نقديه او شـيكات او اوراق تجاريه، معني ذلك ان هذا الحســاب يوضـــح مقدار دائنية او مديونية الوكيل، هذا ويأخذ حساب جاري الوكيل الشكل التالي:

حـ/جاري الوكيل

xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل (المبيعات)**	xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل (م. الوكيل)**
		xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل (عمولة الوكيل)**
		xx	**من حـ/نقديه وأ. ق (دفعات ارسلها الوكيل)**
xx	**رصيد دائن**	xx	**رصيد مدين**
Xx		xx	

هذا ويظهر رصيد هذا الحساب في قائمه المركز المالي للموكل، فإذا كان الرصيد مدينا ظهر في جانب الاصول وإذا كان دائنا ظهر في جانب الخصوم.

حساب بضاعة الامانة الباقية:

وهو حساب حقيقي يوضح قيمه البضاعة الباقية لدي الوكيل بدون بيع في نهاية الفترة، هذا وقد يتم الاستغناء عن هذا الحساب ويكتفي بإثبات بضاعة الامانة كرصيد يظهر في حساب بضاعة الامانة لدي الوكيل، وفي حاله قيام الموكل بفتح حساب خاص لبضاعة الامانة الباقية فإنه يأخذ الشكل التالي:

حـ/بضاعة الامانة الباقية:

xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل (في نهاية الفترة)**	xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل (في بداية الفترة التالية)**
xx		xx	

حساب إرباح وخسائر بضاعة الامانة:

وهو حساب مؤقت يفتح في دفاتر الموكل بغرض تجميع الارباح والخسائر الناتجة عن عمليات بضاعة الامانة لدي مختلف الوكلاء، وفي نهاية السنة المالية يتم اقفال هذا الحساب في حساب الارباح والخسائر العام، هذا ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حـ/أ. خ بضاعة الامانة

xx	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل ب (خسائر)	xx	من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل أ (رباح)
xx	الي حـ/أ.خ العام (رباح)	xx	من حـ/أ.خ العام (خسره)
Xx		xx	

مثال (١)

في ٢٠١٧/٥/١ ارسلت شوكه الجيار للإلكترونيات ومقوها قنا إلى وكيلها محمد سيد بالغردقة بضاعة ليقوم بتصريفها مقابل الحصول على عمولة شامله ضمان دفع ١٠٪، وفيما يلي العمليات التي تمت:

١. البضاعة المرسلة عباره عن ١٠٠ موبايل تكلفتها ٦٠٠٠٠٠ج وسعر الفاتورة الصورية لها ٨٠٠٠٠٠ج، وقد قام الموكل بدفع مصروفات نقل ٢٠٠٠ج ومصروفات تأمين ٤٠٠٠ج.

٢. في ٢٠١٧/٥/٢استلم محمد سيد البضاعة المرسلة له.

٣. في ٢٠١٧/٥/٨ أرسل الوكيل سندا اذنيا لشوكه الجيار بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ج وقد استلمته الشوكة في ٢٠١٧/٥/١٠.

٤. في ٢٠١٧/١٢/٣١ استلمت شوكه الجيار كشف حساب المبيع من وكيلها محمد سيد مبينا فيه الاتي:

- مبيعات نقديه ٤٥ موبايل بمبلغ ٣٦٠٠٠٠ج.
- مبيعات على الحساب ٤٠ موبايل بمبلغ ٣٨٠٠٠٠ج.

- مصـــروفات النقل والايجار ٦٠٠٠ج ومصـــروفات اعلان والعوض ٢٠٠٠ج.
- شيك مرفق بكشف الحساب بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ج.

المطلوب:

اثبات العمليات السـابقة بدفاتر يومية الموكل وتصـوير الحسـابات اللازمة واقفالها في ٢٠١٧/١٢/٣١ مع بيان أثر هذه العمليات على الحسابات الختامية وقائمه المركز المالي للموكل في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الحل:

اولا: قيود اليومية في دفاتر الموكل (شركه الجيار للإلكترونيات):

٦٠٠٠٠٠		**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل محمد**	**٢٠١٧/٥/١**
	٦٠٠٠٠٠	**الي حـ/بضاعة الامانة المرسلة**	
		لرسال ١٠٠ موبايل إلى محمد	
		سيد تكلفه الجهاز ٦٠٠٠ج	
		لبيعها لحسابنا بسعر لا يقل عن ٨٠٠٠ج	
		بعمولة ١٠٪	

٦٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل محمد سيد الي حـ/الخزينة مصروفات نقل وتأمين	٥/١
	٦٠٠٠		
٢٠٠٠٠٠		من حـ/أ.ق الي حـ/جلي الوكيل محمد سيد سند اذني من الوكيل محمد كدفعه مقدمه من مبيعات بضاعة الامانة	٥/١٠
	٢٠٠٠٠٠		
٧٤٠٠٠٠		من حـ/جلي الوكيل محمد سيد الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل محمد سيد المبيعات النقدية والآجلة	١٢/٣١
	٧٤٠٠٠٠		
٨٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل الي حـ/جلي الوكيل محمد مصاريف نقل البضاعة والايجار وعرضها والاعلان عنها	١٢/٣١
	٨٠٠٠		

٧٤٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل محمد سيد الي حـ/جاري الوكيل محمد سيد عمولة شامله = ٧٤٠٠٠٠ ×١٠٪=٧٤٠٠٠ج	١٢/٣١
	٧٤٠٠٠		
٤٠٠٠٠٠		من حـ/البنك الي حـ/جاري الوكيل محمد سيد شيك مرسل مع كشف حساب المبيع	١٢/٣١
	٤٠٠٠٠٠		
٩١٨٠٠		من حـ/بضاعة الامانة الباقية الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل محمد سيد قيمه البضاعة الباقية= (١٠٠- ٨٥) ×٦٠٠٠ =٩٠٠٠٠ + نصيبها من المصروفات (٦٠٠٠+ ٦٠٠٠) ×(١٥ ÷١٠٠) = ١٨٠٠	١٢/٣١
	٩١٨٠٠		
٦٠٠٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة المرسلة الي حـ/المتاجرة اقفال حـ/بضاعة الامانة المرسلة في حـ/المتاجرة	١٢/٣١
	٦٠٠٠٠٠		

١٤٣٨٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	١٢/٣١
	١٤٣٨٠٠	الي حـ/أ. خ بضاعة الامانة	
		اثبات ارباح بضاعة الامانة	
١٤٣٨٠٠		من حـ/أ. خ بضاعة الامانة	١٢/٣١
	١٤٣٨٠٠	الي حـ/أ. خ العام	
		اقفال ارباح بضاعة الامانة في	
		حـ/أ.خ العام	

ثانيا: حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الموكل:

حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل محمد سيد

٦٠٠٠٠٠	الي حـــ/بضاعة الامانة	٧٤٠٠٠٠	من حـ/جاي الوكيل
٦٠٠٠	الي حـ/الخزينة او البنك		(قيمه المبيعات)
	(مصروفات الموكل)		
٨٠٠٠	الي حـ/جاي الوكيل	٩١٨٠٠	من حـــ/بضاعة الامانة
	(مصروفات الوكيل)		
٧٤٠٠٠	الي حـــــ/جاي الوكيل		
١٤٣٨٠٠	الي حـــــ/أ.خ بضاعة		
	(ربح)		
٨٣١٨٠٠		٨٣١٨٠٠	

حـ/جلي الوكيل محمد سيد

٧٤٠٠٠٠	الي حـــ/بضاعة الامانة الوكيل على (المبيعات)	٢٠٠٠٠٠	من حـ/أق
		٨٠٠٠	من حـــ/بضاعة الامانة الوكيل (م. الوكيل)
		٧٤٠٠٠	من حـــ/بضاعة الامانة الوكيل (عمولة الوكيل)
		٤٠٠٠٠٠	من حـ/نقدية (دفعات لرسلها الوكيل)
		٥٨٠٠٠	رصيد مدين
٧٤٠٠٠٠		٧٤٠٠٠٠	

حـ/بضاعة الامانة المرسلة:

٦٠٠٠٠٠	الي حـ/المتاجرة	٦٠٠٠٠٠	من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل محمد سيد
٦٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠	

حـ/أ. خ بضاعة الامانة:

١٤٣٨٠٠	الي حـــــ/أ.خ العام (رباح)	١٤٣٨٠٠	من حـــــ/بضاعة الامانة لدي الوكيل محمد سيد
١٤٣٨٠٠		١٤٣٨٠٠	

ثالثا: الاثر على الحسابات الختامية:

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١:

		٦٠٠٠٠٠	**من حـــ/بضاعة الامانة المرسلة**

حـ/أ. خ العام

		١٤٣٨٠٠	**من حـــ/ـــأ.خ بضاعة الامانة**

قائمه المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١

	اصول متداوله:		
٩١٨٠٠	**بضـــاعة الامانة لدي الوكيل محمد سيد**		
	مدينون		
٥٨٠٠٠	**جاي الوكيل محمد سيد**		

ثانيا: المعالجة المحاسبية لبضاعة الأمانة في دفاتر الوكيل

أ قيود اليومية اللازمة لإثبات عمليات بضـــاعة الامانة في دفاتر الوكيل:

يتم اثبات عمليات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل على النحو التالي:

١. استلام بضاعة الامانة من الموكل:

عند قيام الوكيل باســـتلام بضـــاعة الامانة من الموكل فإنه يقوم بمطابقتها بالفاتورة الصورية المرسلة معها، لا يقوم الوكيل بإثبات اي قيود في دفاتره، حيث ان اســـتلامه لبضـــاعة الامانة لا يعني انتقال ملكيتها اليه وانما يظل مركزه المالي كما هو بدون تغيير، يكتفي الوكيل بعمل مذكره في دفتر اليومية تفيد باســـتلامه لبضـــاعة الامانة مبينا قيمة هذه البضاعة وكميتها وانواعها واسعار البيع المحددة ونسبة ونوع العمولة كما هو موضح في الفاتورة الصورية.

وينبغي الإشـارة إلى ان الوكيل لا يقوم بكتابه اي قيمة لهذه البضـاعة وانما يكتفي بكتابه تفاصـيل هذه البضـاعة في خانه البيان وذلك على النحو التالي:

	مذكره **استلمنا من الموكل.....بضاعة امانه وهي عباره عن...لبيعها لحســـابه وتحت مسئوليته بسعر لا يقل عن...جنيه للوحدة الواحـدة وبعمولـة...قـدرهـا...% وذلـك بموجب فاتورة صوريه رقم....**	

وفي حاله إذا كان الوكيل مرتبط بعقود وكاله مع أكثر من موكل يفضل ان يتم تخصيص دفتر بياني يسجل فيه كافة البيانات المتعلقة بكل رسالة امانه وارده من كل موكل ويطلق على هذا الدفتر اسم "دفتر بضاعة الامانة".

٢. المصروفات التي ينفقها الوكيل:

فيما يتعلق بالمصروفات المختلفة التي قد يتحملها الوكيل على بضاعة الامانة والتي تتمثل في مصروفات النقل والشحن والتخزين والتأمين والاعلان،الخ، فيمكن القول ان هذه المصروفات يتم تحميلها للموكل بالقيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الموكل.....**	
	xx	**الي حـ/ الخزينة او البنك**	

٣. إرسال دفعات نقديه للموكل:

في حاله قيام الوكيل بإرسال دفعات نقديه او اي اوراق تجاريه للموكل يسجل بها القيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الموكل....**	
	xx	**الي حـ/ الخزينة او البنك او حـ/أ. د**	

٤. ثمن بيع بضاعة الامانة:

عند قيام الوكيل ببيع بضاعة الامانة فيقوم بإثبات ذلك في دفاتره بالقيد التالي:

المبيعات النقدية:

xx		**من حـ/الخزينة او البنك**	
	xx	**الي حـ/ جاري الموكل...**	

المبيعات الآجلة (في حالة العمولة الضامنة):

xx		**من حـ/المدينون**	
	xx	**الي حـ/ جاري الموكل...**	

وحيث ان العمولة ضـامنة فإن المدينون هنا هم مديني الوكيل حيث ان الوكيل هنا هو المسـئول عن الخسـائر المترتبة على البيع الاجل، وعند قيام الوكيل بتحصيل المبالغ المستحقة على العملاء او تحصيل جزء منها يتم اثبات ذلك بالقيد التالي:

xx		**من حـ/الخزينة او البنك**	
	xx	**الي حـ/ المدينون**	

٥. العمولة المستحقة: يتم اثبات العمولة بالقيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الموكل...**	
	xx	**الي حـ/ العمولة**	

٦. قيام الوكيل بإرسال كشف حساب المبيع.

عند قيام الوكيل بإرسـال كشـف حسـاب المبيع للموكل قد يرفق به شـيكا او ورقه تجاريه بقيمه المسـتحق للموكل ويتم اثبات ذلك بالقيد التالي:

xx		من حـ/جاري الموكل	
	xx	الي حـ/ الخزينة او البنك او أ. د	

ب. حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل:

يتضح من المعالجات المحاسبية لعمليات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل يمكن القول ان الحســـابات التي يقوم الوكيل بفتحها تتمثل في الاتي:

حساب جاري الموكل:

وهو حساب شخصي للموكل يجعل مدينا بقيمه المصروفات التي ينفقها الوكيل على بضـــاعة الامانة وعمولة الوكيل والدفعات النقدية التي يرســـلها الوكيل للموكل ويجعل دائنا بقيمه المبيعات النقدية والآجلة، يعني ذلك ان هذا الحســـاب يوضـــح مقدار دائنية ومديونيه الموكل للوكيل، هذا ويأخذ حساب جاري الموكل الشكل التالي:

حـ/جاري الموكل

xx	الي حـ/الخزينة (مصروفات)	xx	من حـ/الخزينة او البنك (المبيعات النقدية)
xx	الي حـ/الخزينة او البنك (مبالغ مرسله للموكل)		
xx	الي حـ/أ. د	xx	من حـ/مديني الموكل (المبيعات الآجلة)
xx	الي حـ/العمولة		
xx	رصيد دائن	xx	رصيد مدين
Xx		xx	

هذا ويظهر رصيد هذا الحساب في قائمه المركز المالي للوكيل، فإذا كان الرصيد مدينا ظهر في جانب الاصول وإذا كان دائنا ظهر في جانب الخصوم.

ويتضح من تصوير حسابي جاري الوكيل في دفاتر الموكل وحساب الموكل في دفاتر الوكيل ان كلا منهما يمثل صوره عكسيه للآخر، فالجانب المدين لحساب جاري الموكل يجب ان يتساوى مع الجانب الدائن لحساب جاري الوكيل، كما ان الجانب الدائن لحساب جاري الموكل يجب ان يتساوى مع الجانب المدين لحساب جاري الوكيل وذلك اذا تم اثبات جميع العمليات المتبادلة بين الوكيل والموكل، وعلى ذلك فإن رصيد الحسابين يجب ان يتساوى على ان يكون احد الرصيدين مدين والاخر دائن، ينبغي ان لا ننسي ان هذا الوضع يحدث فقط في حاله العمولة الضامنة وليس العادية والتي يكون فيها الوكيل مسؤلا عن كامل قيمه المبيعات وليس جزءا منها.

<u>حساب عمولة بضاعة الامانة:</u>

ويجعل هذا الحساب مدينا بالعمولات التي يحصل الوكيل عليها نتيجة عمليات بضاعة الامانة، ويتم اقفال رصيد هذا الحساب في نهاية السنة المالية في حساب الارباح والخسائر، ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حـ/العمولة

xx	الي حـ/أ.خ	xx	من حـ/جاري الموكل أ
		xx	من حـ/جاري الموكل ب
xx		xx	

٢/٣/٢ إثبات عمليات بضاعة الامانة في حاله العمولة العادية:

سبق القول انه في ظل العمولة العادية يكون الوكيل مسؤلا فقط عن المبيعات النقدية منها، وعلى ذلك فإن اي خسارة ناتجه عن المبيعات الآجلة يتحملها الموكل وفيما يلي المعالجة المحاسبية:

أ. قيود اليومية اللازمة لإثبات عمليات بضـــاعة الامانة في دفاتر الموكل:

يتم اثبات عمليات بضاعة الامانة في دفاتر الموكل في حالة العمولة العادية كما هو الحال في العمولة الضامنة الا أن الامر يختلف عند المعالجة المحاسبية للمبيعات الآجلة وتحصيلها أما باقي المعاملات فتتشابه طريقة معالجتها في الحالتين وذلك على النحو التالي:

١. إرسال بضاعة الامانة من الموكل للوكيل:

xx	من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...		
	الي حـ/بضاعة الامانة المرسلة	xx	

وفي نهاية الفترة يتم اقفال رصيد حـ/بضاعة الامانة المرسلة في حساب المتاجرة بالقيد التالي:

xx		من حـ/بضاعة الامانة المرسلة	
	xx	الي حـ/المتاجرة	

٢. مصروفات بضاعة الامانة:

يتم تحميل هذه المصروفات على بضاعة الامانة بالقيد التالي:

xx		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...	
	xx	الي حـ/خزينه او البنك	

٣. الدفعات النقدية:

××		من حـ/الخزينة او البنك	
	××	الي حـ/جاري الوكيل	

٤. إرسال كشف حساب المبيع:

يقوم الموكل بإثبات العمليات الأتية:

المصروفات التي دفعها الوكيل:

xx		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل،،،.	
	xx	الي حـ/جاري الوكيل	

عمولة الوكيل:

يتم حساب العمولة المستحقة للوكيل وإثباتها بالقيد التالي:

xx		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل،،،،	
	xx	الي حـ/جاري الوكيل	

ثمن بيع بضاعة الامانة:

كما أشرنا سابقا ان الوكيل في حاله العمولة العادية يكون مسؤلا عن قيمه المبيعات النقدية فقط لذا فإنه عند اثبات مبيعات بضاعة الامانة لابد من التفرقة بين المبيعات النقدية والمبيعات الآجلة ويسجل ذلك بالقيد التالي:

المبيعات النقدية:

xx		**من حـ/جاري الوكيل...**	
	xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...**	

المبيعات الآجلة:

xx		**من حـ/مديني بضاعة الامانة لدي الوكيل،.**	
	xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل،،.**	

ونلاحظ ان عملاء بضاعة الأمانة هنا مسئولية الموكل لذلك لم يجعل حساب الوكيل مدينا بقيمة هذه المبيعات. وانما أنشئ لهم حسابا يسمى حساب مديني بضاعة الأمانة.

كما نلاحظ أيضا انه في حاله العمولة العادية يتحمل الموكل بقيمه الخسائر الناتجة عن قيام أحد عملاء بضاعة الامانة بالتوقف عن سداد الديون المستحقة عليه، وعند وصول كشف المبيع موضحا فيه قيام هؤلاء المدينون بسداد المبالغ المستحقة عليهم يجعل الموكل حساب الوكيل مدينا بقيمه تلك المبالغ وحساب مديني بضاعة الامانة لدي الوكيل...دائنا بنفس القيمة وذلك بالقيد التالي:

xx		من حـ/جلي الوكيل...	
	xx	الي حـ/مديني بضاعة الامانة لدي الوكيل...	

الشيكات او السندات الأذنيه المرفقة مع كشف الحساب

قد يقوم الوكيل بإرفاق شيكا او سندا اذنيا او كمبيالة مع كشف حساب المبيع بقيمه المبالغ المستحقة للموكل، ويتم اثبات ذلك بالقيد التالي:

xx		من حـ/البنك (او أ. ق)	
	xx	الي حـ/جلي الوكيل	

٥. بضاعة الامانة الباقية لدي الوكيل بدون بيع:

يتم معالجة بضاعة الأمانة المتبقية في نهاية كل فتره ماليه بنفس المعالجة التي تمت في حالة العمولة الضامنة. حيث يقوم الموكل بتقييم بضاعة الامانة لدي الوكيل بثمن تكلفتها مضافا اليها نصيبها من مصروفات الموكل والوكيل مثل مصروفات النقل والشحن والتأمين والتخزين ماعدا مصروفات البيع والتوزيع لأنها تخص فقط البضاعة المباعة فعلا، هذا ويتم حساب نصيب البضاعة الباقية من المصروفات وفقا للمعادلة السابقة.

كما يتم اثبات تكلفة البضاعة الباقية بنفس القيد في حالة العمولة الضامنة والعادية:

xx		من حـ/بضاعة الامانة الباقية	
	xx	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...	

٦. نتيجة عمليات بضاعة الامانة:

أيضـا يتم تحديد نتيجة عمليات بضـاعة الأمانة من خلال ترصـيد حساب بضاعة الامانة لدي الوكيل لمعرفه ما إذا كان الرصيد مدينا او دائنا، فإذا كان الرصـيد دائنا تكون النتيجة ربح وإذا كان الرصـيد مدينا تكون النتيجة خسـارة، هذا ويتم ترحيل هذه النتيجة من ربح او خسـارة إلى حساب ارباح وخسار بضاعة الامانة بنفس القيود السابقة:

في حاله وجود ارباح:

xx		**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...**	
	xx	**الي حـ/أ.خ بضاعة الامانة**	

في حاله وجود خسائر

xx		**من حـ/أ.خ بضاعة الامانة**	
	xx	**الي حـ/ بضاعة الامانة لدي الوكيل...**	

ب. حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الموكل:

لا تختلف حسـابات بضـاعة الامانة في دفاتر الموكل في حالة العمولة الضـامنة عن العمولة العادية الا فيما يتعلق بالمبيعات الآجلة وتحصيلها، ويتضح ذلك كما يلي:

حساب بضاعة الامانة لدي الوكيل:

حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل

Xx	**الى حـ/بضاعة الامانة**	xx	**من حـ/جاري الوكيل**
Xx	**الي حـ/الخزينة او البنك**		**(قيمه المبيعات النقدية)**

	(مصروفات الموكل)		**من حـ/مديني بضاعة الامانة[1]**
Xx	الي حـ/جاري الوكيل	xx	**لدي الوكيل (مبيعات اجله)**
	(مصروفات الوكيل)		
Xx	الي حـ/جاري الوكيل (العمولة)		**من حـ/بضاعة الامانة الباقية**
Xx	الي حـ/أ.خ بضاعة الامانة	xx	**من حـ/أ.خ بضاعة الامانة**
	(ربح)	xx	**(خساره)**
Xx		xx	

حساب بضاعة الامانة المرسلة:

حـ/بضاعة الامانة المرسلة

xx	**الي حـ/المتاجرة**	xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل أ**
		xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل ب**
Xx		xx	

حساب جاري الوكيل

في حالة العمولة العادية يكون الوكيل مسـؤلا عما يتم تحصـيله فقط من العملاء (مديني الموكل) بجانب المبيعات النقدية، ويأخذ حساب جاري الوكيل الشكل التالي:

حـ/جاري الوكيل

xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي**	xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي**
	الوكيل (المبيعات النقدية)		**الوكيل (م. الوكيل)**
			من حـ/بضاعة الامانة لدي

[1]*** تم وضع خط تحت العناصر المختلفة في حالة العمولة العادية عن العمولة الضامنة

xx	**الي حـ/مديني بضاعة الامانة**	xx	**الوكيل (عمولة الوكيل)**
	لدي لوكيل (المتحصل من		**من حـ/نقديه وأ. ق**
	المبيعات الآجلة)		**(دفعات لرسلها الوكيل)**
xx	**رصيد دائن**	xx	**رصيد مدين**
xx		xx	

هذا ويظهر رصـــيد هذا الحســـاب في قائمه المركز المالي للموكل، فإذا كان الرصيد مدينا ظهر في جانب الاصول وإذا كان دائنا ظهر في جانب الخصوم.

حساب مديني بضاعة الامانة:

وهو حساب شخصي يمثل المبالغ المستحقة على العملاء نتيجة البيع الاجل من الوكيل، وتجدر الإشارة بأن هذا الحساب يظهر فقط في حاله العمولة العادية والتي في ظلها لا يكون الوكيل مســـؤلا عن الخســـائر الناجمة عن البيع الاجل، هذا ويجعل هذا الحســـاب مدينا بقيمه المبيعات الآجلة في حاله العمولة العادية ودائنا بقيمه ما يتم تحصيله من عملاء بضاعة الامانة، ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حـ/مديني بضاعة الامانة

xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي**	xx	**من حـ/جاي الوكيل**
	الوكيل (المبيعات الآجلة)		**(المتحصل من المبيعات**
			الآجلة)
Xx		xx	

حساب بضاعة الامانة الباقية:

وهو حساب حقيقي يوضح قيمه البضاعة الباقية لدي الوكيل بدون بيع في نهاية الفترة، هذا وقد يتم الاستغناء عن هذا الحساب كما سبق ويكتفي بإثبات بضاعة الامانة كرصيد يظهر في حساب بضاعة الامانة لدي الوكيل، وفي حاله قيام الموكل بفتح حساب خاص لبضاعة الامانة الباقية فإنه يأخذ الشكل التالي:

حـ/بضاعة الامانة الباقية

xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل (في نهاية الفترة)**	xx	**من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل (في بداية الفترة التالية)**
xx		xx	

ب. قيود اليومية اللازمة لإثبات عمليات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل

يتم اثبات عمليات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل على النحو السابق مع ملاحظة الاختلاف في حالة التعامل مع العملاء بالبيع الاجل والتحصيل منهم حيث يتم تسجيلهم بالدفاتر في حالة العمولة العادية كعملاء للموكل وليس للوكيل تحت حساب (مديني الموكل) وذلك كالتالي:

١. استلام بضاعة الامانة من الموكل:

عند قيام الوكيل بإســـــلام بضـــــاعة الامانة من الموكل فإنه يقوم بمطابقتها بالفاتورة الصورية المرسلة معها،ولا يقوم الوكيل بإثبات اي قيود في دفاتره، وانما يكتفي الوكيل بعمل مذكره في دفتر اليومية تفيد باسـتلامه لبضـاعة الامانة مبينا قيمه هذه البضـاعة وكميتها وانواعها واسعار البيع المحدد ونسبه ونوع العمولة كما سبق.

وفي حاله إذا كان الوكيل مرتبط بعقود وكاله مع أكثر من موكل يتم تخصـيص دفتر بياني يسـجل فيه كافة البيانات المتعلقة بكل رسـالة امانه وارده من كل موكل ويطلق على هذا الدفتر اسـم "دفتر بضـاعة الامانة".

٢. المصروفات التي ينفقها الوكيل:

فيما يتعلق بالمصـــــروفات المختلفة التي يتحملها الوكيل على بضاعة الامانة، فيتم تحميلها للموكل بالقيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الموكل...**	
	xx	**الي حـ/ الخزينة او البنك**	

٣. ارسال دفعات نقديه للموكل:

في حاله قيام الوكيل بإرســـــال دفعات نقديه او اي اوراق تجاريه للموكل يسجل بها القيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الموكل...**	
	xx	**الي حـ/ الخزينة او البنك او حـ/أ. د**	

٤. ثمن بيع بضاعة الامانة:

تختلف معالجة المبيعات في حالة العمولة العادية هنا عن العمولة الضامنة، فعند قيام الوكيل ببيع بضاعة الامانة فيقوم بإثبات ذلك في دفاتره بالقيد التالي:

حالة المبيعات النقدية.

xx		**من حـ/الخزينة او البنك**	
	xx	**الي حـ/ جاري الموكل...**	

حيث يكون الموكل دائنا للوكيل ويطالبه بقيمة هذه المبيعات بينما يكون الوكيل مدينا في دفاتر الموكل كما سبق.

حالة المبيعات الآجلة

xx		**من حـ/مديني الموكل**	
	xx	**الي حـ/ جاري الموكل...**	

وحيث ان العمولة عاديه فإن المدينون هنا هم مديني الموكل حيث ان الموكل هو المسئول عن الخسائر المترتبة على البيع الاجل، وعند قيام الوكيل بتحصيل المبالغ المستحقة على مديني الموكل او تحصيل جزء منها يتم اثبات ذلك بالقيد التالي:

xx		**من حـ/الخزينة او البنك**	
	xx	**الي حـ/ مديني الموكل...**	

٥. العمولة المستحقة:

يتم اثبات العمولة بالقيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الموكل...**	
	xx	**الي حـ/ العمولة**	

٦. قيام الوكيل بإرسال كشف حساب المبيع:

عند قيام الوكيل بإرسال كشف حساب المبيع للموكل قد يرفق به شيكا او ورقه تجاريه بقيمه المستحق للموكل ويتم اثبات ذلك بالقيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الموكل**	
	xx	**الي حـ/ الخزينة او البنك او أ. د**	

ب. حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل:

لا تختلف الحسابات التي يقوم الوكيل بفتحها بدفاتره في حالة العمولة العادية عن العمولة الضامنة الا فيما يتعلق بتوحيل المبيعات الآجلة والمتحصلات من العملاء وتتمثل في الاتي:

حساب جاري الموكل:

حـ/جاري الموكل

Xx	**الي حـ/الخزينة (مصروفات)**	**xx**	**من حـ/الخزينة او البنك**
Xx	**الي حـ/الخزينة او البنك**		**(المبيعات النقدية)**
	(مبالغ مرسله للموكل)		
Xx	**الي حـ/أ.د**	**xx**	**من حـ/مديني الموكل**
			(المبيعات الآجلة– عمولة

xx xx	الي حـ/العمولة رصيد دائن		عاديه) رصيد مدين
Xx		xx	

هذا ويظهر رصيد هذا الحساب في قائمه المركز المالي للوكيل، فإذا كان الرصـــيد مدينا ظهر في جانب الاصـــول وإذا كان دائنا ظهر في جانب الخصوم.

سبق ان أشرنا إلى انه في حاله العمولة الشاملة او الضامنة يتساوى رصـــيد حســـاب جاري الوكيل في دفاتر الموكل مع جاري الموكل في دفاتر الوكيل، الا ان هذا الوضـــــع لا يحدث في ظل العمولة العادية والتي يكون فيها الوكيل مسؤلا فقط عن المبيعات النقدية اما المبيعات الآجلة فيكون الموكل مســؤلا عنها، ومن هنا يمكن القول انه في ظل العمولة العادية فإن رصيد هذين الحسابين لا يتساوى.

<u>حساب عمولة بضاعة الامانة:</u>

يجعل هذا الحســاب مدينا بالعمولات التي يحصــل عليها الوكيل من معاملاته مع بضـــــاعة مختلف التوكيلات نتيجة عمليات بضـــــاعة الامانة، ويتم اقفال رصـــيد هذا الحســـاب في نهاية الســـنة المالية في حساب الارباح والخسائر، ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حـ/العمولة

xx	الي حـ/أ.خ	xx	من حـ/جاري الموكل أ
		xx	من حـ/جاري الموكل ب
xx		xx	

حساب مديني الموكل:

وهو حساب شخصي يمثل المبالغ المستحقة على العملاء نتيجة البيع الاجل من الوكيل، وتجدر الإشارة بأن هذا الحساب يظهر فقط في حاله العمولة العادية، والتي في ظلها لا يكون الوكيل مسؤلا عن الخسائر الناجمة عن البيع الاجل، ومن ثم فإن الديون في هذه الحالة هي ديون للموكل وليس للوكيل. هذا ويوجد في دفاتر الموكل حساب مقابل لهذا الحساب وهو حـــــ/مديني بضاعة الامانة، ويجعل هذا الحساب مدينا بقيمه المبيعات الآجلة ودائنا بقيمه ما يتم تحصيله من مديني الموكل ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حـ/مديني الموكل

xx	الي حـــــ/جاري الموكل (المبيعات الآجلة)	xx	من حـ/الخزينة او البنك (المتحصل من المبيعات الآجلة)
		xx	رصيد
xx		xx	

مثال (٢)

بنفس بيانات مثال (١)

المطلوب:

اثبات العمليات السابقة بدفاتر يومية الوكيل وتصوير الحسابات اللازمة واقفالها في ٢٠١٧/١٢/٣١ مع بيان أثر هذه العمليات على الحسابات الختامية وقائمه المركز المالي للوكيل في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الحـــل

أولا: قيود اليومية في دفاتر الوكيل محمد سيد:

		مذكره **استلمنا اليوم من شركه الجيار للإلكترونيات عدد ١٠٠ جهاز موبايل لبيعها لحسابها بسعر لا يقل عن الفاتورة الصورية ٨٠٠٠ج وذلك مقابل عمولة شامله ضمان دفع ١٠٪**	**٢٠١٧/٥/٢**
٢٠٠٠٠٠	**٢٠٠٠٠٠**	**من حـ/جاي الموكل** **الي حـ/أ. د** **تحرير سند اذني للموكل**	**٥/٨**
٣٦٠٠٠٠	**٣٦٠٠٠٠**	**من حـ/الخزينة** **الي حـ/جاي الموكل** **بيع ٤٥ موبايل نقدا**	**٥/١٠**
٣٨٠٠٠٠		**من حـ/مدينون**	**١٢/٣١**

	٣٨٠٠٠٠	الي حـ/جلي الموكل بيع ٤٠ موبايل على الحساب	
٨٠٠٠	٨٠٠٠	من حـ/جلي الموكل الي حـ/الخزينة مصاريف نقل والايجار والاعلان	١٢/٣١

٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	من حـ/جلي الموكل الي حـ/البنك شيك مرسل للموكل مع كشف حساب المبيع	١٢/٣١
٧٤٠٠٠	٧٤٠٠٠	من حـ/جلي الموكل الي حـ/العمولة قيمه العمولة المستحقة لنا	١٢/٣١
٧٤٠٠٠	٧٤٠٠٠	من حـ/العمولة الي حـ/أ. خ العام اقفال العمولة في حـ/أ.خ العام	١٢/٣١

ثانيا: حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل

حـ/جلي الموكل:

٢٠٠٠٠٠	**الي حـ/أ. د**	٤٤٠٠٠٠	**من حـ/الخزينة او البنك (المبيعات النقدية)**
٨٠٠٠	**الي حـ/الخزينة او البنك (م. نقل وايجار واعلان)**		
٤٠٠٠٠٠	**الي حـ/بنك**	٣٠٠٠٠٠	**من حـ/مدينون (المبيعات الآجلة)**
٧٤٠٠٠	**الي حـ/العمولة**		
٥٨٠٠٠	**رصيد مرحل (دائن)**		
٧٤٠٠٠٠		٧٤٠٠٠٠	

حـ/العمولة:

٧٤٠٠٠	**الي حـ/أ.خ العام**	٧٤٠٠٠	**من حـ/جلي الموكل**
٧٤٠٠٠		٧٤٠٠٠	

ثالثا: الاثر على الحسابات الختامية وقائمه المركز المالي لدى الوكيل:

حـ/أ. خ العام عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

		٧٤٠٠٠	**من حـ/العمولة**

قائمه المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١

			خصوم متداوله
		٥٨٠٠٠	**جاري الموكل**

مثال (٣)

في ٢٠١٧/٦/١ ارسلت شركه التقوى ومقرها القاهرة إلى وكيلها مهدي بقنا بضاعة ليقوم بتصريفها مقابل الحصول على عمولة شامله ضمان دفع ١٠٪، وفيما يلي العمليات التي تمت:

١. البضاعة المرسلة عباره عن ١٠٠ جهاز تكييف تكلفتها ٣٠٠٠٠٠ج وسعر الفاتورة الصورية لها ٤٠٠٠٠٠ج، وقد قام الموكل بدفع مصروفات نقل ٢٥٠٠ج ومصروفات تأمين ٥٠٠ج.

٢. في ٢٠١٧/٦/٢استلم الوكيل على البضاعة المرسلة له.

٣. في ٢٠١٧/٦/٨ أرسل الوكيل انور سندا اذنيا لشركه الامانة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج وقد استلمته الشركة في ٢٠١٧/٦/١٠.

٤. في ٢٠١٧/١٢/٣١ استلمت شركه الامانة كشف حساب المبيع من وكيلها على مبينا فيه الاتي:

- مبيعات نقديه ٦٠ تكييف بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ج.
- مبيعات على الحساب ٢٧ تكييف بمبلغ ١٣٠٠٠٠ج.
- مصروفات النقل والتخزين ٣٠٠٠ج ومصروفات اعلان ١٠٠٠ج.

- شيك مرفق بكشف الحساب بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ج.

المطلوب:

إثبات العلميات السابقة بدفاتر اليومية لكلا من الموكل والوكيل وتصوير الحسابات اللازمة واقفالها في ٢٠١٧/١٢/٣١ مع بيان أثر هذه العمليات على الحسابات الختامية وقائمه المركز المالي للموكل والوكيل في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الحـــل:

أولا: قيود اليومية في دفاتر الموكل (شركه التقوى):

٣٠٠٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل مهدي الي حـ/بضاعة الامانة المرسلة لرسال ١٠٠ جهاز تكييف إلى مهدي تكلفه الجهاز ٣٠٠٠ج لبيعها لحسابنا بسعر لا يقل عن ٤٠٠٠ج بعمولة ضامنة١٠٪	٢٠١٧/٦/١
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل مهدي الي حـ/الخزينة مصروفات نقل وتأمين	٦/١

١٠٠٠٠٠		من حـ/أ. ق	٦/١٠
	١٠٠٠٠٠	الي حـ/جلي الوكيل مهدي	
		سند اذني من الوكيل مهدي كدفعه مقدمه من مبيعات بضاعة الامانة	
٣٧٠٠٠٠		من حـ/جلي الوكيل مهدي	١٢/٣١
	٣٧٠٠٠٠	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل مهدي	
		المبيعات النقدية والآجلة	
٤٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	١٢/٣١
	٤٠٠٠	الي حـ/جلي الوكيل مهدي	
		مصاريف نقل البضاعة والاعلان	
٣٧٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	١٢/٣١
	٣٧٠٠٠	الي حـ/جلي الوكيل مهدي	
		عمولة شامله = ٣٧٠٠٠٠	
		×١٠٪=٣٧٠٠٠ج	
٢٠٠٠٠٠		من حـ/البنك	١٢/٣١
	٢٠٠٠٠٠	الي حـ/جلي الوكيل مهدي	
		شيك مرسل مع كشف حساب المبيع	

٣٩٧٨٠		من حـ/بضاعة الامانة الباقية الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل قيمه البضاعة الباقية= (١٠٠- ٨٧) ×٣٠٠٠ =٣٩٠٠٠ + نصيبها من المصروفات (٦٠٠٠*١٣/١٠٠) = ٧٨٠	١٢/٣١
٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	من حـ/بضاعة الامانة المرسلة الي حـ/المتاجوة اقفال حـ/بضاعة الامانة المرسلة في حـ/المتاجوة	١٢/٣١
٦٥٧٨٠	٦٥٧٨٠	من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل الي حـ/أ. خ بضاعة الامانة اثبات ارباح بضاعة الامانة	١٢/٣١
٦٥٧٨٠	٦٥٧٨٠	من حـ/أ. خ بضاعة الامانة الي حـ/أ. خ العام اقفال ارباح بضاعة الامانة في حـ/أ.خ العام	١٢/٣١

حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الموكل:

حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل **مهدي**

٣٠٠٠٠٠	**الي حـــ/بضاعة الامانة المرسلة(تكلفة البضاعة)**	٣٧٠٠٠٠	**من حـ/جلي الوكيل**
٣٠٠٠	**الي حـ/الخزينة او البنك (مصروفات الموكل)**		**(قيمه المبيعات)**
٤٠٠٠	**الي حـ/جلي الوكيل (مصروفات الوكيل)**	٣٩٧٨٠	**من حـــ/بضاعة الامانة**
٣٧٠٠٠	**الي حـ/جلي الوكيل (عمولة الوكيل)**		
٦٥٧٨٠	**الي حـــ/أ.خ بضـاعة (ربح)**		
٤٠٩٧٨٠		٤٠٩٧٨٠	

حـ/جلي الوكيل على

٣٧٠٠٠٠	**الي حـــ/بضاعة الامانة لدى الوكيل (المبيعات)**	١٠٠٠٠٠	**من حـ/أ. ق**
		٤٠٠٠	**من حـــ/بضاعة الامانة الوكيل (م. الوكيل)**
		٣٧٠٠٠	**من حـــ/بضاعة الامانة الوكيل (عمولة الوكيل)**
		٢٠٠٠٠٠	**من حـ/نقديه (دفعات رسلها الوكيل)**
		٢٩٠٠٠	**رصيد مدين**
٣٧٠٠٠٠		٣٧٠٠٠٠	

حـ/بضاعة الامانة المرسلة:

٣٠٠٠٠٠	الي حـ/المتاجرة	٣٠٠٠٠٠	من حـــ/بضاعة الامانة لدي الوكيل مهدي
٣٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠	

حـ/أ. خ بضاعة الامانة:

٦٥٧٨٠	الي حـــــ/أ.خ العام (رباح)	٦٥٧٨٠	من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل مهدي
٦٥٧٨٠		٦٥٧٨٠	

الاثر على الحسابات الختامية:

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

		٣٠٠٠٠٠	من حـــ/بضاعة الامانة المرسلة

حـ/أ. خ العام

		٣٠٠٠٠٠	من حـــ/ـــأ.خ بضاعة الامانة

قائمه المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١

	اصول متداوله:		
٣٩٧٨٠	**بضـــاعة الامانة لدي الوكيل مهدي**		
	مدينون		
٢٩٠٠٠	**جاري الوكيل مهدي**		

ثانيا: قيود اليومية في دفاتر الوكيل مهدي:

		مذكره **استلمنا اليوم من شركه الامانة عدد ١٠٠ جهاز تكييف هواء لبيعها لحسابها بسعر لا يقل عن الفاتورة الصورية ٤٠٠٠ج وذلك مقابل عمولة شامله ضمان دفع ١٠٪**	**٢٠١٧/٦/٢**
١٠٠٠٠٠	**١٠٠٠٠٠**	**من حـ/جاري الموكل** **الي حـ/أ. د** **تحرير سند اذني لصالح الموكل**	**٦/٨**
٢٤٠٠٠٠	**٢٤٠٠٠٠**	**من حـ/الخزينة** **الي حـ/جاري الموكل** **بيع ٦٠ جهاز تكييف نقدا**	**٦/١٠**

١٣٠٠٠٠		من حـ/مدينون	١٢/٣١
	١٣٠٠٠٠	الي حـ/جاري الموكل	
		بيع ٢٧ جهاز على الحساب	
٤٠٠٠		من حـ/جاري الموكل	١٢/٣١
	٤٠٠٠	الي حـ/الخزينة	
		مصاريف نقل البضاعة والاعلان عنها	
٢٠٠٠٠٠		من حـ/جاري الموكل	١٢/٣١
	٢٠٠٠٠٠	الي حـ/البنك	
		شيك مرسل للموكل مع كشف حساب المبيع	
٣٧٠٠٠		من حـ/جاري الموكل	١٢/٣١
	٣٧٠٠٠	الي حـ/العمولة	
		قيمه العمولة المستحقة لنا	
٣٧٠٠٠		من حـ/العمولة	١٢/٣١
	٣٧٠٠٠	الي حـ/أ. خ العام	
		اقفال العمولة في حـ/أ.خ العام	

حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل

حـ/جاري الموكل:

١٠٠٠٠٠	الي حـ/أ. د	٢٤٠٠٠٠	من حـ/الخزينة او البنك (المبيعات النقدية)
٤٠٠٠	الي حـ/الخزينة او البنك (م. نـقـل وتـخـزيـن		
٢٠٠٠٠٠	الي حـ/بنك	١٣٠٠٠٠	من حـ/مدينون (المـبيـعـات الآجلـة)
٣٧٠٠٠	الي حـ/العمولة		
٢٩٠٠٠	رصيد مرحل (دائن)		
٣٧٠٠٠٠		٣٧٠٠٠٠	

حـ/العمولة:

٣٧٠٠٠	الي حـ/أ. خ العام	٣٧٠٠٠	من حـ/جاري الموكل
٣٧٠٠٠		٣٧٠٠٠	

الاثر على الحسابات الختامية وقائمه المركز المالي:

حـ/أ. خ العام عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

		٣٧٠٠٠	من حـ/العمولة

قائمه المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١

		٢٩٠٠٠	**خصوم متداوله**
			جاري الموكل (شـــركـه الامانة)

٤/٢ المعالجة المحاسبية لبعض المشاكل المرتبطة بعمليات بضاعة الامانة

تناولنا في المبحث الاول الإطار النظري لعمليات بضـاعة الامانة ثم عرضـنا المعالجة المحاسـبية لهذه العمليات في المبحث الثاني، في هذا المبحث سيتم القاء الضوء على بعض المشـاكل المتعلقة بعمليات بضـاعة الامانة والتي تحتاج إلى معالجه محاسـبيه خاصـه، وسـيتناول هذا المبحث ما يلي:

- تقييم البضاعة الباقية لدي الوكيل وقت الجرد
- رد البضاعة إلى الموكل او تحويلها إلى وكيل اخر
- شراء الوكيل لنفسه لجزء من بضاعة الامانة
- العجز او التلف في بضاعة الامانة
- الديون المعدومة والخصم التجاري
- مصـاريف قطع الاوراق التجارية وتحصـيل الشـيكات الخاصـة ببضاعة الأمانة

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لهذه المشاكل

١/٤/٢ تقييم البضاعة الباقية لدي الوكيل وقت الجرد:

هنا يتم التفرقة بين حالتين:

١. تقييم البضاعة الباقية في حاله عدم وجود عجز او تلف:

يتم تقييم بضـــاعة اخر المدة وفقا لمبادئ المحاســبة بالتكلفة او السوق ايهما اقل، لذا فإنه يجب على الموكل بقيم بضاعة الامانة لدي الوكيل بالتكلفة او الســوق ايهما اقل وذلك اعمالا للمبادئ المحاســبية وبالأخص مبدأ التحفظ او الحيطة والحذر ويمكن توضـــيح التكلفة وسعر السوق كما يلي:

- التكلفة: تكلفه البضاعة الباقية لدي الوكيل مضافا اليها نصيبها من مصــروفات بضــاعة الامانة التي أنفقها كلا من الموكل او الوكيل ســواء تم دفع هذه المصــروفات ام لا، ويجب التنبيه ان مصــروفات البيعية لا تدخل ضــمن تكلفه البضــاعة الباقية كما سبق وان أشرنا في المبحث السابق.
- سعر السوق: يقصد به السعر الجاري او سعر الاحلال الذي يمكن بواسطته الحصول على نفس كميه البضــاعة الباقية من السوق.
- عند اثبات بضـــاعة الامانة الباقية في الجانب الدائن من حســـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل يتم عمل مقارنه بين تكلفه هذه

البضـاعة وسـعر السـوق الخاص بها ويتم اختيار السـعر الاقل وفقا لقاعده التكلفة او السوق ايهما اقل.

مثال (٤)

أرسـلت إحدى الشـركات لوكيلها عدد ٢٠٠ ثلاجة تكلفة الواحدة ٥٠٠٠ج وان الموكل أنفق مبلغ ٢٥٠٠ج شـحن ومبلغ ٢٥٠٠ج تأمين وفي نهاية الفترة اتضـح ان البضـاعة الباقية لدي الوكيل بدون بيع هي ٣٠ ثلاجة، وعند استلام كشف حساب المبيع اتضح ان الوكيل أنفق المصروفات التالية على بضاعة الامانة:

- مصروفات استلام ونقل وتخزين ٣٠٠٠ج
- مصروفات تأمين ٥٠٠ج
- مصروفات دعاية واعلان ٢٠٠٠ج
- فإذا علمت ان سـعر السـوق للبضـاعة الباقية (٣٠ ثلاجة) هو ١٦٥٠٠٠ج

المطلوب:

اختيار الإجابة الصحيحة فيما يلي:

١- تقدر تكلفة البضـاعة المتبقية شـاملة نصـيبها من المصـروفات بمبلغ: أ- (١٤١٢٥٠) ب- (١٤٥٧٠٠) جـــ- (١٥٠٧٢٥) د - (١٥١٢٧٥).

٢-يتم تقييم بضاعة الأمانة المتبقية بسعر:

أ- (التكلفة) ب- (سعر السوق) جـ- (كلاهما متساويان)

الحل:

نصيب البضاعة الباقية من المصروفات = (كميه البضاعة الباقية ÷ كميه البضـــاعة المرســـلة) × مصـــروفات الموكل والوكيل (ما عدا الإعلان).

=٣٠/٢٠٠*(٣٥٠٠+٥٠٠٠) = ١٢٧٥ج

التكلفة الكلية لبضاعة الامانة الباقية = التكلفة الاصلية + نصيبها من المصروفات = (٣٠ ×٥٠٠٠) +١٢٧٥= ١٥١٢٧٥ج

وحيث ان سـعر بضـاعة الامانة الباقية بالتكلفة (١٥١٢٧٥) اقل من سـعر السوق لها (١٦٥٠٠٠) اذن يتم تقييم هذه البضـاعة بسـعر التكلفة اخذا بالمبدأ المحاسبي الذي يقضـي بأن بضـاعة اخر المدة يتم تقييمها بالتكلفة او السوق ايهما اقل.

٢. تقييم بضاعة الامانة في حاله وجود عجز او تلف:

في الفقرة السابقة تم تقييم بضـاعة الامانة الباقية لدي الوكيل بدون بيع على اسـاس تكلفتها مضـافا اليها نصـيبها من مصـروفات الموكل والوكيل ومقارنه ذلك بســعر الســوق واخذ القيمة الاقل، اما في حاله حدوث عجز او تلف في بضـاعة الامانة فإن المصـروفات التي تنفق على هذه البضاعة تنقسم إلى جزئيين هما:

* مصروفات انفقت قبل حدوث العجز

* مصروفات انفقت بعد حدوث العجز

هذا ومن البديهي ان المصروفات التي انفقت قبل حدوث العجز او التلف تخص كامل البضاعة، اما المصروفات التي انفقت بعد حدوث العجز فإنها تخص فقط الجزء الباقي من البضاعة بعد استبعاد العجز او التلف.

وعلى ذلك فإن نصيب البضاعة الباقية من المصروفات تحدد على جزئيين كالتالي:

أ. نصيب البضاعة الباقية من المصروفات التي انفقت قبل حدوث العجز او التلف = {كمية (تكلفة) البضاعة الباقية ÷ كمية (تكلفة) البضاعة المرسلة} × مصروفات الموكل والوكيل قبل حدوث العجز او التلف.

ب. يضاف إلى (أ) نصيبها من المصروفات التي انفقت بعد حدوث العجز او التلف = {كمية (تكلفة) البضاعة الباقية اخر المدة ÷ كمية (تكلفة) البضاعة المتبقية بعد التلف} × مصروفات الموكل والوكيل بعد حدوث العجز او التلف.

مثال (٥)

ارسلت محلات الصعيدي إلى وكيلها مصطفي أبو جبل عدد ١٠٠ طابعة ليزر تكلفه الواحدة ١٤٠٠ج لبيعها لحسابه، هذا وقد أنفق الموكل مبلغ ٦٠٠ج مصروفات نقل وشحن، وعند الاستلام البضاعة قام الوكيل بسداد مبلغ ١٠٠٠ج مقابل نقل وتخزين البضاعة ومبلغ

٤٠٠ج دعاية واعلان، وبعد قيام الوكيل ببيع عدد٦٠ طابعه حدث حريق بالمخزن ترتب عليه تلف عدد ١٠ طابعات. هذا وقد قام الوكيل بنقل البضـــاعة إلى مخزن اخر وتكلف ذلك ٣٥٠ج كما قام الوكيل بالتأمين على البضاعة الباقية بمبلغ ٢٥٠ج، هذا وقد تمكن الوكيل من بيع ٢٠ طابعه أخرى، قام الوكيل بإرسال كشف حساب المبيع للموكل.

المطلوب:

بعد عمل مسودة للحل اختيار الإجابة الصحيحة مما يلي:

١-يقدر عدد الطابعات المتبقية بعد الحادث بـ

أ- (٤٠ طابعة) ب- (٣٥ طابعة) جـــ (٢٠ طابعة) د- (لا شيء مما سبق).

٢-نصـــيب البضـــاعة الباقية من المصـــروفات التي انفقت بعد الحادث:

أ-(١٦٠ج) ب- (١٨٠ج) جـــ (٢٠٠ج) د- (لا شـيء مما سبق).

٣-إذا علمت أن ســـعر الســـوق للطابعات المتبقية يقدر بمبلغ ١٣٣٥٠ ج لذلك يتم تقييم بضاعة أخر المدة بـ

أ- (التكلفة) ب- (سعر السوق) جـ- (كلاهما متساويان)

الحـــل:

- كميه البضـاعة الباقية بعد الحادث = ١٠٠ – (٦٠+١٠ تالف) =٣٠ طابعه

- كميه البضــاعة الباقية اخر المدة = كميه البضــاعة الباقية بعد الحادث – المباع بعد الحادث

= ٣٠ – ٢٠ = ١٠ طابعات

- نصـــيب البضـــاعة الباقية من المصـــروفات التي انفقت قبل الحادث = (١٠ ÷ ١٠٠) × (٦٠٠+١٠٠٠) = ١٦٠ج

- نصـــيب البضـــاعة الباقية من المصـــروفات التي انفقت بعد الحادث =

(١٠ ÷ ٣٠) × ٦٠٠ = ٢٠٠ج

- تكلفه البضـــاعة الباقية اخر المدة = تكلفتها + نصـــيبها من المصـــروفـات قبـل وبعـد الحـادث = (١٠ × ١٤٠٠) + (١٦٠+٢٠٠) = ١٤٣٦٠ج.

٢/٤/٢ رد بضاعة الامانة:

قد لا يستطيع الوكيل تصريف بضاعة الامانة المرسلة له عن طريق الموكل، وهنا يقوم الوكيل برد البضاعة إلى الموكل او قد يقوم بتحويلها إلى وكيل اخر بناء على تعليمات الموكل، وفي كلتا الحالتين سيقوم الوكيل بدفع مصروفات لف وحزم ونقل للبضاعة سواء لمخازن الموكل او لمخازن وكيل اخر.

وتتم المعالجة المحاسبية لهذه العمليات كالتالي:

أولا: دفاتر الوكيل:

سبقت الإشارة إلى انه عند قيام الوكيل باستلام بضاعة الامانة من الموكل فإنه لا يقوم بإثبات اي قيود وانما يكتفي بكتابه مذكره توضح كميه البضاعة ونوعها والحد الأدنى للسعر الذي لا يجب النزول عنه وقيمه العمولة،،،الخ. كذلك نفس الشيء في حاله رد بضاعة الامانة للموكل او تحويلها لوكيل اخر حيث يكتفي الوكيل بإثبات ذلك في شكل مذكره، اما فيما يتعلق بالمصروفات التي قد يتحملها الوكيل في حاله رد او تحويل البضاعة فيجري بها القيد التالي:

Xx		من حـ/جاري الموكل...	
	xx	الي حـ/الخزينة	

ثانيا: في دفاتر الموكل:

يقوم الموكل بإثبات البضـــاعة المرتدة اليه من الوكيل بالتكلفة (وذلك حتى لا تتأثر اسعار المخزون لدي الموكل والذي يقيم البضاعة بالتكلفة)، هذا ويتم اثبات ذلك بقيد عكسي لقيد الإرسال كالتالي:

Xx		من حـ/بضاعة الامانة المرسلة	
	xx	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...	

اما فيما يتعلق بنصـــيب البضـــاعة المرتدة من المصـــروفات فيتم معالجتها بنفس طريقه تحديد نصيب البضاعة الباقية أخر المدة، وتقيد هذه المصروفات بجعل حساب مصروفات رد البضاعة مدين وحساب بضـــاعة الامانة لدي الوكيل دائنا، ويترتب على هذا القيد تخفيض مصـروفات بضـاعة الامانة بمقدار نصـيب البضـاعة المرتدة، ويتم تسجيل هذه المصروفات بالقيد التالي:

xx		من حـ/مصروفات رد بضاعة الامانة	
	xx	الي حـ/ بضاعة الامانة لدي الوكيل...	

اما بالنسبة للمصروفات التي يتحملها الوكيل عند رد البضاعة فيسجل بها القيد التالي:

xx		من حـ/مصروفات رد بضاعة الامانة	
	xx	الي حـ/جاري الوكيل...	

هذا ويمكن تجميع القيود السابقة في قيد واحد كالتالي:

		من مذكورين:	
xx		**حـ/بضاعة الامانة الموسلة (بالتكلفة)**	
xx		**حـــ/مصروفات رد بضاعة الامانة (نصيبها من مصروفات الموكل والوكيل + مصروفات ردها للموكل)**	
		الي مذكورين:	
	xx	**حـــ/بضاعة الامانة لدي الوكيل (بالتكلفة + نصيبها من مصروفات الموكل والوكيل**	
	xx	**حـــ/جاري الوكيل، (مصروفات رد البضاعة للموكل)**	

وينبغي التنويه ان مصـــروفات رد بضـــاعة الامانة تعتبر عبئا (خسارة)على حساب الارباح والخسائر العام للموكل باعتبار ان الموكل أخطأ في تقدير الطاقة البيعية للوكيل وبالتالي يتم اقفال هذه المصروفات في حساب الارباح والخسائر العام كالتالي

Xx		**من حـ/أ.خ العام**	
	xx	**الي حـ/مصروفات رد بضاعة الامانة**	

مثال (٦)

فيما يلي عمليات بضـاعة الامانة التي تمت بين الموكل سـامح الدسوقي للإكسسوار ووكيله عبده القنلوي خلال النصف الاول من عام ٢٠١٨:

- عدد الوحدات المرسلة ١٠٠٠ وحده بتكلفه ١٠٠٠٠٠ج.
- مصـروفات الموكل من شـحن وتأمين على البضـاعة المرسـلة ٤٠٠٠ج.
- مصـــروفات الوكيل ١٠٠٠ج دعاية واعلان و٢٠٠٠ج نقل وتخزين وتأمين.
- في مايو ٢٠١٨ قام الوكيل برد عدد ٣٠٠ وحده لعدم قدرتـه على تصريفها وأنفق على البضاعة المرتدة مبلغ ٥٠٠ج.

المطلوب:

اجراء قيود اليومية في دفاتر كلا من الموكل والوكيل.

الحل:

تكلفه البضاعة المرتدة = ٣٠٠ × ١٠٠ =٣٠٠٠٠ج

نصـــيبها من مصـــروفات الموكل والوكيل = (٣٠٠ ÷١٠٠٠) × (٤٠٠٠+٢٠٠٠) = ١٨٠٠ج

أ. قيود اليومية في دفاتر الموكل سامح الدسوقي:

	من مذكورين:		
٣٠٠٠٠	**حـ/بضاعة الامانة الموسلة (بالتكلفة)**		
٢٣٠٠	**حـــ/مصروفات رد بضاعة الامانة (نصـــيبها من مصـــروفات الموكل والوكيل + مصروفات ردها للموكل**		
	الي مذكورين:		
	حـــ/بضــاعة الامانة لدي الوكيل (بالتكلفة + نصـيبها من مصـروفات الموكل والوكيل	٣١٨٠٠	
	حـ/جزي الوكيل.....	٥٠٠	
	(مصروفات رد البضاعة للموكل)		
	من حـ/أ.خ العام	٢٣٠٠	
٢٣٠٠	**الي حـ/مصروفات رد بضاعة الامانة**		

ب. قيود اليومية في دفاتر الوكيل عبده القنلوي:

	مذكره		
	تم اليوم رد ٣٠٠ وحده من بضاعة الامانة إلى الموكل سامح الدسوقي بقنا		
٥٠٠	**من حـ/جزي الموكل سامح الدسوقي**		
	الي حـ/الخزينة	٥٠٠	

مثال (٧)

إذا كانت تكلفة البضـــاعة المحولة من الموكل احمد إلى وكيله الصـــعيدي ٢٠٠٠٠٠ج ومصـــروفات الموكل ٨٠٠٠ج ومصـــروفات الوكيل ٦٠٠٠ج (منها ٢٠٠٠ج دعاية)، وتبقى ربع البضـــاعة في نهاية المدة فقام الوكيل بردها للموكل وتكلفت مصـــروفات قدرها ١٠٠٠ج دفعها الوكيل:

المطلوب: اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

١-اجمالي مصروفات رد البضاعة تساوي:

أ: (٣٠٠٠) ب: (٢٠٠٠) جـ (١٠٠٠) د (٤٠٠٠)

٢- يصبح حساب بضاعة الأمانة لدى الوكيل الصعيدي دائنا بمبلغ:

أ: (٥٠٠٠٠) ب: (٥١٠٠٠) جـ (٥٣٠٠٠) د (٥٤٠٠٠)

الحـــل

التكلفة الاصلية= (٢٠٠٠٠٠ × ٢٥٪) = ٥٠٠٠٠

نصيبها من م. الموكل وم. الوكيل= ٢٥٪ × (٨٠٠٠ +٤٠٠٠) = ٣٠٠٠

مصروفات ردها = ١٠٠٠

إجمالي مصروفات رد البضاعة = (٣٠٠٠+١٠٠٠) = ٤٠٠٠

ويمكن عمل قيد اليومية التالي لبيان القيمة الدائنة لحســـاب بضـــاعة الأمانة لدى الوكيل الصعيدي:

		من مذكورين:	
٥٠٠٠٠		**حـ/بضاعة الامانة الموسلة (بالتكلفة)**	
٤٠٠٠		**حـــ/مصروفات رد بضاعة الامانة (نصـــيبها من مصـــروفات الموكل والوكيل + مصروفات ردها للموكل**	
		الي مذكورين:	
	٥٣٠٠٠	**حـــ/بضــاعة الامانة لدي الوكيل (بالتكلفة + نصـيبها من مصـروفات الموكل والوكيل**	
	١٠٠٠	**حـ/جزي الوكيل.....**	
		(مصروفات رد البضاعة للموكل)	
	٤٠٠٠	**من حـ/أ.خ العام**	
٤٠٠٠		**الي حـ/مصروفات رد بضاعة الامانة**	

٣/٤/٢ تحويل البضاعة إلى وكيل اخر:

قد يري الموكل انه من الافضـــل ان يقوم بتكليف الوكيل بتحويل البضــاعة إلى وكيل اخر بدلا من ردها اليه، وحيث ان الموكل قد وقع في خطأ في تقدير القوة البيعية للوكيل الاول، ويمكن القول ان تكلفة البضاعة المحولة (كما يجب) تتضمن الاتي:

- ✓ التكلفة الأصلية للبضاعة المحولة.

- ✓ مصـــاريفها لو ارسـلت مباشرة اورأســا من الموكل إلى الوكيل الثاني.

اما بالنسبة للمصروفات الفعلية للبضاعة المحولة فإنها تتضمن الاتي:

- ✓ التكلفة الأصلية للبضاعة المحولة.
- ✓ نصيبها من مصروفات الموكل والوكيل حتى تاريخ التحويل.
- ✓ مصـــــاريف تحويلها من الوكيل القديم المحول منه إلى الوكيل الجديد المحول اليه.

وعلى ذلك فإن الفرق بينهما يمثل خســارة تحويل بضــاعة الامانة، وهذه الخسارة هي عبارة عن نصيب البضاعة المحولة من مصروفات الموكل والوكيل ومصــروفات نقلها من الوكيل المحول منه إلى الوكيل المحول اليه وبين مصــاريف البضــاعة لو ارسـلت مباشره إلى الوكيل الجديد.

وهذه الخســارة يتم اقفالها في حســاب الارباح والخســائر العام للموكل وذلك وفقا للقيود الأتية:

		من مذكورين	
xx		حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل المحول اليه (بالتكلفة +مصاريف ارسالها مباشره لهذا الوكيل الجديد)	
xx		حـ/خساره تحويل بضاعة الامانة الي مذكورين	
	xx	حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل المحول منه (بالتكلفة + نصيبها من مصروفات الموكل والوكيل	
	xx	حـ/جاري الوكيل المحول منه... (القديم) (مصروفات رد البضاعة للموكل)	
xx		من حـ/أ.خ العام	
	xx	الي حـ/خساره تحويل بضاعة الامانة	

مثال (٨)

افترض في المثال رقم (٦) ان الموكل سامح الدسوقي طلب من وكيله عبده القناوي ان يحول ٣٠٠ وحده إلى الوكيل سيد السوهاجي، وبفرض ان الوكيل عبده دفع مبلغ ٥٠٠ج مصاريف لف وحزم وشحن البضاعة إلى الوكيل سيد السوهاجي، مع العلم ان البضاعة لو ارسلت مباشره من الموكل إلى الوكيل سيد السوهاجي لبلغت المصروفات الخاصة بها ١٦٠٠ج.

المطلوب: إثبات قيود اليومية بدفاتر الموكل والوكيل عبده القنلوي، ثم اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

١-تبلغ إجمالي تكلفة البضاعة عند تحويلها من الوكيل الأول للوكيل الثاني:

أ: (٣١٣٠٠) ب: (٣٢٣٠٠) جـ (٣١٨٠٠) د: (٣٢٨٠٠)

٢-يصبح حساب بضاعة الأمانة لدى الوكيل السوهاجي بقيود اليومية:

أ: (مدين ب ٣١٦٠٠) ب: (مدين٣١٨٠٠) جـ (دائن٣٢٦٠٠) د (دائن٣٢٨٠٠)

٣- تبلغ خسارة تحويل البضاعة من الوكيل الأول للوكيل الثاني:

أ: (٦٠٠) ب: (٧٠٠) جـ (١٧٠٠) د: (٢٣٠٠)

٤-يظهر حساب الوكيل عبده القنلوي بقيود اليومية:

أ: (مدين ب ٥٠٠) ب: (مدين١٦٠٠) جـــــ (دائن٥٠٠) د (دائن١٦٠٠)

تمهيد الحل:

- تكلفه البضاعة المحولة = ٣٠٠ × ١٠٠ = ٣٠٠٠٠ج
- نصيبها من مصروفات الموكل والوكيل = (٣٠٠ ÷١٠٠٠) × (٢٠٠٠+٤٠٠٠) = ١٨٠٠ج
- مصروفات تحويل البضاعة من عبده القنلوي =٥٠٠

إجمالي تكلفة البضاعة لدى عبده القنلوي ٣٢٣٠٠ج

- مصروفات إرسال البضاعة مباشره من الموكل إلى الوكيل سيد السوهاجي ١٦٠٠ج
- ومن ثم فإن خسارة تحويل بضاعة الامانة

= ٢٣٠٠-١٦٠٠=٧٠٠ج

- وتكون تكلفة البضاعة المحولة للسوهاجي= ٣٠٠٠٠ + ١٦٠٠

قيود اليومية في دفاتر الموكل سامح الدسوقي:

		من مذكورين	
٣١٦٠٠		**حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل المحول اليه (بالتكلفة +مصاريف ارسالها مباشره لهذا الوكيل)**	
٧٠٠		**حـ/خساره رد بضاع الامانة الي مذكورين**	
	٣١٨٠٠	**حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل المحول منه (بالتكلفة +نصيبها من مصروفات الموكل والوكيل**	
	٥٠٠	**حـ/جاري الوكيل المحول منه... (مصروفات رد البضاعة للموكل)**	
٧٠٠		**من حـ/أ.خ العام**	
	٧٠٠	**الي حـ/خساره تحويل بضاعة الامانة**	

قيود اليومية في دفاتر الوكيل عبده القنلوي

	مذكره **تم اليوم تحويل ٣٠٠ وحده من بضاعة الامانة الخاصة بالموكل سامح الدسوقي بقنا إلى الوكيل** سيد السوهاجي		
٥٠٠	**من حـ/جاري الموكل سامح الدسوقي** **الي حـ/الخزينة**	٥٠٠	

قيود اليومية في دفاتر الوكيل سيد السوهاجي:

	مذكره **استلمنا اليوم عدد ٣٠٠ وحده من صنف ..... كبضاعة امانه من الوكيل عبده القنلوي لحساب الموكل سامح الدسوقي بعمولة ..... وسعر لا يقل عن ....**		

٤/٤/٢ شراء الوكيل لنفسه لجزء من بضاعة الامانة:

من وجهة النظر القانونية لا يحق للوكيل ان يشتري لنفسه جزء من بضاعة الأمانة المرسلة اليه من الموكل لأنه سيكون في موقف تتنازعه فيه مصلحتان متضادتان هما:

- ✓ مصلحته كوكيل ان يبيع البضاعة بأعلى سعر.
- ✓ مصلحته كمشتري ان يشتري البضاعة بأقل سعر.

وإذا حدث وقام الوكيل بشراء جزء من بضاعة الامانة لنفسه فإن عمليه الشراء في هذه الحالة تصبح باطله ما لم يوافق عليها الموكل، هذا وفي حاله موافقه الموكل على شراء الوكيل لجزء من بضاعة الامانة لنفسه فإن عمليه الشراء يترتب عليها الاتي:

- ✓ انها تخرج عن نطاق عمليات بضاعة الامانة وتصبح عمليه شراء عاديه.
- ✓ لا يشتري الوكيل البضاعة بسعر يقل عن الفاتورة الصورية الا إذا سمح له الموكل بذلك

ويتم اثبات عمليه الشراء في هذه الحالة كالتالي:

١. دفاتر الموكل:

بالرغم من ان عمليه شراء الوكيل لجزء من بضاعة الامانة يعتبر باطلا من الناحية القانونية وانه ينظر اليه على انه عمليه شراء عاديه، الا انها تعالج في دفاتر الموكل باعتبارها أحد عمليات بيع بضاعة الامانة، وعلى ذلك يقوم الموكل بجعل حساب جاري الوكيل مدينا بثمن الشراء وحساب بضاعة الامانة لدي الوكيل دائنا بنفس القيمة وذلك كالتالي:

xx		**من حـ/جاري الوكيل...**	
	xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...**	

٢- دفاتر الوكيل:

تعتبر عمليه شراء الوكيل لجزء من بضاعة الامانة لديه عمليه شراء عاديه، لذلك يقوم الوكيل بإثباتها في دفاتره بجعل حساب المشتريات مدينا وحساب جاري الموكل دائنا بنفس القيمة كالتالي:

xx	من حـ/المشتريات		
	الي حـ/جاري الموكل	xx	

٢/٤/٥ العجز او التلف في بضاعة الامانة:

قد تتعرض بضاعة الامانة لدي الوكيل للعجز او التلف او الضياع وهنا يجب التفرقة بين العجز الطبيعي والتلف في بضاعة الامانة.

أولا: العجز الطبيعي في بضاعة الامانة:

قد تتعرض بضاعة الامانة للعجز في الحدود المسموح ويسمى عجز طبيعي أو مسموح به والذي يرجع لسببين هما:

- ✓ عجز نتيجة العوامل الطبيعية من تبخر وجفاف وامتصاص الرطوبة ...الخ.
- ✓ عجز ناتج عن تقسيم البضاعة وتعبئتها في عبوات صغيره لبيعها نصف جمله او تجزئه، هذا ويتم معالجه العجز الطبيعي كالتالي:

أ. دفاتر الموكل:

طالما ان العجز الذي حدث في بضـــاعة الامانة في الحدود المســـموح بها فإنه يمكن اهماله وعدم اثباته في دفاتر الموكل، ويمكن القول ان نتيجة العجز ســـتظهر بطريقه اليه على نتيجة عمليات بيع بضـــاعة الامانة، حيث ان وجود عجز يعني انخفاض كميه بضـــاعة الامانة المباعة كما يعني كذلك انخفاض البضـــاعة الباقية اخر المدة بنفس مقدار العجز، وهو الامر الذي يؤدي إلى انخفاض ارباح بضاعة الامانة (او زيادة خسائرها) بنفس المقدار وبطريقه تلقائيه.

ب. دفاتر الوكيل:

لا يقوم الوكيل بإثبات ايه قيود فيما يتعلق بالعجز الطبيعي في بضـــاعة الامانة، ولكن يكتفي الوكيل بإثبات مذكره في دفتر اليومية مبينا فيها مقدار العجز وتاريخ حدوثه وسببه.

ثانيا: العجز غير الطبيعي او التلف في بضاعة الامانة:

يقصـد بالعجز غير الطبيعي (التلف) في بضـاعة الامانة العجز الذي تعدي النسب المسموح بها للوكيل وهي النسبة الناتجة عن عوامل طبيعية، اما التلف فيقصـد به ما تتعرض له بضـاعة الامانة من تلف اثناء نقلها او تخزينها وذلك نتيجة وقوع حادث لها مثل الحريق او السرقة او سوء التخزين...الخ، وهنا يتم التفرقة بين حالتين: البضـاعة

مؤمن عليها ســـواء بمعرفه الموكل او بمعرفه الوكيل البضـــاعة غير مؤمن عليها، ويمكن توضيح ذلك تفصيلا كما يلي:

أ. التأمين على بضاعة الامانة:

قد يتم التأمين على بضـــاعة الامانة ضـــد المخاطر التي قد تتعرض لها من حريق او سرقه او سوء تخزين...الخ. هذا ويتم التأمين على بضــاعة الامانة بمعرفه الموكل او الوكيل، لذلك يجب التنويه انه فيما يتعلق بالمعالجة المحاسـبية للتلف في بضــاعة الامانة تختلف إذا ما كانت البضــاعة مؤمنا عليها بمعرفه الموكل أو مؤمنا عليها بمعرفه الوكيل، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ-١ التأمين بمعرفه الموكل

دفاتر الموكل:

تلتزم شـــركه التأمين بدفع قيمه التعويض إلى الموكل عن عجز او تلف بضاعة الامانة، هذا ويتم تحديد قيمه البضاعة التالفة على اساس ثمن تكلفتها مضـافا اليه نصـيبها من مصـروفات الموكل والوكيل حتى تاريخ وقوع الحادث.

ويقوم الموكل بإثبات ذلك في دفاتره بجعل حســـاب شـــركه التأمين مدينا بقيمه العجز وحســـاب بضـــاعة الامانة لدي الوكيل دائنا وبنفس القيمة وذلك كما يلي:

Xx		**من حـ/شركه التأمين**	
	xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل**	

وعند قيام الموكل باستلام قيمه التعويض من شركه التأمين يثبت القيد التالي:

Xx		**من حـ/الخزينة**	
	xx	**الي حـ/شركه التأمين**	

دفاتر الوكيل:

سبق القول ان الوكيل يقوم بإثبات العجز في دفاتره في شكل مذكره كما انه يقوم بإخطار الموكل بذلك العجز او التلف، وهنا لا يتقاضى الوكيل اية عمولة عن التعويض الذي تم الحصول عليه من شركة التأمين

أ-٢ التأمين بمعرفه الوكيل:

دفاتر الوكيل:

في حالة قيام الوكيل بالتامين على بضاعة الأمانة فإن شركة التأمين تلتزم بدفع قيمه التعويض عن التلف او العجز إلى الوكيل، وغالبا ما تحدد قيمه التعويض على اساس سعر الفاتورة الصورية.

ويقوم الوكيل بإثبات ذلك في دفاتره بجعل حساب شركه التأمين مدينا بقيمه العجز وحساب جزي الموكل دائنا وبنفس القيمة وذلك كما يلي:

قيمة التعويض= كمية التالف × سعر الفاتورة الصورية

وتسجل كما يلي:

xx		من حـ/شركه التأمين	
	xx	الي حـ/جاري الموكل	

وعند قيام الوكيل باستلام قيمه التعويض من شركه التأمين يثبت القيد التالي:

xx		من حـ/الخزينة	
	xx	الي حـ/شركه التأمين	

وفي مثل هذه الحالة يتقاضـــى الوكيل عمولة عن قيمه التعويض الذي تم الحصول عليه من شركه التأمين بنفس نسبة العمولة في حالة البيع.

دفاتر الموكل:

يقوم الموكل بإثبات قيمه التعويض الذي يحصـــل عليه الوكيل من شركه التأمين كالتالي:

xx		من حـ/جاري الوكيل...	
	xx	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...	

ب. عدم التأمين على بضاعة الامانة:

في حاله عدم التأمين على بضـــاعة الامانة يجب التفرقة بين التلف او العجز الناتج عن ظروف قهريه خارجة عن إراده الوكيل كالسرقة او الحريق،،، الخ والتلف او العجز الناتج عن اهمال الوكيل.

ب-١ التلف او العجز نتيجة لأسباب قهريه خارجه عن إراده الوكيل:

دفاتر الموكل:

إذا حدث التلف نتيجة لعوامل خارجة عن إرادة الوكيل ففي هذه الحالة يتحمل الموكل الخسائر الناجمة عن حدوث هذا التلف،ولإثبات هذا العجز في دفاتر الموكل فإنه يتم فتح حساب جديد يسمي "بضاعة الامانة التالفة" يجعل مدينا بقيمه التالف او العجز (وهو يقدر بالتكلفة مضافا اليها نصيبها من مصروفات الموكل والوكيل قبل وقوع الحادث) ويجعل حساب بضاعة الامانة لدي الوكيل دائنا وبنفس القيمة وذلك بالقيد التالي:

Xx		**من حـ/بضاعة الامانة التالفة**	
	xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...**	

وفي نهاية المدة يتم اقفال حساب بضاعة الامانة التالفة في حساب الارباح والخسائر العام بالقيد التالي:

Xx		**من حـ/أ.خ العام**	
	xx	**الي حـ/بضاعة الامانة التالف**	

دفاتر الوكيل:

كما سبق القول فإن الموكل هو الذي يتحمل هذا النوع من التلف وعلى ذلك فإن الوكيل لا يكون مسؤلا عن هذا التلف، ومن ثم لا يقوم الوكيل بإثبات اي قيود في دفاتره، وانما يكتفي بإثبات مذكره

في دفتر اليومية، ويجب التنبيه ان الوكيل لا يســـتحق اي عمولة عن قيمه البضاعة التالفة في هذه الحالة.

ب-٢ التلف او العجز نتيجة اهمال الوكيل:

دفاتر الموكل:

في حاله عدم التأمين على البضـــاعةوان العجز حدث نتيجة اهمال للوكيل، فإن الوكيل يكون مســـؤلا عن هذا التلف، وغالبا يتم تحديد قيمه هذه البضـاعة التالفة على اسـاس سـعر الفاتورة الصـورية، ويقوم الموكل بإثبات ذلك في دفاتره بجعل حساب الوكيل مدينا وحساب بضاعة الامانة لدي الوكيل دائنا وبنفس القيمة وذلك بالقيد التالي:

xx		**من حـ/جاري الوكيل...**	
	xx	**الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل...**	

هذا ويســتحق الوكيل في هذه الحالة عمولة عن هذه البضـــاعة التالفة حيث انه هو من تحمل بالخســـارة الناجمة عن التلف، ويعامل التالف عند حساب العمولة معاملة المبيعات.

دفاتر الوكيل:

نظرا لان الوكيل في هذه الحالة يعتبر مســؤلا عن العجز او التلف فإنه يقوم بفتح حساب جديد يسمي "حـــ/عجز بضاعة الامانة" يجعل مدينا بقيمه هذا العجز ويجعل حساب جاري الموكل دائنا وبنفس القيمة وذلك كما يلي:

قيمة التالف= كمية التالف × سـعر الفاتورة الصـورية= وتسـجل كما يلي:

xx		من حـ/عجز بضاعة الامانة	
	xx	الي حـ/جاري الموكل...	

وفي نهاية المدة يتم اقفال حسـاب عجز او تلف بضـاعة الامانة في حساب الارباح والخسائر العام بالقيد التالي:

xx		من حـ/أ. خ العام	
	xx	الي حـ/ عجز بضاعة الامانة	

اما فيما يتعلق بالعمولة فيتم اثباتها بنفس الطريقة التي تم الإشـارة اليها مسبقا. وتحتسب العمولة عن التالف بنفس القيمة السابقة

٢/٤/٥ الديون المعدومة والخصم النقدي:

تناولنا في السابق انه يمكن التفرقة بين ثلاثة انواع من العمولة: عمولة عاديه وعمولة دفع وعمولة شامله، واتضح ان بعض المعالجات المحاسـبية تختلف باختلاف نوع العمولة، ومن العمليات التي تتأثر بنوع العمولة: المبيعات الآجلة والخصـم النقدي والديون المعدومة، اما العمليات التي لا تتأثر بنوع العمولة فهي إرسـال البضـاعة من الموكل إلى الوكيل ومصـروفات بضـاعة الامانة واثبات العمولة رد او تحويل او اثبات عجز او تلف بضـاع الامانة بالإضـافة إلى اثبات المبيعات النقدية.

وحيث انه تم في المبحث السابق توضيح المعالجة المحاسبية للمبيعات الآجلة فسيتم التركيز هنا على الخصم النقدي والديون المعدومة وذلك كالتالي:

أولا: الخصم النقدي

قد يتم منح العملاء الذين اشتروا بضاعة على الحساب خصما لتعجيل الدفع وهنا يثار التساؤل عمن يتحمل هذا الخصم هل هو الموكل او الوكيل؟ لا شك ان نوع العمولة يلعب دورا مهما في هذه الحالة، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

١- حاله العمولة العادية:

سبق القول انه في ظل العمولة العادية فإن الوكيل يكون مسؤلا فقط عن المبيعات النقدية اما المبيعات الآجلة فتكون مسئوليه الموكل، وعلى ذلك فإن قيمه الخصم النقدي في هذه الحالة يتحمله الموكل الا إذا تم الاتفاق في عقد الوكالة على خلاف ذلك، ويتم الاثبات في الدفاتر كالتالي:

في دفاتر الموكل:

		من مذكورين :	
xx		**حـ/جاري الوكيل (صافي القيمة المحصلة)**	
xx		**حـ/خصم مسموح به**	
	xx	**الي حـ/مديني بضاعة الامانة**	

ويتم اقفال حساب الخصم المسموح به في حساب ارباح وخسائر بضاعة الامانة باعتبار ان ذلك متعلق بالسياسة المالية للموكل وهي الحصول على اموال سائله حاضره من عمليات البيع الاجل، ويتم اثبات القيد التالي:

xx		من حـ/أ.خ بضاعة الامانة	
	xx	الي حـ/خصم مسموح به	

في دفاتر الوكيل:

يقوم الوكيل بتحميل حساب الموكل بقيمة الخصم بجعله مدينا به بالقيد التالي:

		من مذكورين	
xx		حـ/خزينه او بنك (صافي القيمة المحصلة)	
xx		حـ/جاري الموكل (بقيمه الخصم مسموح به)	
	xx	الي حـ/مديني الموكل	

٢- حاله العمولة الشاملة ضمان الدفع:

سبق الإشارة انه في حاله العمولة الإضافية او الشاملة فإن الوكيل يتقاضى عمولة اضافيه ولذا فإنه يكون ضامنا للمبيعات الآجلة ومسؤلا عن تحصيل قيمتها من عملاء البيع الاجل، ومن هنا فإن الوكيل هو من يتحمل قيمه الخصم النقدي، ويتم اثبات ذلك كالتالي:

في دفاتر الموكل:

لا يقوم الموكل بإثبات ايه قيود في هذه الحالة حيث ان الوكيل أصبح ضامنا لجميع عمليات بيع بضاعة الامانة النقدي منها والاجل. وانما يسجل قيد المبيعات بكامل القيم

في دفاتر الوكيل:

يتحمل الوكيل قيمة الخصم ولذلك يظهر حساب الخصم مدينا كأحد مصروفات الوكيل وذلك بالقيد التالي:

		من مذكورين:	
xx		**حـــــــ/الخزينة او البنك (صـــــافي القيمة المحصلة)**	
xx		**حـ/خصم مسموح به**	
	xx	**الي حـ/المدينون**	

هذا ويتم اقفال حساب الخصم المسموح به في حساب الارباح والخسائر كأحد الأعباء أو المصـــروفات التي تحملها الوكيل ويتم اثبات القيد التالي:

xx		**من حـ/أ.خ**	
	xx	**الي حـ/خصم مسموح به**	

ثانيا: الديون المعدومة:

تنشـــأ الديون المعدومة من عمليات البيع الاجل وعدم قدره بعض المدينين على سـداد المسـتحق عليهم عندما يحين ميعاد السـداد، وهنا يثار التساؤل عمن يتحمل هذا الخصم هل هو الموكل او الوكيل؟...لا شـــك ان نوع العمولة هو من يحدد من يتحمل هذه الديون المعدومة، هذا ويمكن توضيح ذلك كالتالي.

١- حاله العمولة العادية:

في ضوء ما سبق عرفنا أنه في حالة العمولة العادية يكون الموكل مســـؤلا عن المبيعات الآجلة وما يترتب عليها من أعباء متمثلة في الخصومات التي يحصل عليها العملاء كما تناولناها في الجزء السابق وأيضـا الديون المعدومة الناتجة عن توقف بعض العملاء عن السـداد، لذلك في حالة العمولة العادية تعد الديون المعدومة عبء على الموكل وتدرج ضمن مصروفاته كما يتضح فيما يلي:

في دفاتر الموكل:

تظهر الديون المعدومة بالجانب المدين من القيد كخسارة

		من مذكورين:	
xx		**حـ/جزي الوكيل (صافي القيمة المحصلة)**	
xx		**حـ/ديون معدومة**	
	xx	**الي حـ/مديني بضاعة الامانة**	

يتم اقفال حساب الديون المعدومة في حساب ارباح وخسائر بضاعة الامانة باعتبار ان ذلك خسارة مترتبة عن عمليات بيع بضاعة الامانة، ويتم اثبات القيد التالي:

xx		من حـ/أ.خ بضاعة الامانة	
	xx	إلى حـ/ ديون معدومة	

في دفاتر الوكيل:

يتم اثبات الديون المعدومة على حساب الموكل باعتباره متحملا له وذلك من خلال اثبات حساب الموكل مدينا بقيمة الديون المعدومة، أما الوكيل يتحمل فقط قيمة المبيعات المحصلة.

		من مذكورين :	
xx		حـ/خزينه او بنك (صافي القيمة المحصلة)	
xx		حـ/جاري الموكل (ديون معدومة)	
	xx	الي حـ/مديني الموكل	

٢- حاله العمولة الإضافية او العمولة الشاملة ضمان الدفع:

سبق الإشارة انه في حاله العمولة الشاملة فإن الوكيل يتقاضى عمولة اضافيه ولذا فإنه يكون ضامنا للمبيعات الآجلة ومسؤلا عن تحصيل قيمتها من عملاء البيع الاجل، ومن هنا فإن الوكيل هو من يتحمل قيمه الديون المعدومة، ويتم اثبات ذلك كالتالي:

في دفاتر الموكل:

لا يقوم الموكل بإثبات ايه قيود في هذه الحالة حيث ان الوكيل أصبح ضامنا لجميع عمليات بيع بضاعة الامانة النقدي منها والاجل. وانما يقوم الموكل فقط بتسجيل المبيعات الآجلة بكامل قيمتها.

في دفاتر الوكيل:

تظهر الديون المعدومة في القيد في الجانب المدين كخسارة يتحملها الوكيل.

		من مذكورين :	
xx		**حـــــ/الخزينة او البنك (صـــافي القيمة المحصلة)**	
xx		**حـ/ديون معدومة**	
	xx	**الي حـ/المدينون**	

هذا ويتم اقفال حساب الديون المعدومة في حساب الارباح والخسائر ويتم اثبات القيد التالي:

xx		**من حـ/أ.خ**	
	xx	**الي حـ/ديون معدومة**	

٦/٤/٢ مصاريف قطع الاوراق التجارية وتحصيل الشيكات الخاصة ببضاعة الامانة:

قد يترتب على عمليات بضـــاعة الامانة بعض الاعباء المالية، مثال لذلك ما يلي:

- ✓ مصاريف قطع الاوراق التجارية.
- ✓ مصـاريف تحصـيل الشـيكات والحوالات البريدية التي يرسـلها الوكيل إلى الموكل سدادا للمستحق عليه.
- ✓ العمولة التي يدفعها الوكيل إلى البنك عند ارســـاله شـــيكات مصرفيه للموكل.

لا شـــك ان جميع هذه الأعباء يتحملها الموكل وليس الوكيل، كما انها لا تخص عمليات بضاعة الامانة بقدر ما تخص السياسة المالية للمنشـــأة ككل، ولذا يفضـــل عدم تحميل هذه المصـــروفات لحســـاب بضاعة الامانة لدي الوكيل او لحساب ارباح وخسائر بضاعة الامانة، وانما يتم اثبات هذه المصروفات في حسابات خاصة ثم يتم اقفالها في حساب الارباح والخسائر العام وذلك كالتالي:

١. عند قيام الموكل بخصم ورقه تجاريه وإضافة صافي قيمتها لحسابه الجاري لدي البنك يتم اثبات القيد التالي:

		من مذكورين:	
xx		**حـ/البنك (صافي القيمة المحصلة)**	
xx		**حـ/مصروفات القطع**	
	xx	**الي حـ/أ. ق**	

٢.عند قيام الوكيل بإرسال شيكا عاديا للموكل وقيام الاخير بإرساله للبنك للتحصيل، عند وصول اشعار من البنك يفيد تحصيل الشيك واضافه صافي القيمة إلى الحساب الجاري للموكل بعد خصم مصروفات التحصيل يتم اثبات القيد التالي:

		من مذكورين:	
xx		**حـ/البنك (صافي القيمة المحصلة)**	
xx		**حـ/مصروفات تحصيل**	
	xx	**الي حـ/جاري الوكيل...**	

٣. عندما يرسل الوكيل شيكا مصرفيا للموكل يتم اثبات القيد التالي في دفاتر الموكل:

		من مذكورين:	
xx		**حـ/البنك (صافي القيمة المحصلة)**	
xx		**حـ/عمولة بنك (مدفوعة بمعرفه الوكيل)**	
	xx	**الي حـ/جاري الوكيل**	

٤. في نهاية السنة المالية يتم إقفال جميع هذه المصروفات في حساب الارباح والخسائر العام بالقيد التالي:

xx		من حـ/أ.خ العام	
		الي مذكورين:	
	xx	حـ/مصروفات قطع	
	xx	حـ/مصروفات تحصيل	
	xx	حـ/عمولة بنك	

مثال (٩)

في ٢٠١٧/١٠/١ أرسلت شركه مهاب للكيماويات بالقاهرة عدد ١٠٠٠٠ كيلو من منتج (أ) تكلفتها ١٥٠٠٠٠ج إلى وكيلها شركة المنظفات الحديثة بقنا لبيعها لحسابها بسعر لا يقل عن ٢٠ج للكيلو مقابل عمولة عاديه ٥٪، وقد أنفقت شركه العربي مبلغ ٣٠٠٠ج على شحن ونقل البضاعة للوكيل، وعند استلام الوكيل للبضاعة دفع مبلغ ٢٠٠٠ج مقابل تخزين البضاعة، وفيما يلي العمليات التي قام بها الوكيل:

١. باع ٥٠٠٠ كيلو جرام من البضاعة نقدا بسعر ٢٠ج للكيلو، كما باع ٢٠٠٠ كيلو جرام من البضاعة بالأجل بسعر ٢٥ج للكجم

٢. حدث حريق بالمخزن نتيجة ماس كهربائي ترتب عليه تلف ٣٠٠ كيلو جرام وقد ابلغ الوكيل الموكل بذلك وتم الاتفاق على عدم تحمل الوكيل مسئوليه ذلك التلف.

٣. تم نقل باقي البضـاعة إلى مخزن اخر ودفع الوكيل في سـبيل ذلك ٧٠٠ج

٤. أفلس أحد عملاء بضاعة الامانة والذي كان قد اشتري من الوكيل ٤٠٠ كيلوجرام وقد اتفق الوكيل مع هذا العميل على التنازل عن ٥٠٪ من قيمه الدين وتم تحصيل الباقي، كما قام الوكيل بتحصيل المستحق على باقي العملاء

٥. حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ تمكن الوكيـل من بيع ١٠٠٠ كيلو جرام اخري نقدا بالسعر المتفق

٦. في ٢٠١٧/١٢/٣١ أرسـل الوكيل كشـف حسـاب المبيع للموكل متضمنا جميع العمليات السابقة ومرفقا معه شيكا بالمستحق عليه.

المطلوب:

١. إعداد قيود اليومية في دفاتر كلا من الموكل والوكيل

٢. تصوير حسابات بضـاعة الامانة في دفاتر الموكل (شركة مهاب للكيماويات) ودفاتر الوكيل شركة المنظفات الحديثة، مع توضيح جميع التسويات الخاصة بذلك.

الحل:

أولا: قيود اليومية في دفاتر الموكل

١٥٠٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	١٠/١/ ٢٠١٧
	١٥٠٠٠٠	الي حـ/بضاعة الامانة المرسلة	
		ارسال ١٠٠٠٠ كيلو من المنتج أ إلى شركه المنظفات الحديثة لبيعها لحسابنا بسعر لا يقل عن ٢٠ج للكيلو بعمولة عاديه ٥٪	
٣٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	١٠/١
	٣٠٠٠	الي حـ/الخزينة	
		مصروفات نقل وشحن البضاعة	
٢٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	١٠/١٠
	٢٠٠٠	الي حـ/جاري الوكيل–المنظفات الحديثة	
		مصاريف استلام ونقل وتخزين	
١٠٠٠٠٠		من حـ/جاري الوكيل	١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	
		المبيعات النقدية	
٥٠٠٠٠		من حـ/مديني بضاعة الامانة	١٢/٣١
	٥٠٠٠٠	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	
		المبيعات الآجلة	

٤٦٥٠		من حـ/بضاعة الامانة التالفة	١٢/٣١
	٤٦٥٠	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	
		تكلفه ٣٠٠ كيلو جرام تالفه +	
		نصيبها من المصروفات	
٧٠٠		من حـ/ بضاعة امانة لدي الوكيل	
	٧٠٠	الي حـ/جاري الوكيل	
		مصروفات نقل البضاعة بعد التلف	
		من مذكورين	١٢/٣١
٤٥٠٠٠		حـ/جاري الوكيل (المحصل)	
٥٠٠٠		حـ/ديون معدومة	
	٥٠٠٠٠	الي حـ/مديني بضاعة الأمانة	
		تحصيل المستحق على العملاء مع	
		وجود ديون معدومة	
٢٠٠٠٠		من حـ/جاري الوكيل	١٢/٣١
	٢٠٠٠٠	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	
		بيع ١٠٠٠ كيلو جرام نقدا	
٨٥٠٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	١٢/٣١
	٨٥٠٠	الي حـ/جاري الوكيل	
		عمولة الوكيل بنسبه ٥٪	

٢٦٧٩٠		من حـ/بضاعة الامانة الباقية	١٢/٣١
	٢٦٧٩٠	الي حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	
		تكلفه البضاعة +نصيبها من المصروفات	
٣٧٢٤٠		من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل	١٢/٣١
	٣٧٢٤٠	الي حـ/أ. خ بضاعة الامانة	
		ارباح بضاعة الامانة	
١٥٠٠٠٠		من حـ/بضاعة الامانة المرسلة	
	١٥٠٠٠٠	الي حـ/المتاجرة	
		اقفال حـ/بضاعة الامانة المرسلة في حـ/المتاجرة	
٤٦٥٠		من حـ/أ. خ بضاعة الامانة	
	٤٦٥٠	الي حـ/بضاعة الامانة التالفة	
٣٢٥٩٠		من حـ/أ. خ بضاعة الامانة	
	٣٢٥٩٠	الي حـ/أ. خ العام	
		اقفال رصيد حـ/أ.خ بضاعة الامانة في حـ/أ.خ العام	
٥٠٠٠		من حـ/أ. خ العام	
	٥٠٠٠	الي حـ/ديون معدومة	
١٥٣٨٠٠		من حـ/البنك	
	١٥٣٨٠٠	الي حـ/جاري الوكيل الاحسان	
		استلام كافه مستحقاتنا طرف الوكيل بشيك	

ثانيا: حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الموكل:

حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل الاحسان:

١٥٠٠٠٠	الي حـــ/بضاعة الامانة المرسلة (التكلفة)	١٠٠٠٠٠	من حـ/جلي الوكيل (قيمه المبيعات النقدية)
٣٠٠٠	الي حـ/الخزينة (مصروفات الموكل)	٥٠٠٠٠	من حـ/مديني بضاعة الأمانة (مبيعات اجله)
٢٠٠٠	الي حـ/جلي الوكيل (مصروفات الوكيل)	٤٦٥٠	من حـــ/بضاعة الامانة التالفة
٧٠٠	الي حـ/جلي الوكيل (م. تخزين بعد) الحريق)	٢٠٠٠٠	من حـ/جلي الوكيل (مبيعات نقديه)
٨٥٠٠	الي حـــ/جلي الوكيل (العمولة)	٢٦٧٩٠	من حـــ/بضاعة الامانة الباقية ٢٥٥٠٠ تكلفه +١٢٩٠ نصيبها من المصروفات
٣٧٢٤٠	الي حـــ/أ.خ بضاعة الامانة (ربح)		
٢٠١٤٤٠		٢٠١٤٤٠	

حـ/جلي الوكيل الاحسان.

١٠٠٠٠٠	الي حـــ/بضاعة الامانة (مبيعات نقديه)	٢٠٠٠	الي حـــ/بضاعة الامانة (م. نقل وتخزين)
٤٥٠٠٠	الي حـــ/مديني بضاعة (المبيعات الآجلة)	٧٠٠	من حـــ/بضاعة الامانة الوكيـــل (م. تـخزيـن)
٢٠٠٠٠	الي حـــ/بضاعة الامانة (مبيعات نقديه)	٨٥٠٠	من حـــ/بضاعة الامانة لـدى الوكيـل (عمولـة)
		١٥٣٨٠٠	من حـ/بنك (دفعات ارسلها الوكيل)
١٦٥٠٠٠		١٦٥٠٠٠	

حـ/بضاعة الامانة المرسلة

١٥٠٠٠٠	الي حـ/المتاجرة	١٥٠٠٠٠	من حـ/بضاعة الامانة لدي الوكيل
١٥٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠	

حـ/أ. خ بضاعة الامانة.

٤٦٥٠	الي حـ/بضاعة الامانة التالفة	٣٧٢٤٠	من حـــ/بضاعة الامانة لدي الوكيل
٣٢٥٩٠	الي حـــــ/أ.خ العام (رباح)		
٣٧٢٤٠		٣٧٢٤٠	

ثالثا: قيود اليومية في دفاتر الوكيل شركه المنظفات الحديثة:

		مذكره **استلمنا اليوم من شركه مهاب للكيملويات عدد ١٠٠٠٠ كيلو جرام من المنتج أ لبيعها لحسابه بسعر لا يقل عن ٢٠ج للكيلو وذلك مقابل عمولة عاديه ٥٪**	**١٠/٢**
٢٠٠٠		**من حـ/جاري الموكل** **الي حـ/الخزينة** **مصروفات استلام ونقل وتخزين**	**١٠/٢**
	٢٠٠٠		
١٠٠٠٠٠		**من حـ/الخزينة** **الي حـ/جاري الموكل** **بيع ٥٠٠٠ كيلو جرام نقدا**	**١٠/١٠**
	١٠٠٠٠٠		

٥٠٠٠٠		**من حـ/مديني الموكل** **الي حـ/جاري الموكل** **بيع ٢٠٠٠ كيلو على الحساب**	**١٢/٣١**
	٥٠٠٠٠		
		مذكره **شب حريق بالمخزن ترتب عليه تلف ٣٠٠ كيلو**	
٧٠٠		**من حـ/جاري الموكل** **الي حـ/الخزينة**	**١٢/٣١**
	٧٠٠		

١٥٣٨٠٠		من حـ/جلي الموكل	١٢/٣١
	١٥٣٨٠٠	الي حـ/البنك	
		سداد المستحق للموكل بشيك	
٨٥٠٠		من حـ/العمولة	١٢/٣١
	٨٥٠٠	الي حـ/أ. خ العام	
		اقفال العمولة في حـ/أ.خ العام	
		مصاريف نقل وتخزين البضاعة بعد الحادث	
		من مذكورين	١٢/٣١
٤٥٠٠٠		حـ/خزينة	
٥٠٠٠		حـ/جلي الموكل (ديون معدومة)	
	٥٠٠٠٠	الي حـ/مديني الموكل	
٢٠٠٠٠		من حـ/خزينة	
	٢٠٠٠٠	الي حـ/جلي الموكل	
		مبيعات نقدية	
٨٥٠٠		من حـ/جلي الموكل	١٢/٣١
	٨٥٠٠	الي حـ/العمولة	
		قيمه العمولة المستحقة لنا	

رابعا: حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل

حـ/جلي الموكل

٢٠٠٠	الي حـ/الخزينة (م. نقـل وتـخزيـن)	١٠٠٠٠٠	من حـ/الخزينة (المبيعات النقدية)
٧٠٠	الي حـــ/خزينه(م. بعد	٥٠٠٠٠	من حـ/مديني الموكل (المبيعـات الآجلــة)
٥٠٠٠	الي حـ/مديني الموكل	٢٠٠٠٠	من حـ/الخزينة (مبيعات نقديه)
٨٥٠٠	الي حـ/العمولة		
١٥٣٨٠٠	الي حـ/البنك		
١٧٠٠٠٠		١٧٠٠٠٠	

حـ/العمولة

٨٥٠٠	الي حـ/أ. خ العام	٨٥٠٠	من حـ/جلي الموكل
٨٥٠٠		٨٥٠٠	

حـ/مديني الموكل الامانة

٥٠٠٠٠	الي حـ/جلي الموكل	٥٠٠٠٠	من مذكورين
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	

تمهيد الحل:

قيمه البضــاعة التالفة = تكلفتها + نصــيبها من مصــروفات الموكل والوكيل =٣٠٠ ×١٥=٤٥٠٠ج

+ نصيبها من المصروفات = (٣٠٠÷١٠٠٠٠) × (٣٠٠٠+٢٠٠٠)

=١٥٠ج

إجمالي تكلفة البضاعة التالفة =٤٦٥٠ج

قيمه الديون المعدومة:

المستحق على العملاء=٤٠٠ × ٢٥=١٠٠٠٠ج

قيمه الديون المعدومة =١٠٠٠٠ ×٥٠٪=٥٠٠٠ج

قيمه البضاعة الباقية لدي الوكيل بدون بيع في ٢٠١٧/١٢/٣١

=١٠٠٠٠-(٨٠٠٠ كيلو جرام مباعة + ٣٠٠ تالفه) =١٧٠٠كيلو

تكلفه البضاعة الباقية

التكلفة الاصلية = ١٧٠٠ × ١٥=٢٥٥٠٠ج

+ نصيبها من المصروفات قبل الحادث=

=(١٧٠٠ ÷١٠٠٠٠) × (٣٠٠٠+٢٠٠٠) =٨٥٠ج

+نصيبها من المصروفات بعد الحادث=

=(١٧٠٠ ÷٢٧٠٠) ×٧٠٠=٤٤٠ج

إجمالي تكلفة البضاعة الباقية =٢٥٥٠٠+٨٥٠+٤٤٠=٢٦٧٩٠ج

عمولة الوكيل =١٧٠٠٠٠مبيعات × ٥٪=٨٥٠٠ج

تطبيقات الفصل الثاني

تمرين (١)

في ٢٠١٨/٧/١ ارسلت شركه الامل ومقرها قنا إلى وكيلها حماده بأسوان بضاعة ليقوم بتصريفها مقابل الحصول على عمولة عاديه ٥٪، وفيما يلي العمليات التي تمت:

١. البضاعة المرسلة عباره عن ٣٠٠ جهاز تليفزيون تكلفتها ٩٠٠٠٠٠ج وسعر الفاتورة الصورية لها ١٢٠٠٠٠٠ج، وقد قام الموكل بدفع مصروفات نقل ٣٠٠٠ج ومصروفات تأمين ٦٠٠٠ج.

٢. في ٢٠١٨/٧/٢استلم الوكيل حماده البضاعة المرسلة له.

٣. في ٢٠١٣/٧/٨ أرسل الوكيل كمبيالة لشركه الامانة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ج وقد استلمته الشركة في ٢٠١٨/٧/١٠.

٤. في ٢٠١٨/١٢/٣١ استلمت شركه الامانة كشف حساب المبيع من وكيلها مبينا فيه الاتي:

- ✓ مبيعات نقديه ١٢٠ تليفزيون بسعر ٤٥٠٠ جنيه للواحد.
- ✓ مبيعات على الحساب ٥٠ تليفزيون بسعر ٥٥٠٠ للواحد.
- ✓ مبيعات نقديه ٦٥ تليفزيون بسعر ٥٠٠٠ جنيه للواحد.
- ✓ مصروفات النقل والتخزين ١٢٠٠٠ج ومصروفات اعلان ٥٠٠٠ج.
- ✓ شيك مرفق بكشف الحساب بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ج.

المطلوب:

اثبات العمليات السابقة بدفاتر اليومية لكلا من الموكل والوكيل وتصوير الحسابات اللازمة و قفالها في ٢٠١٨/١٢/٣١ مع بيان أثر هذه العمليات على الحسابات الختامية وقائمه المركز المالي للموكل والوكيل في ٢٠١٨/١٢/٣١.

تمرين (٢)

فيما يلي عمليات بضاعة الامانة التي تمت بين الموكل سامح العريس ووكيله احمد البرتشي بالبحر الاحمر خلال النصف الاول من عام ٢٠١٨:

- **عدد الوحدات المرسلة ١٠٠٠ وحده بتكلفه ١٠٠٠٠٠ج.**
- **مصروفات الموكل من شحن وتأمين على البضاعة المرسلة ٤٠٠٠ج.**
- **مصروفات الوكيل ١٠٠٠ج دعاية واعلان و٢٠٠٠ج نقل وتخزين وتأمين.**
- **في مايو ٢٠١٨ قام الوكيل برد عدد ٣٠٠ وحده لعدم قدرته على تصريفها و أنفق على البضاعة المرتدة مبلغ ٥٠٠ج.**

المطلوب:

اجراء قيود اليومية في دفاتر كلا من الموكل والوكيل.

تمرين (٣)

فيما يلي عمليات بضاعة الامانة التي تمت بين الموكل محمد المصري ووكيله على الدالي بالمنيا خلال النصف الاول من عام ٢٠١٨:

- **عدد الوحدات المرسلة ٣٠٠٠ وحده بتكلفه ٣٠٠٠٠٠٠ج.**
- **مصروفات الموكل من شحن وتأمين على البضاعة المرسلة ١٢٠٠٠ج.**
- **مصروفات الوكيل ٣٠٠٠ج دعاية واعلان و٤٠٠٠ج نقل وتخزين وتأمين.**
- **في مايو ٢٠١٨ ابلغ الوكيل الموكل بعدم قدرته على تصريف بضاعة الامانة الباقية لديه، لذا طلب الموكل محمد المصري من وكيله على الدالي ان يحول ٨٠٠ وحده إلى الوكيل شركه التقوى، وبفرض ان الوكيل على الدالي دفع مبلغ ٢٠٠٠ج مصاريف لف وحزم وشحن البضاعة إلى الوكيل شركه**

التقوى، مع العلم ان البضـاعة لو ارسـلت مباشـره من الموكل إلى الوكيل شركة التقوى لبلغت المصروفات الخاصة بها ٢٤٠٠ ج.

المطلوب:

اجراء قيود اليومية في دفاتر كلا من الموكل والوكيل.

تمرين (٤)

في ٢٠١٨/٥/١ أرسـلت شـركة توشـيبا عدد ٢٠٠٠ فرن مايكروويف من موديل A300 تكلفتها ٨٤٠٠٠٠ إلى وكيلها شـركة الهدى بقنا لبيعها لحسـابها بسعر لا يقل عن ٤٤٠ ج للفرن الواحد مقابل عمولة ضامنه ١٠٪، وقد أنفقت شركة توشيبا مبلغ ١٠٠٠٠ ج على شحن ونقل البضاعة للوكيل، وعند استلام الوكيل للبضـاعة دفع مبلغ ٦٠٠٠ ج مقابل تخزين البضـاعة، وفيما يلي العمليات التي قام بها الوكيل:

١. باع ٤٠٪ من البضـاعة نقدا بسـعر ٤٦٠ ج للفرن الواحد، كما باع ٤٠٪ من البضاعة بالأجل بسعر ٥٠٠ ج.

٢. أفلس أحد عملاء بضاعة الامانة والذي كان قد اشتري من الوكيل ٥٠ فرن وقد اتفق الوكيل مع هذا العميل على التنازل عن ٣٠٪ من قيمه الدين وتم تحصيل الباقي، كما قام الوكيل بتحصيل المستحق على باقي العملاء.

٣.إسـتلم الوكيل إخطارا من الموكل يطلب منه تحويل ٣٠٠ فرن لشـركه السـوهاجي، تكلف الوكيل الهدى مصـاريف نقل البضـاعة إلى الوكيل الجديد (السوهاجي) مبلغ ٣٠٠٠ ج وان مصاريف البضاعة المحولة لو ارسلت مباشرة من الموكل إلى الوكيل الجديد لبلغت ٢٨٠٠.

٤. بفحص البضـاعة الموجودة بالمخزن تبين تلف ١٠ أفران وقد أبلغ الوكيل الموكل بذلك وتم الاتفاق على اعتبار ٥٠٪ تالف مسموح به.

٥. قـام الوكيـل الهـدى برد البـاقي من البضـاعـة للموكل وتحمـل في ذلـك مصروفات نقل بلغت ٢٠٠٠ ج.

٦. في ٢٠١٨/١٢/٣١ أرسل الوكيل كشف حساب المبيع للموكل متضمنا جميع العمليات السابقة ومرفقا معه شيكا بالمستحق عليه.

المطلوب:

القيام بتمهيد الحل ثم اختيار الإجابة الصحيحة فيما يلي:

١- تبلغ قيمة المتحصلات من العملاء:

أ-(٣٩٢٠٠٠) ب-(٣٩٥٢٠٠) جـ-(٣٩٢٥٠٠) د-(٣٩٠٥٠٠)

٢- عند تحويل بضاعة أمانة للوكيل القنائي يصبح حـ/ بضاعة أمانة لدى الوكيل (السوهاجي) مدينا بقيمة:

أ-(١٢٨٧٠٠) ب-(١٢٧٨٠٠) جـ-(١٢٨٨٠٠) د-(١٢٠٨٠٠)

٣- تبلغ قيمة الخسارة الناتجة عن تحويل البضاعة من الوكيل الأول (الهدى) للوكيل الثاني (السوهاجي):

أ-(٢٢٠٠) ب-(٢٤٠٠) جـ-(٢٦٠٠) د-(٢٨٠٠)

٤- تبلغ قيمة التالف غير الطبيعي الناتج عن اهمال الوكيل:

أ-(٢١٠٠) ب-(١١٠٠) جـ-(١٢٠٠) د- (لا شيء مما سبق)

٥- عندرد البضاعة من الوكيل (الفتح) إلى الموكل تكون تكلفة البضاعة التي يجعل بها حـ/ الوكيل الهدى دائن هي:

أ-(٣٨٥٢٠) ب-(٣٨٤٢٠) جـ-(٣٧٨٠٠) د- (٣٧٨٢٠)

٦- رصيد بضاعة الأمانة المرسلة الذي يتم اقفاله في حـ/ المتاجرة هو:

أ-(٨٠٠٢٢٠) ب-(٨٠٢١٠٠) جـ-(٨٠٢٢٠٠) د- (لا شيء مما سبق)

٧- تبلغ إجمالي قيمة العمولة التي يحصـــل عليها الوكيل الهدى عن المبيعات والتالف غير المسموح به:

أ-(٧٧٠١٠) ب-(٧٧١١٠) جـ-(٧٦٠١٠) د-(٧١٠١٠).

تمرين (٥)

في ٢٠١٧/٤/١ أرسلت شركه اليقين بالقاهرة عدد ١٠٠٠٠ كيلو من منتج (أ) تكلفتها ١٥٠٠٠٠ج إلى وكيلها شركه الجبالي بقنا لبيعها لحسابها بسعر لا يقل عن ٢٠ج للكيلو مقابل عمولة ضامنه ١٠٪، وقد أنفقت شركه اليقين مبلغ ٣٠٠٠ج على شحن ونقل البضاعة للوكيل، وعند استلام الوكيل للبضاعة دفع مبلغ ٢٠٠٠ج مقابل تخزين البضاعة، وفيما يلي العمليات التي قام بها الوكيل:

١. باع ٥٠٠٠ كيلو جرام من البضاعة نقدا بسعر ٢٠ج للكيلو، كما باع ٢٠٠٠ كيلو جرام من البضاعة بالأجل بسعر ٢٥ج للكجم.

٢. حدث حريق بالمخزن نتيجة ماس كهربائي ترتب عليه تلف ٣٠٠ كيلو جرام وقد ابلغ الوكيل الموكل بذلك وتم الاتفاق على عدم تحمل الوكيل مسئوليه ذلك التلف.

٣. تم نقل باقي البضاعة إلى مخزن اخر ودفع الوكيل في سبيل ذلك ٧٠٠ج.

٤. أفلس أحد عملاء بضاعة الامانة والذي كان قد اشتري من الوكيل ٤٠٠ كيلوجرام وقد اتفق الوكيل مع هذا العميل على التنازل عن ٥٠٪ من قيمه الدين وتم تحصيل الباقي، كما قام الوكيل بتحصيل المستحق على باقي العملاء.

٥. حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ تمكن الوكيل من بيع ١٠٠٠ كيلو جرام اخري نقدا بالسعر المتفق عليه.

٦. في ٢٠١٧/١٢/٣١ أرسل الوكيل كشف حساب المبيع للموكل متضمنا جميع العمليات السابقة ومرفقا معه شيكا بالمستحق عليه.

المطلوب:

١. إعداد قيود اليومية في دفاتر كلا من الموكل والوكيل.

٢. تصوير حسابات بضاعة الامانة في دفاتر الموكل (شركه الاحسان) ودفاتر الوكيل شركه الإحسان، مع توضيح جميع التسويات الخاصة بذلك.

تمرين (٦)

في ٢٠١٧/٨/١ أرسلت شركه الفهد المصري عدد ٢٠٠٠٠ وحده من أحد المنتجات تكلفتها ٤٢٠٠٠٠ إلى وكيلها شركه الفتح المبين بالبحر الاحمر لبيعها لحسابها بسعر لا يقل عن ٢١ ج للكيلو مقابل عمولة عاديه ٥٪، وقد أنفقت شركه الفهد المصري مبلغ ٥٠٠٠ج على شحن ونقل البضاعة للوكيل، وعند استلام الوكيل للبضاعة دفع مبلغ ٣٠٠٠ج مقابل تخزين البضاعة، وفيما يلي العمليات التي قام بها الوكيل:

١. باع ٤٠٪ من البضاعة نقدا بسعر ٢٣ ج للكيلو، كما باع ٤٠٪ من البضاعة بالأجل بسعر ٢٥ ج للكجم.

٢. أفلس أحد عملاء بضاعة الامانة والذي كان قد اشتري من الوكيل ٥٠٠ كيلو وقد اتفق الوكيل مع هذا العميل على التنازل عن ٣٠٪ من قيمه الدين وتم تحصيل الباقي، كما قام الوكيل بتحصيل المستحق على باقي العملاء.

٣.إستلم الوكيل إخطارا من الموكل يطلب منه تحويل ٣٠٠٠ كيلو لشركه القنائي، تكلف الوكيل (الفتح المبين) مصاريف نقل البضاعة إلى الوكيل الجديد (القنائي) مبلغ ١٥٠٠ج وان مصاريف البضاعة المحولة لو ارسلت مباشرة من الموكل إلى الوكيل الجديد لبلغت ١٤٠٠ج.

٤. بفحص البضاعة الموجودة بالمخزن تبين تلف ٢٠٠كجم وقد أبلغ الوكيل (الفتح المبين) الموكل بذلك وتم الاتفاق على اعتبار ٥٠٪ تالف مسموح به.

٥. قام الوكيل (الفتح المبين) برد الباقي من البضاعة للموكل وتحمل في ذلك مصروفات نقل بلغت ١٠٠٠ج.

٦. في ٢٠١٧/١٢/٣١ أرسل الوكيل كشف حساب المبيع للموكل متضمنا جميع العمليات السابقة ومرفقا معه شيكا بالمستحق عليه.

المطلوب: القيام بتمهيد الحل ثم اختيار الإجابة الصحيحة فيما يلي:

١- تبلغ قيمة المتحصلات من العملاء:

أ-(١٩٥٢٥٠) ب-(١٩٥٣٥٠) جـ-(١٩٦٢٠٠) د-(١٩٦٢٥٠)

٢- عند تحويل بضاعة أمانة للوكيل القنائي يصبح حـ/ بضاعة أمانة لدى الوكيل (القنائي) مدينا بقيمة:

أ-(٦٣٢٠٠) ب-(٦٣٤٠٠) جـ-(٦٤٤٠٠) د-(٦٤٢٠٠)

٣- تبلغ قيمة الخسارة الناتجة عن تحويل البضاعة من الوكيل الأول (الفتح المبين) للوكيل الثاني (القنائي):

أ-(١١٠٠) ب-(١٢٠٠) جـ-(١٣٠٠) د-(١٤٠٠)

٤- تبلغ قيمة التالف غير الطبيعي الناتج عن اهمال الوكيل:

أ-(٢١٠٠) ب-(١١٠٠) جـ-(١٢٠٠) د- (لا شيء مما سبق)

٥- يتم اثبات قيمة التالف الطبيعي في دفاتر الموكل بجعل حساب الوكيل:

أ-(مدين بـ ٢١٠٠) ب-(دائن بـ ٢١٠٠) جـ-(مدين ١٢٠٠) د- (لا شيء مما سبق)

٦- عندرد البضاعة من الوكيل (الفتح) إلى الموكل يصبح حساب بضاعة الأمانة المرسلة:

أ-(مدين بـ ١٧١٠٠) ب-(دائن بـ ١٧١٢٠) جـ-(مدين ١٧١٢٠) د- (مدين بـ ١٦٨٠٠)

٧- رصيد بضاعة الأمانة المرسلة الذي يتم اقفاله في حـ/ المتاجرة هو:

أ-(٤٠٠٢٠٠) ب-(٤٠٣٢٠٠) جـ-(٤٠١٢٠٠) د- (لا شيء مما سبق)

٨- تبلغ إجمالي قيمة العمولة التي يحصل عليها الوكيل الفتح عن المبيعات والتالف غير المسموح به:

أ-(١٨٣٠٠) ب-(١٨٣٠٥) جـ-(١٩٣٠٠) د-(١٩٣٠٥)

٩- في نهاية الفترة تفصح عمليات بضاعة الأمانة في دفاتر الموكل عن:

أ-(خسارة ٢١١٠٥) ب-(ربح ٢٠١١٥) جـ-(خسارة ٢١١٥٠) د-(ربح ٢٠١٥٠)

١٠- قيمة الشيك المرسل من الوكيل الفتح إلى الموكل بباقي المستحقات هي:

أ-(٣٤٥٣٥٧) ب-(٤٣٧٣٥٤) جـ-(٣٥٧٣٤٥) د-(٣٥٧٥٤٥)

الفصل الرابع

المحاسبة في ظل المنظمات غير الهادفة للربح

(الجمعيات والنوادي)

أولاً : طبيعة وخصائص المنظمات غير الهادفة للربح:

التنظيم أو المنظمة غير الهادفة للربح هي تنظيم له كيان قانوني وشخصية معنوية إلا أن الهدف الذي تنشأ من أجله ليس هدفا اقتصاديا بمعنى أنه لا يعظم الربحية و إنما يتبنى أهدافا أخرى اجتماعية أو أخلاقية أو سياسية أو ثقافية .... الخ ومن هذا المنطلق فضلنا ألا نطلق عليها مشروع أو منشأة حيث أن المشروع غالبا ما يمثل كيان اقتصادي له إيراداته ومصروفاته ويحكمه هدف الربح.

وتحدد المنظمات غير الهادفة للربح بتحديد أهدافها ومصادر تمويلها فمنها التنظيمات الحكومية آتى تعتمد في تمويل نشاطها كلية على الموازنة العامة للدولة ومنها تلك المنظمات الأهلية والثقافية التي تعتمد في تمويل نشاطها إلى حد كبير على مصادرها الذاتية بجانب الهبات والتبرعات والإعانات الحكومية.

وسوف نقصر اهتمامنا في هذا المجال على نوعين فقط من تلك التنظيمات وهما الأندية والجمعيات.

والنادي هو تنظيم ينشأ لخدمة فئة معينة أو مجموعة معينة من الأشخاص يمثلون أعضائه ويقوم بخدمة هذه الفئة في العديد من المجالات كالرحلات والأنشطة الثقافية والدينية والترفيهية وغيرها من المجالات وبحيث يعتمد في أداء تلك الخدمات بصفة أساسية على اشتراكات هؤلاء الأعضاء. وقد يكون النادي غير قاصر على خدمة أعضاء معينين كما هو الحال في النوادي العامة التي تعتمد على الدعم الحكومي المخصص لها من ميزانية الشباب والرياضة ولا تخدم فئة بذاتها وإنما تقدم خدماتها للجميع وبدون مقابل (ثمن أو سعر).

كما أن الجمعية هي تنظيم ينشأ لأداء أو تحقيق أهداف معينة اجتماعية أو ثقافية كما هو الحال بالنسبة لجمعيات تنمية المجتمع، جمعية الشبان المسلمين، جمعية الشبان المسيحيين، جمعية حماية البيئة...الخ.

وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم أوجه الخلاف بين تلك المنظمات (غير الهادفة للربح) والمشروعات التجارية أو المنشآت الاقتصادية في الأتي:

١- من حيث مصادر التمويل فالجمعيات والنوادي تعتمد في تمويلها على مصادر متعددة أهمها الموارد الذاتية واشتراكات الأعضاء والهبات والتبرعات والدعم الحكومي وأي دعم من جهات غير حكومية أخرى. أما المشروعات التجارية فإن مصادر تمويل نشاطها هو رأس المال في المقام الأول بالإضافة إلى التمويل الخارجي مثل الدائنون والقروض وغيرها.

٢- من حيث الأهداف: حيث أن المشروعات الاقتصادية بأنواعها المختلفة تهدف في المقام الأول إلى تعظيم أهداف ملاكها أصحاب رأس المال وهو تعظيم هدف الربحية والعائد على المال المستثمر. ومعيار نجاح أو فشل تلك المشروعات هو مقدار ما تحققه من أرباح ومدى تطور تلك الأرباح بالقياس لسنوات سابقة أو بالقياس للأرباح المستهدفة. أما المنظمات غير الهادفة للربح فهي منظمات تعظم الأهداف الأخرى الاجتماعية وليس للربح أهمية بل أنه لا تمثل آي أولوية من أولياتها فمقياس نجاح تلك المنظمات هو مقدار ما تقدمه من خدمات ونوعية ودرجة جودة وكفاية تلك الخدمات. وأقصى ما تصبوا إليه تلك المنظمات هو تحقيق عائد يغطى تكلفة خدماتها.

٣- الخدمات التي تقدمها المنشآت الاقتصادية أو السلع التي تنتجها يتم تداولها أو تقديمها للمستخدم بمقابل وهذا المقابل يسمى السعر وهو الذي يحدد وفقا لقانون العرض والطلب وفي ضوء التكلفة. أما الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الهادفة للربح فتقدم لطالبها بأثمان لا ترتبط بتكلفة أدائها وتسمى الرسم الذي غالبا ما يمثل مبالغ رمزية قد لا ترتبط بالتكلفة.

٤- الأعضاء المؤسسون في الجمعية أو النادي ليس لهم أي حقوق ملكية على تلك الجمعية أو النادي فإذا ما أنسحب العضو المؤسس في أي وقت لا تمثل ما دفعة من اشتراكات أو رسوم سابقة حقوقا له يلزم ردها. أما في منشآت الأعمال فإن العضو أو الشريك أو المؤسس هو صاحب ملكية لجزء من رأس المال فإذا ما أنسحب يصبح من حقه استرداد ما دفعة من تلك المساهمات.

٥- يحكم أداء المنشآت الاقتصادية سواء كمية ما تقدمه من السلع أو أسعار تلك السلع قوانين اقتصادية معينة مثل قانون العرض والطلب أما في حالة الجمعيات والأندية فإن أدائها لا يتأثر بالقوانين الاقتصادية سواء من حيث كمية خدماتها أو أسعار تلك الخدمات.

ثانياً : طبيعة المحاسبة في الأندية والجمعيات:

نظـرا للاختلافـات الجوهريـة بـين طبيعـة وخصـائص الأنديـة والجمعيـات وبـين طبيعـة وخصـائص المنشـآت التجاريـة أو الاقتصـادية فـإن طبيعـة التنظـيم المحاسـبي لابـد أيضـا أن يختلـف بحيـث يمثـل النظـام المحاسـبي لتلـك المنظمـات مجموعـة خاصـة مـن الـدفاتر والسـجلات الإحصـائية أو البيانيـة بالإضـافة إلـى السجلات المحاسبية التي تتابع حركة الأموال.

وتختلـف محاسـبة الجمعيـات والنـوادي عـن المحاسـبة فـي المنشـآت التجارية في العديد من النواحي أهمها :

١- تـتلخص حركـة النقديـة فـي الجمعيـة أو النـادي سـواء النقديـة الـواردة أو الصـادرة فـي حسـاب مبـوب تحليلـي يسـمى عـادة حـ/ المقبوضـات والمـدفوعات حيـث يحتـوى هـذا الحسـاب علـى جانبين:

أ- جانـب المقبوضـات ويمثـل النقديـة الـواردة سـواء أودعـت فـي الصـندوق أو فـي البنـك ومـن مصـادرها المختلفـة سـواء تمثلـت تلـك المصـادر فـي اشـتراكات الأعضـاء أو الإعانـات أو التبرعـات أو مبيعـات خـدمات أو هبـات. وهـذا الجانـب يظهـر بالتحليـل المطلـوب كافـة الإيـرادات الإيراديـة أو الرأسـمالية مثـل ثمن بيع أصول ثابتة.

ب- جانـب المـدفوعات ويمثـل المبـالغ الصـادرة عـن طريـق الخزينـة أو عـن طريـق البنـك بشـيكات لآي وجـه مـن أوجـه الإنفـاق إيراديـا كـان أو رأسـماليا فينقسـم إلـى خانـات تحليليـة تخصـص لأنـواع المصـروفات المختلفـة بالإيجـار للمقـر والأجـور للعـاملين

والمكافآت والحوافز والأدوات الكتابية وأثمان خدمات وسلع مشتراة...الخ.

ويظهر في جانب المقبوضات رصيد النقدية في الخزينة أو البنك أول المدة، كذلك يتم ترصيد هذا الحساب في نهاية المدة لإظهار رصيد النقدية المتبقية وهو الفرق بين جانبي المقبوضات والمدفوعات والذي يظهر ضمن الأصول في الميزانية.

٢- نظرا لتعدد أنشطة النادي أو الجمعية والحاجة إلى التعرف على مساهمة كل نشاط مستقلا في تحقيق الأهداف العامة فإنه يفضل أن يفتح حساب مستقل لكل نشاط بحيث يحمل هذا الحساب مديناً بالمصروفات المباشرة التي تخص هذا النشاط وكذلك يظهر الإيرادات المحققة منه ثم في النهاية الفائض أو العجز من هذا النشاط مع مراعاة أننا نطبق أساس الاستحقاق في إعداد تلك الحسابات وليس الأساس النقدي فالحساب الواحد يمثل حساب متاجرة وأرباح وخسائر للنشاط الواحد فمثلا يمكن إعداد الحسابات الآتية بالنسبة لجمعية :

- حساب المشغل. - حساب دار الحضانة.
- حساب مشروع تنمية المرأة الريفية.
- حساب ورشة النجارة.

وفي النادي يمكن إعداد حساب للحفلة الواحدة.

- حساب الرحلات. - حساب صالة البلياردو.
- حساب المطعم.

وهكذا يمكن بتخصيص الإيرادات والمصروفات على الأنشطة الوصول إلى فائض أو عجز النشاط الواحد.

٣- تعد بعض حسابات النتائج في شكل حسابات مراقبة إجمالية تفتح بالدفتر الأستاذ العام للجمعية أو النادي وتخصص لها دفتر أستاذ مستقل فحساب الاشتراكات يخصص فيه صفحة لكل عضو في شكل حساب يقيد في جانبه المدين دوريا قيمة الاشتراك المستحق عن المدد وفي جانبه الدائن ما يسدده العضو والفرق يمثل اشتراكات مستحقة على الأعضاء.

٤- يفتح الحساب الختامي للجمعية أو النادي في نهاية السنة المالية لكل منها شاملا بالتفصيل جميع إيرادات ومصروفات الدخل عن السنة بالكامل ويسمى بحساب الإيرادات والمصروفات وهو يحل محل حساب الأرباح والخسائر في المنشآت التجارية ولا يمثل رصيد هذا الحساب ربحا أو خسارة وإنما يمثل أما فائض النشاط أو عجز النشاط حيث يرحل إلى رأس المال أو ما يسمى في هذا المجال (المال الاحتياطي المتجمع).

٥- يفتح حساب يقوم مقام حساب رأس المال في المنشآت الفردية ويمثل الفرق بين أصول الجمعية أو النادي والخصوم وينقل إليه فائض أو عجز حساب الإيرادات والمصروفات ويسمى هذا الحساب حـ/ المال الاحتياطي المتجمع ويظهر في جانب الخصوم في الميزانية.

ثالثاً : مجموعة الدفاتر والسجلات التي تمسكها المنشآت غير الهادفة للربح:

يمكن تصنيف الدفاتر والسجلات التي تمسكها الجمعيات والنوادي إلى نوعين رئيسيين هما: الدفاتر البيانية والإحصائية، والدفاتر المحاسبية.

١- **الدفاتر البيانية والإحصائية:**

تمسك الجمعيات والنوادي مجموعة من الدفاتر البيانية والإحصائية التي تستخدمها لتسجيل البيانات غير المالية ومن أمثلة هذه الدفاتر ما يلي:

أ- دفتر الأعضاء: يستخدم دفتر الأعضاء (أو سجل الأعضاء) لإثبات جميع البيانات المتعلقة بالأعضاء مثل اسم العضو، المهنة، الجنسية، الحالة الاجتماعية، العنوان، تاريخ العضوية، الاشتراك السنوي....إلخ.

وقد يكون هذا الدفتر في شكل مجلد تُخصص فيه صفحة لكل عضو، أو في شكل بطاقات سائبة حيث تخصص بطاقة لكل عضو.

وفيما يلي نموذج يوضح صفحة من دفتر أو سجل العضوية.

بطاقة عضوية	
اسم الجمعية أو النادي.....	رقم البطاقة الشخصية أو العائلية.....
اسم العضو.....	رقم التليفون.....
المهنة.....	رقم العضوية.....
الجنسية.....	تاريخ العضوية.....
الحالة الاجتماعية.....	رسم العضوية.....
العنوان.....	الاشتراك السنوي.....

بيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	إلخ

ب- دفتر محاضر جلسات الجمعية العمومية وقراراتها.

ج- دفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة وقراراته.

د- دفتر أو ملف المراسلات الصادرة.

ه- دفتر أو ملف المراسلات الواردة.

و- دفتر الاشتراكات.

ز- دفتر الحضور لتسجيل أسماء الأعضاء المترددين على الجمعية أو النادي.

ح- دفتر الزوار: لتسجيل بيانات الزوار من غير الأعضاء.

٢- **الدفاتر المحاسبية:**

تمسك الجمعيات والنوادي مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية تثبت فيها البيانات المتعلقة بالإيرادات والمصروفات، والمقبوضات والمدفوعات النقدية، والأصول والخصوم، وفيما يلي أهم هذه الدفاتر.

أ- **دفتر النقدية التحليلي: وهو بمثابة دفتر لإثبات المقبوضات والمدفوعات النقدية، حيث يُخصص الجانب المدين منه للمقبوضات والجانب الأيسر منه للمدفوعات ويُفضل تزويد هذا الدفتر بخانات تحليلية لبنود المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تتميز بالتكرار، أما بالنسبة للبنود غير المتكررة باستمرار فإنه يُخصص لها خانة واحدة.**

ويتم التسجيل في هذا الدفتر يوماً بيوم من واقع مستندات المقبوضات والمدفوعات، ويكون هذا الدفتر إما بمثابة يومية وأستاذ لكل من الخزينة والبنك حيث يتم ترصيد هذين الحسابين كل فترة معينة (شهر مثلاً) للتعرف على رصيد النقدية في كل منهما (ولذا فإنه يكتفي بهذا الدفتر ولا يُفتح حساب لكل من الخزينة والبنك في دفتر الأستاذ العام) وذلك في حالة إتباع الطريقة الإنجليزية، أما في حالة إتباع الطريقة الفرنسية يعتبر بمثابة يومية فقط لكل من الخزينة والبنك وبالتالي يُفتح لكل منهما حساب في دفتر الأستاذ العام، وكذلك في نهاية كل فترة (شهر مثلاً) يتم جمع الخانات التحليلية في دفتر النقدية التحليلي ويثبت بها قيود إجمالية في دفتر اليومية العامة وذلك كالتالي:

×× من حـ/ المقبوضات والمدفوات

إلى مذكورين

×× حـ/ اشتراكات

×× حـ/ رسم العضوية (أو رسم الاشتراك)

×× حـ/ رسم الدخول

×× حـ/ التبرعات

×× حـ/ الإعانات

×× حـ/ الحفلات

.....إلخ

(مجموع جانب المقبوضات بدفتر النقدية التحليلي عن شهر.....)

من مذكورين

×× حـ/ مصروفات إدارية

×× حـ/ مصروفات المقصف

×× حـ/ الحفلات

×× حـ/ .....إلخ

×× إلى حـ/ المقبوضات والمدفوعات

(مجموع جانب المدفوعات بدفتر النقدية التحليلي عن شهر .....)

وفي نهاية العام ومن واقع القيود الإجمالية باليومية العامة يتم إعداد حساب المقبوضات والمدفوعات حيث تُلزم وزارة الشئون الاجتماعية الجمعيات والمؤسسات الخاصة بإعداد هذا الحساب عند إعداد الحسابات الختامية.

ب- دفتر صندوق المصروفات النثرية: يُخصص هذا الدفتر لتسجيل المصروفات صغيرة القيمة التي يتطلبها النشاط ويمسك هذا الدفتر على أساس السلفة المستديمة وهو يكون في عهدة شخص ما ويتم تغذيته بمبالغ بشيكات أو من الخزينة وذلك على فترات دورية وعند انتهاء هذه المبالغ يتم تسويتها بالمستندات.

ويعتبر هذا الدفتر بمثابة يومية وأستاذ لصندوق المصروفات النثرية وبالتالي لا يُفتح حساب لصندوق المصروفات النثرية بدفتر الأستاذ العام وذلك في حالة إتباع الطريقة الإنجليزية، أما في حالة إتباع الطريقة الفرنسية فإنه يعتبر بمثابة يومية فقط مما يستلزم ضرورة فتح حساب لصندوق المصروفات النثرية بدفتر الأستاذ العام.

جـ - دفتر الإيصالات: يعتبر هذا الدفتر دفتر مستندات وليس دفتر محاسبي، حيث يستخدم في تأييد القيود المحاسبية الخاصة بالاشتراكات والتبرعات والإعانات...إلخ، وهذا الدفتر يحتاج إلى رقابة دقيقة، لذا فإنه يجب أن يكون مسلسلاً ومختوم بخاتم الجمعية أو النادي، كما أن لكل إيصال كعب يحمل نفس الرقم المسلسل للإيصال أو قد يكون الإيصال مكون من ورقتين: أصل وصورة يكتب عليها بالكربون ذو الوجهين ويعهد بهذا الدفتر إلى موظف مختص يقوم بإعطاء كل من يدفع مبلغ من المال (كاشتراك أو تبرع أو إعانة....إلخ) إيصالاً موقعاً منه.

د- دفتر اليومية العامة: طبقاً للطريقة الفرنسية يُخصص هذا الدفتر لإثبات القيود الإجمالية الخاصة بدفتر النقدية التحليلي وصندوق المصروفات النثرية، وأيضاً لإثبات العمليات الأخرى غير النقدية مثل العمليات الآجلة وتصحيح الأخطاء والتسويات الجردية وإقفال وفتح الدفاتر.

هـ - دفتر الأستاذ العام: يفتح في هذا الدفتر حسابات الأستاذ الخاصة بالجمعية أو النادي ويتم الترحيل لهذه الحسابات من واقع القيود الإجمالية بدفتر اليومية العامة وفي نهاية الفترة يتم ترصيد هذه الحسابات تمهيداً لإعداد ميزان المراجعة والحسابات الختامية والميزانية العمومية.

و- دفتر الجرد: يُخصص هذا الدفتر لإثبات جرد كافة أصول والتزامات الجمعية أو النادي تمهيداً لمقارنة الأرصدة الفعلية بالأرصدة الدفترية وتحديد ما بها من فروق ثم يجري بعد ذلك عمل التسويات الجردية واستخراج نتيجة الأعمال وتصوير الميزانية العمومية.

- **اشتراكات الأعضاء:**

تعد الجمعيات والنوادي حساب الاشتراكات – وهو من حسابات النتائج – في شكل حساب مراقبة إجمالي يمثل مجموعة أعضاء الجمعية أو النادي باعتبارهم مسئولين عن سداد قيمة الاشتراكات الدورية المنصوص عليها في النظام الداخلي والتي تعتبر ضمن مصادر الدخل للنادي أو الجمعية.

ولأغراض الرقابة على الاشتراكات ومتابعة تحصيلها وتحديد المتأخر منها طرف الأعضاء أو المحصل مقدما يتم إعداد سجل إحصائي بياني يسمى سجل الاشتراكات تخصص فيه صفحة لكل عضو تثبت فيها قيمة الاشتراك عند استحقاقه في الجانب المدين وما يسدد أو يلغى أو يعدم منه يسجل في الجانب الدائن منه حيث يمثل الرصيد المدين في هذا السجل قيمة الاشتراكات المستحقة سواء عن المدة الجارية أو المدة السابقة. أما الرصيد الدائن فيمثل قيمة الاشتراكات المحصلة مقدما ويتم إعداد حـ/ الاشتراكات في دفتر الأستاذ العام و بحيث يتطابق رصيد هذا الحساب مجموع أرصدة الأعضاء من واقع سجل الاشتراكات.

والمثال التالي يوضح ذلك:

مثال (١) :

في ٢٠١٨/١/١ ظهر في ميزانية نادى أعضاء هيئة التدريس بقنا رصيد حـ/ اشتراكات الأعضاء مدينا بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه وبالرجوع إلى سجل الاشتراكات تبين الأتي:

١- عدد أعضاء النادي ١٥٠٠ عضو منهم ١٠٠٠ عضو عامل والباقي أعضاء منتسبون علما بأن قيمة الاشتراك السنوي للعضو العامل ٣٦ جنيه والمنتسب ٢٤ جنيه.

٢- الرصيد المدين الظاهر في بداية العام الاشتراكات الأعضاء عبارة عن:

٥٠ عضو عامل لم يسددوا اشتراكاتهم عن عام ٢٠١٧.

٤٠ عضو عامل لم يسددوا اشتراكات نصف عام ٢٠١٧.

١٠٠ عضو منتسب لم يسددوا اشتراكات عام ٢٠٠٥ منهم ٤٠ عضو لم يسددوا اشتراكات عام ٢٠٠٤ أيضا.

٦٠ عضو عامل قاموا بسداد اشتراكاتهم حتى ٢٠١٨/٦/٣٠.

٣- اتخذ مجلس الإدارة قرارا في بداية شهر فبراير ٢٠١٨ بفصل الأعضاء اللذين تأخروا في السداد لمدة عامين واعتبار اشتراكاتهم ديونا معدومة.

٤- المبالغ المحصلة خلال العام ٢٠١٨ كانت كالأتي:

أ- كافة الاشتراكات المتأخرة من أعوام سابقة ما عدا اشتراكات الأعضاء المفصولين.

ب- المحصل عن عام ٢٠١٨ كالأتي:

- اشتراك العام لعدد ١٠٥٠ عضو عامل وكل الأعضاء المنتسبون ما عدا المفصولون.

- عدد الأعضاء العاملون المنضمون للنادي من ٢٠١٨/١/١ ١٥٠ عضو ولم ينضم أعضاء منتسبون.

- اشتراكات محصلة عن عام ٢٠١٩:

١٠٠ عضو عامل لمدة ٦ شهور مقدما.

٥٠ عضو منتسب لمدة سنة كاملة.

<u>والمطلوب:</u>

إعداد حـ/ الاشتراكات عن عام ٢٠١٨.

الحـــــل :

<u>تمهيد حسابى:</u>

<u>أولا: تحليل قيمة الرصيد المدين للاشتراكات:</u>

اشتراكات مستحقة عن عام ٢٠١٧:

٥٠ عضو عامل × ٣٦ جنيه =	**١٨٠٠ جنيه**
٤٠ عضو عامل × ٣٦ × ٢/١ =	**٧٢٠ جنيه**
١٠٠ عضو عامل × ٢٤ =	**٢٤٠٠ جنيه**
٤٠ عضو منتسب × ٢٤ =	**٩٦٠ جنيه**
إجمالي الاشتراكات المستحقة حتى ٢٠١٨/١/١	**٥٨٨٠ جنيه**

الاشتراكات المحصلة مقدما حتى ٢٠١٩/١/١

٦٠ × ٣٦ × ٢/١ = ١٠٨٠ جنيه

∴ صافي الفرق (وهو الرصيد الظاهر في ١/١) ٤٨٠٠ جنيه

ثانيا: الاشتراكات المحصلة خلال عام ٢٠١٨:

أ- الاشتراكات المتأخرة عدا اشتراكات المفصولين

حيث اشتراكات المفصولين = ٤٠ عضو × سنتين × ٢٤ جنيه

= ١٩٢٠ جنيه وهى ديون معدومة

∴ المحصل = ٥٨٨٠ ــ ١٩٢٠ = ٣٩٦٠

وهو محصل من مستحقات أعوام سابقة

ب- المحصل خلال عام ٢٠١٨:

اشتراك العام لعدد ١٠٥٠ عضو عامل × ٣٦ = ٣٧٨٠٠

اشتراك العام للمنتسبون = ٤٦٠ × ٢٤ = ١١٠٤٠

٤٨٨٤٠

جـ- اشتراكات محصلة مقدما عن عام ٢٠١٩

١٠٠ عضو عامل × ٣٦ × ٢/١ = ١٨٠٠

٥٠ عضو منتسب × ٢٤ = ١٢٠٠

اشتراكات محصلة مقدما ٣٠٠٠

د- الاشتراكات المستحقة عن عام ٢٠١٨:

عدد الأعضاء العاملون = ١٠٠٠ + ١٥٠ عضو جديد منصم = ١١٥٠

المنتسبون = ٥٠٠ ــ ٤٠ عضو مفصول = ٤٦٠

وحيث أن المحصل من اشتراكات الأعضاء العاملون فقط ١٠٥٠ عضو عامل:

∴ هناك اشتراكات مستحقة لعدد ١٠٠ عضو عامل

= ١٠٠ × ٣٦ = ٣٦٠٠ جنيه

هـ- ما يخص العام من اشتراكات:

عاملون = ١١٥٠ × ٣٦ جنيه = ٤١٤٠٠

منتسبون = ٤٦٠ × ٢٤ جنيه = ١١٠٤٠

٥٢٤٤٠

حـ/ الاشتراكات

٤٨٠٠	رصيد ١/١	١٩٢٠	من حـ/ اشتراكات معدومة
٥٢٤٤٠	إلى حـ/ إيرادات ومصروفات	٣٩٦٠	من حـ/ المقبوضات والمدفوعات (المحصل من المستحقات)
		٤٨٨٤٠	من حـ/ المقبوضات والمدفوعات (اشتراكات محصلة عن عام ٢٠٠٦)
٤٠٨٠	رصيد مرحل ١٢/٣١	٣٠٠٠	من حـ/ المقبوضات والمدفوعات (اشتراكات محصلة مقدما)
		٣٦٠٠	من حـ/ اشتراكات مستحقة (حـ/ الأعضاء)
٦١٣٢٠		٦١٣٢٠	

مثال (٢) :

قدمت إليك المعلومات الآتية من واقع سجل الاشتراكات لنادى المهندسين بقنا وذلك خلال عام ٢٠١٧ :

١- عدد أعضاء النادي ١٢٠٠ عضو.

٢- الاشتراك السنوي للعضو الواحد ٤٨ جنيه.

٣- إجمالي الاشتراكات المحصلة خلال عام ٢٠١٧ ٦٠٠٠٠ جنيه.

٤- الاشتراكات المحصلة مقدما في ٢٠١٧/١/١ ٣٠٠٠ جنيه.

٥- الاشتراكات المحصلة مقدما في ٢٠١٧/١٢/٣١ ٦٠٠٠ جنيه.

٦- الاشتراكات المستحقة في ٢٠١٧/١/١ ٢٨٠٠ جنيه.

الحـــــل :

ما يخص العام من الاشتراكات = ١٢٠٠ × ٤٨ ج = ٥٧٦٠٠ جنيه.

ح/ الاشتراكات

٢٨٠٠	رصيد اشتراكات مستحقة ٢٠١٧/١/١	٣٠٠٠	رصيد ١/١ (اشتراكات مقدما)
٥٧٦٠٠	إلى ح/ إيرادات ومصروفات (١٢٠٠ عضو × ٤٨ج)	٦٠٠٠٠	من ح/ المقبوضات والمدفوعات (المحصل خلال العام)
٦٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠١٧/١٢/٣١	٦٤٠٠	رصيد مرحل ٢٠١٧/١٢/٣١
ــــــ	(اشتراكات محصلة مقدما آخر المدة)	ــــــ	(اشتراكات مستحقة آخر العام)
٦٦٤٠٠		٦٦٤٠٠	

- **حساب الإيرادات والمصروفات:**

ذكرنا فيما تقدم نبذه عن أهمية حساب الإيرادات والمصروفات كحساب ختامي تعده الجمعية أو النادي شاملا على جميع إيرادات ومصروفات الدخل المكتسبة خلال سنتها المالية ويحتوى هذا الحساب الختامي على مصادر الموارد الإيرادية وكذلك كافة مصروفات الدخل تفصيلاً. وهو يحل محل حساب الأرباح والخسائر فى المنشآت التجارية ويمثل رصيده أما زيادة الإيرادات على المصروفات ويضاف إلى المال الاحتياطي المتجمع أو العكس ويخصم من فائض الإيرادات السابق تكوينه. وأهم مصادر الموارد الإيرادية للجمعية أو النادي هي كما يلي:

١- الاكتتابات وهى الحصص التي يدفعها مؤسسوا الجمعية أو النادى عند بدء التأسيس.

٢- رسوم الدخول وتدفع مرة واحدة عند بدء اشتراك العضو بالنادى.

٣- الاشتراكات الدورية وتدفع أما مرة واحدة سنويا أو على أقساط شهرية أو ربع سنوية ولقد سبق لنا معالجة كل ما يتعلق بها فى بند مستقل.

٤- الإعانات وتمثل ما تحصل عليه الجمعية أو النادى دوريا من الحكومة أو الهيئات التى تشرف عليها الحكومية ويدخل الإيراد كاملا أما ما يخصم كتمغات وخلافة فيحسب ضمن مصروفات الجمعية أو النادى.

٥- التبرعات سواء من الأعضاء العاملين أو الفخريين أو من الجمهور ويشترط لجمع التبرعات من الجمهور الحصول على تصريح بذلك من الشئون الاجتماعية وأن تجمع التبرعات للجمعيات أو للاتحادات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الشئون الاجتماعية ولا يجوز جمع التبرعات من الجمهور لجمعية يكون نشاطها قاصرا على خدمة أعضائها. وقد تكون التبرعات نقدية أو عينية وقد يتخذ التبرع شكل

طوابع توزع على الجمهور وبواسطة الطلاب وبعض الهيئات المتصلة بالجمهور وقابلة عمولة توزيع تعتبر ضمن التكاليف فى حساب الإيرادات والمصروفات وتعتبر الطوابع المتخلفة بدون توزيع عند نهاية مدة الترخيص عديمة القيمة أما ما يباع منها فيقيد كعهده لدى الموزعيه لحين إتمام التحصيل.

٦- اليانصيب وتتولاه اتحادات جمعيات معينة بذاتها وتوزع حصيلة اليانصيب الصافية بين الجمعيات المشتركة فيه بالنسب التي تقررها وزارة الشئون الاجتماعية لكل منها وإذا بيع لجمعية بذاتها إصدار اليانصيب فقد جرى العرف أن تعهد بهذه العملية لمتعهد يتولى الإصدار والبيع والسحب، تحت رقابة الجمعية وممثل لوزارة الشئون الاجتماعية يحضر عملية السحب ويقدم المتعهد للجمعية حساب مبيع عن كل سحبه شاملا أثمان ما يباع من التذاكر حتى تاريخ السحب مخصوما منها التكاليف وهى:

أ) عمولة الموزعين ويشترك متعهد اليانصيب فى اقتسامها مع الباعة.

ب) تكاليف عملية الطبع.

ج) الجوائز التى تصرف للرابحين حتى نهاية فترة معينة من تاريخ السحب.

د) الرسوم الجمركية عن حصيلة كل سحبه معينة.

وتثبت الجمعية عملية اليانصيب فى دفاترها عندما يصل حساب المبيع كالآتى:

(١)

١٢٠٠		من متعهد اليانصيب
	١٢٠٠	إلى اليانصيب (سحبه رقم .....)

ثمن بيع أوراق اليانصيب عن سحبه رقم .....

(٢)

١٠٠٠		من اليانصيب (سحبه رقم ....)
	١٠٠٠	إلى متعهد اليانصيب

تكاليف سحبه رقم... كما وردت فى حساب المبيع وتفصيلها

	١٢٠	عمولة بواقع ١٠٪
	٨٠	تكاليف عملية الطبع
	٦٠٠	جواز موزعه
	٢٠٠	رسوم مختلفة
٢٠٠		من حـ/ المقبوضات والمدفوعات
	٢٠٠	إلى حـ/ متعهد اليانصيب

الرصيد المطلوب من المتعهد سدد بشيك رقم ...

ويظهر حساب اليانصيب فى دفاتر الجمعية كحساب متاجرة وأرباح وخسائر كما يلى:

حساب اليانصيب سحب بتاريخ .....

جنيه	جنيه	البيان	التاريخ	جنيه	البيان	التاريخ
١٠٠٠		إلى متعهد اليانصيب	بتاريخ حساب المبيع	١٢٠٠	من متعهد اليانصيب	تاريخ حساب المبيع
	٨٠	تكاليف عملية الطبع				
	١٢٠	عمولة بواقع ١٠٪				
	٦٠٠	جوائز موزعة				
	٣٠٠	رسوم				
٢٠٠		إلى الإيرادات والمصروفات	١٢/٣١			
١٢٠٠				١٢٠٠		

٧- الحفلات وسبق شرحها تفصيلا.

٨- التشغيلات وسبق شرحها تفصيلا.

٩- الرحلات وتأخذ حكم الحفلات إذا يدفع العضو اشتراك محدد للجمعية أو النادى مقابل أن تتحمل الأخيرة جميع تكاليف الرحلات من سفر وإقامة وانتقالات وتغذية..الخ. ويعد هذا الحساب كحساب متاجرة وأرباح وخسائر لهذا الوجه من أوجه النشاط.

أما المصروفات الإيرادية الهامة للجمعية أو النادى فهى كما يلى:

١- تكاليف الدور التى تعدها الجمعية للأمومة أو الطفولة أو لتدريب وتأهيل الفتيان والفتيات من ليجار ونور ومياه ومرتبات للمشرفين والإداريين وتغذية النزلاء فيها وأجور الفتيان والفتيات والجوائز التشجيعية لهم...الخ.

٢- القرض الحسن، ويتمثل فى مبالغ تقرض لبعض العائلات الكريمة التى أحنى عليها الدهر ويترك للمقترض حرية سداد القرض أو أى جزء منه فى الوقت الذى يناسبه ولا تعتبر هذه القروض ديونا فعلية عليه المقترض بل هى فى واقع الأمر نوع من التبرعات المستترة اخفيت عجت هذه التسمية حتى لا يجرح شعور المقترضين ويجعل حساب القرض الحسن مدينا بقيمة ما يصرف من قروض خلال السنة دائنا بما يرتد منها ونقل الرصيد فى نهاية السنة إلى حساب الإيرادات والمصروفات.

٣- مصروفات الخدمات الاجتماعية أو الإنسانية أو الرياضية التى تؤديها الجمعية أو النادى للمحتاجين للرعاية لأعضائها كالأسعاف والرعاية الصحية لسكان الأحياء الفقيرة وتعليم المكفوفين وكالألعاب بمختلف صورها فى النوادى.

٤- المصروفات الإدارية للجمعية أو النادى بعد تسويتها بالمصروفات المقدمة والمستحقة.

ويعد حساب الإيرادات والمصروفات شاملا مصادر الموارد الإيرادية وكذلك مختلف مصروفات الدخل تفصيلا ويفضل أن ترتب عناصر الجانبين حسب أهميتها مع ترقيم كل مورد منها وكل مصروف هام بأرقام ثابتة حتى تقوم المقارنة على أساس سليم كما يفضل أن يعد حساب الإيرادات والمصروفات بشكل مقارن للسنة الجارية والسنة السابقة لها.

المال الاحتياطى المتجمع أو فائض الإيرادات:

ظهر لنا عما تقدم أن جميع موارد الجمعية أو النادى سواء من المؤسسين أو من الأعضاء اتخذت شكل اكتتابات أو رسوم دخول أو اشتراكات دورية تعتبر مقبوضات إيرادية تضاف إلى إيرادات الدخل فى حساب الإيرادات والمصروفات.

وتمثل زيادة الإيرادات السنوية على المصروفات والأعباء الدورية فائضا يتجمع سنة بعد أخرى ويفتح له حساب يمثله فى الدفاتر يسمى بحساب المال الاحتياطى المتجمع وهو يمثل الفرق بين أصول الجمعية أو النادى وخصومه ويظهر ضمن الخصوم فى الميزانية، وكما يضاف الفائض السنوى إلى رصيد هذا الحساب يخصم منه زيادة المصروفات على الإيرادات فى الحالة العكسية.

وإذا لـم يقـدم لنـا رصـيد هـذا الحسـاب فـى أول السـنة الماليـة كـان علنـا أن نسـتنتجه باعتباره يمثل الفرق بين الأصول والخصوم لكل من الجمعية أو النادى فى ذلك التاريخ.

وفيما يلى شكل هذا الحساب بدون أرقام:

حساب المال الاحتياطى المتجمع

المبلغ	بيان	المبلغ	بيان
×	زيادة المصروفات على الإيرادات فى نهاية السنة	×	الرصيد فى أول السنة ١/١
×	الرصيد فى نهاية السنة	×	زيادة الإيرادات على المصروفات فى نهاية السنة
×		×	

الميزانية العمومية للجمعية أو النادى:

لا تختلف ميزانية المنشآت غير التجارية عن ميزانية المنشآت التجارية إذ تبين الميزانية فى الحالتين المركز المالى فى تاريخ الاقفال.

ويجب أن ترتب الأصول والخصوم للمنشآت غير التجارية بنفس النظام الذى يتم به ترتيب أصول وخصوم المنشأة التجارية مما يمكن من دراسة الميزانية واستخراج النسب المالية المقارنة سوءا لرأس المال العامل أو لدرجة السيولة وما إليها.

ويتم ترتيب الأصول والخصوم أما تبعاً لسهولة تحويلها إلى نقود أو لصعوبة هذا التحويل حسب النشاط الغالب فى الجمعية أو النادي.

فإذا كان للجمعية دور ومستشفيات تشغل معظم أوجه النشاط رتبت الميزانية بحيث نبدأ بالأصول الثابتة , ثم الأصول المتداولة , فالحسابات المدينة الأخرى . أما إذا كانت الاستثمارات معظمها في شكل نقدية بالخزينة أو البنوك أو غيرها من الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقدية فيجب البدء بالأصول المتداولة أولاً ثم الحسابات المدينة الأخرى وأخيراً الأصول الثابتة وبصفة عامة يجب أن تكشف الميزانية العمومية عن الموقف أو الوضع المالي في تاريخ إعدادها معبرا عنه بالممتلكات والأصول في جانب والالتزامات والخصوم في الجانب الآخر .

تدريبات عملية

التدريب الأول:

فـى أول ينـاير ٢٠١٦ تكونـت جمعيـة مـن أعضـاء بلـغ عـددهم ٥٠٠ عضـو باشتراك سنوى ١٠ج والآتى ملخص عمليات الجمعية عن السنة:

إيرادات:

١- اشتراكات أعضاء عن عام ٢٠١٦ ٥٠٠٠ج وعن عام ٢٠١٧ ٥٠٠ جنيه.

٢- طوابع تبرعات قيمتها الأسمية ٢٠٠٠ ج بلغ ما وزع ممن قيمتها ١٧٥٠ج استلم منها ١٥٠٠ ج والباقى فى ذمه الموزعين وكانت مصاريف الطوابع ١٠٠ جنيه.

٣- حفلة سينمائية قيمة للمساهمة فى زيادة الإيرادات وكان ملخص المقبوضات والمدفوعات كالتالى:

مقبوضات: تذاكر مباعة ٥٠٠ج، مبيعات مرطبات ٩٠ج، تبرعات ٣٠ج.

مدفوعات: تأجير الصالة والفيلم ١٨٠ج، أجور منظمين ٣٥ج، مصاريف متنوعة ٢٥ج.

٤- إعانة من وزارة الشئون الاجتماعية ٥٦٠ج، وتبرعات من المشجعين ١٨٠جنيه.

مصروفات:

أثاث ٥٠٠ج، ملابس ومؤكولات للتلاميذ ٣٠٠ج، إيجار ومياه ١٥٠ج، مصاريف إدارية ٣٨٥ج.

المطلوب:

١- إعداد الحسابات اللازمة لمعرفة صافى الإيراد عن كل نشاط.

٢- إعداد حساب المقبوضات والمدفوعات عن السنة (حساب نقدية).

٣- إعداد حساب الإيرادات والمصروفات عن السنة المنتهية فى ٢٠١٦/١٢/٣١م.

إذا علمت أن:

١- الأثاث يستهلك بمعدل ٥٪ سنوياً.

٢- بلغت المصاريف المستحقة إيجار ومياه ٥٠ج ومصاريف إدارية ٣٠ج.

التدريب الثانى:

تضمنت قائمة المركز المالى لنادى التجارة بسوهاج فى ٢٠١٦/١٢/٣١ قيمة الاشتراكات المستحقة والمقدمة الخاصة بأعضاء النادى كالتالى:

٣٠٠٠جنيه اشتراكات مستحقة

١٠٠٠ جنيه اشتراكات مقدمة

وقد بلغت جملة الاشتراكات المسددة من الأعضاء خلال عام ٢٠١٧ مبلغ ٣٥٨٠٠ج منها ٨٠٠ اشتراكات سددها أعضاء لتسوية مديونياتهم عن سنوات سابقة بالإضافة إلى ٦٠٠ ج دفعها أعضاء أخرين كاشتراكات مقدمة عن عام ٢٠١٨م.

فإذا علمت الآتى:

- يبلغ عدد أعضاء النادى ١٨٠٠ عضو، كما تبلغ قيمة الاشتراك السنوى ٢٠ج للعضو الواحد.

- تأخر ثلاثون عضوا فى سداد الاشتراكات المستحقة عليهم عن أعوام ماضية وقيمتها ١٨٠٠ج، وقد قرر مجلس إدارة النادى سحب العضوية منهم واعتبار ما يستحق عليهم ديونا معدومة تنفيذا للوائح وأنظمة النادى الداخلية.

<u>والمطلوب:</u>

تصوير حساب الاشتراكات عن عام ٢٠١٧.

<u>التدريب الثالث</u>:

فيما يلى بيان بأرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر جمعية أعضاء هيئة التدريس لفرع قنا خلال عام ٢٠١٠م.

<u>أولاً: أرصدة أول المدة:</u>

١٥٠٠٠مبانى، ٨٠٠٠أثاث، ٣٠٠٠أدوات رياضية، ٤٠٠٠معدات وأجهزة كهربائية، ١٩٠٠٠ بنك، ٣٠٠ عهده صندوق المصروفات النثرية، ٥٠ اشتراكات مقدمة، ١٠٠٠ دائنون، ١٥٠٠ بضائع خاصة بالبوفية.

<u>ثانياً: المقبوضات خلال العام:</u>

٥٠٠ رسوم عضوية، ٦٠٠٠ اشتراكات عضوية، ٣٠٠٠ تبرعات، ٢٥٠٠ مقبوضات من موزعى طوابع تبرعات، ٤٠٠ إيراد تليفون، ٦٢٠٠ إيراد رحلات، ٤٥٠٠ إيراد مصاريف، ٧٢٠٠ مبيعات يومية.

<u>ثالثا: المدفوعات خلال العام:</u>

١٢٠٠ أجور ومرتبات، ٢٠٠٠ مصروفات متنوعة، ٢٠٠ تكاليف طبع طوابع تبرعات، ٤٦٠ مصروفات مياه وإنارة وتليفون، ٢٨٠٠ تكلفة أنشطة أجتماعية وثقافية ودينية، ٣٠٠٠ تكاليف رحلات، ٢٩٠٠ تكلفة مصاريف، ٥٠٠٠ تسديدات الدائنون، ١٥٠٠ مدفوعات لصندوق المصروفات النثرية.

فإذا علمت الآتى:

١- تبلغ قيمة الاشتراكات المستحقة عن العام ٨٠ جنيه والاشتراكات المقدمة ١٨٠جنيه.

٢- تبلغ قيمة المصروفات النثرية عن العام ١٦٠٠ج.

٣- بلغت قيمة مشتريات المستلزمات السلعية على الحساب للبوفية ٦٨٠٠ج.

٤- تقدر تكلفة المستلزمات السلعية بالبوفية آخر المدة بمبلغ ٣٨٠٠ج.

٥- تم إصدار طوابع تبرعات قيمتها الأسمية ٣٥٠٠ج رد منها الموزع ما قيمته ٣٠٠ج وحصل على عمولة قدرها ٢٠٠ج، وتأخر عن سداد باقى المستحق عليه، وقد تقرر تكوين مخصص ديون مشكوك فيها بنسبة ٥٪ من قيمة هذه الديون.

٦- تستهلك عقارات الجمعية بمعدل ٢٪ والاثاث وأدوات الرياضة بمعدل ٢٠٪، والأجهزة الكهربية بمعدل ١٠٪.

٧- تبلغ قيمة الاشتراكات المعدومة ٤٠ج.

<u>المطلوب:</u>

إعداد القوائم المالية للجمعية لتوضيح نتائج نشاطها عن عام ٢٠١٠ ومركزها النقدى والمالى فى ٢٠١٠/١٢/٣١م.

التدريب الرابع:

فيما يلى بيان بمفردات مقبوضات ومدفوعات نادى الزراعيين بالأقصر خلال السنة المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١م:

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٦٠٠	رصيد ٢٠١٨/١/١	١٣٢٠	مصروفات إدارية عامة
٨٢٠	اشتراكات عضوية	١٢٠	أجور عمال المشغل
٤٠	رسوم عضوية	٦٠	إيجار مبانى المشغل
٦٠٠	إعانات حكومية	٣٠٠	آلات وماكينات المشغل
٤٠٠	متحصلات من موزعى اليانصيب	٤٠٠	مشتريات مستلزمات للمشغل
٩٦٠	مبيعات منتجات المشغل	٥٠٠	أثاث
٧٠٠	إيراد حفلات	٢٠	مصروفات طبع أوراق يانصيب
٤٨٠	إيراد رحلات	٣٥٠	مصروفات رحلات
٢٤٠	إيراد دار الحضانة	١٣٠	مصروفات دار حضانة
٨٠	إيراد صالة الألعاب	٢٩٥	مصروفات حفلات
٧٢٠	إيراد البوفية والمطعم	٩٥	مصروفات صالات الألعاب
		١٥٠	أجور عمال البوفية والمطعم
		٣٠٠	مشتريات مستلزمات سلعية للبوفية والمطعم
		١٥٠	مصروفات نشاط ثقافى ودينى
		٥٠	مصروفات نشاط اجتماعى وترفيهى
		٢٤٠٠	رصيد ٢٠١٨/١٢/٣١
٦٦٤٠		٦٦٤٠	

وقد قدمت إليك المعلومات الإضافية الآتية:

١- يبلغ عدد أعضاء النادى ٩٠ عضوا، كما تبلغ قيمة الاشتراك السنوى للعضو الواحد عشرة جنيهات.

٢- تبلغ قيمة الاشتراكات المستحقة عن عام ٢٠١٧م (٢٠ج)، كما توجد اشتراكات أخرى مقدمة دفعت خلال عام ٢٠١٧م وتتعلق بعام ٢٠١٨م قيمتها ٥٠ج، كما تبلغ قيمة الاشتراكات المدفوعة مقدما فى عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٩ مبلغ (٢٧٠ج).

٣- سدد موزع أوراق اليانصيب باقى مديونية عن عمليات توزيع الأوراق فى عام ٢٠١٩. وقد بلغت القيمة الأسمية للأوراق المصدرة ٦٠٠٠ج رد الموزع منها أوراق قيمتها ٢٠٠ج، كما تبلغ عمولة التوزيع جوائز اليانصيب خلال العام وقيمتها ١٠٠٠ج ولكنها لم تدفع بعد حتى نهاية العام.

٤- تبلغ قيمة باقى أتعاب الفريق الموسيقى الذى قام بإحياء حفلات النادى ١٥٠ج، وقد سددت هذه المستحقات خلال عام ٢٠١٩ كما اتضح أنه توجد تذاكر حفلات مباعة قيمتها ٤٠٠ج لم تورد قيمتها حتى ٢٠١٨/١٢/٣١، ولا ينتظر تحصيل أكثر من ٣٠٪ من قيمتها.

٥- بلغت قيمة عناصر أصول النادى فى أول يناير ٢٠١٨ ما يلى:

١٠٠٠ منتجات تامة الصنع للمشغل، ١٥٠٠ خامات بالمشغل، ٣٠٠٠ أثاث بالنادى، ١٢٠٠٠ أدوات ومعدات بالبوفية، ١٠٠٠ مستلزمات سلعية بالبوفية.

٦- قدرت تكلفة المنتجات والخامات والمستلزمات فى ٢٠١٨/١٢/٣١ كالتالى:

منتجات تامة خاصة بالمشغل	١٨٠٠ج
خامات ومستلزمات للمشغل	٢٢٠٠ج
مستلزمات سلعية بالبوفية	١٤٠٠ج

٧- تستهلك العقارات بواقع ٥٪ وفيه أصول النادى بواقع ٢٠٪.

المطلوب:

١- تصوير حساب إيرادات ومصروفات عن السنة المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١م.

٢- إعداد قائمة المركز المالى فى ٢٠١٨/١٢/٣١م.

التدريب الخامس:

تكونت فى أول يناير ٢٠١٥، جمعية الرعاية المتكاملة من ١٠٠٠ عضو باشتراك سنوى ٤ جنيهات. وفيما يلى نلخص العمليات التى اجرتها الجمعية خلال عام ٢٠١٥م.

المقبوضات:

٣٨٠٠ج	اشتراكات
١٩٤٠ج	تبرعات
١٢٠٠ج	إعانة من وزارة الشئون الاجتماعية
١٣٠٠ج	ثمن بيع تذاكر حفلة خيرية
٥٤٠٠ج	ثمن بيع أوراق يانصيب، علما بأن الجمعية أصدرت أوراق يانصيب صافى قيمتها الأسمية ٨٠٠٠ج سلمت لأحد الموزعين، وقد رد منها ما قيمته الصافية ٢٠٠٠ج

٣٤٠٠ج ثمن بيع طوابع تبرعات، علما بأن الجمعية أصدرت طوابع صافى قيمتها الأسمية ٥٠٠٠ج سلمت للموزعين وقد رد منها ما قيمته الصافية ١٠٠ج.

١٨٦٠ج إيرادات المطعم.

١٠٠٠٠ج تبرعات لإقامة مبنى للجمعية، علما بأن المحافظة قد تبرعت بقطعة أرض للجمعية تقدر قيمتها بمبلغ ٨٠٠٠ج. لإقامة المبنى عليها.

المدفوعات:

٢٤٠ج مصروفات طبع أوراق اليانصيب وإصدارها.

١٢٠ج مصروفات طبع طوابع التبرعات وإصدارها.

١١٩٠ج جوائز اليانصيب المدفوعة، علما بأن الجوائز التى من حق الجمهور بلغت ٢٠٠٠ج طلب الجمهور منها ما قيمته ١٤٠٠ج فقط دفعت لهم بعد استيفاء الضرائب بواقع ١٥٪، وقد أصبحت الجوائز الباقية من حق الجمعية ودفعت عنها الضرائب المستحقة.

٣٠٠ج ضرائب جوائز اليانصيب بواقع ١٥٪.

١٢٠ج تأجير صالة للحفلة الخيرية.

٢٤٠ج أجور ممثلين ومنظمين للحفلة.

٨٠ج ضريبة الملاهى.

٦٠ج مصروفات نثرية خاصة بالحفلة

٢٦٤٠ج ملابس وأغذية للأطفال ومصروفات عمومية للرعاية.

١٢٨٠ج مصروفات المطعم.

٥٤٠ج مصروفات مياه وإنارة.

٢٤٠ج مصروفات نقل ومواصلات.

٤٠٠ج مصروفات إعداد الأرض والرسومات الهندسية للبناء.

٥٠٠٠ج أثاث

١٥٠٠ج إيجار مكان الجمعية.

٣٢٤٠ج مرتبات.

٦٨٠ج أدوات كتابية وبريد وتليفون.

معلومات جردية:

١- الإيجار الشهرى ١٠٠جنيه

٢- هناك مرتبات مستحقة قدرها ٢٤٠جنيه.

٣- يستهلك الأثاث بواقع ١٠٪ سنويا.

٤- هناك أدوات كتابية باقية قيمتها ٢٨٠ جنيه.

المطلوب:

١- استخراج صافى إيرادات المصادر المختلفة عن طريق تصوير الحسابات اللازمة فى ٢٠١٥/١٢/٣١م.

٢- استخراج رصيد حساب المقبوضات والمدفوعات عن عام ٢٠١٥م.

٣- استخراج نتيجة أعمال الجمعية عن عام ٢٠١٥م.

٤- تصوير الميزانية العمومية فى ٢٠١٥/١٢/٣١م.

التدريب السادس:

قرر نادى أعضاء هيئة التدريس بقنا إقامة مبنى مستقل على قطعة أرض فضاء مهداه إليه من الحكومة.

وقد تلقى تبرعات لتنفيذ هذا الغرض بلغت قيمتها حتى نهاية عام ٢٠١٧ مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه أودعها بنك القاهرة.

وفى خلال عام ٢٠١٦ أقام النادى حفلة ساهرة لكى يتمكن من الحصول على إيرادات أخرى لتغطية تكاليف المبنى وفيما يلى البيانات الخاصة بتلك الحفلة:

المدفوعات:

٢٠٠٠	إيجار المسرح
٨٧٥٠	أجور الفنانين والممثلين
٦٥٠	مطبوعات وجوائز رمزية
٢٢٥٠	مصروفات البوفيه
٦٥٠	مصروفات نثرية و إكراميات
١٨٥٠	ضريبة الملاهى

المقبوضات:

٣٧٠٠٠	ثمن بيع تذاكر الحفلة
٢٥٠٠	ثمن بيع برنامج الحفلة
٥٣٥٠	إيراد البوفيه

فإذا علمت أن مصروفات البناء بلغت خلال عان ٢٠١٥ مبلغ ٢٧٠٠٠ ج، وقد تم البناء بالكامل عام ٢٠١٦م وبلغت تكاليف المبنى الكلية ١١٧٥٠٠ج، كما أن النادى يقوم بإقفال حساباته فى نهاية ديسمبر من كل عام.

والمطلوب:

(أ) تصوير الحسابات اللازمة لإثبات العمليات السابقة وترصيدها فى نهاية عامى ٢٠١٥، ٢٠١٦.

(ب) بيان أثر ما سبق على الحسابات الختامية الخاصة بعامى ٢٠١٥، ٢٠١٦ وعلى قائمتين المركز المالى خلال هاتين السنتين.

التدريب السابع:

فيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر يناير ٢٠١٨ في نادي قنا الرياضي:

- **في ١/١ تم تحصيل اشتراكات قيمتها ١٧٥٠ جنيه نقداً.**
- **في ١/٧ قام النادي بتحصيل ما يلي نقداً: ٥٠٠ جنيه تبرعات، ١٧٥ جنيه رسوم قيد، ٣٧٥ جنيه اشتراكات.**
- **في ١/١٢ تم سحب مبلغ ٢٥٠ جنيه من البنك تم إيداعها في الخزينة.**
- **في ١/١٥ تم دفع المصروفات التالية بشيك : ٣٧٥ جنيه أدوات كتابية، ١٢٥ جنيه اشتراك في الصحف والمجلات، ٥٠٠جنيه تليفون وتلغراف.**
- **في ١/٢٠ تم تحصيل الإيرادات التالية بشيك: ٨٧٥ جنيه إعانات.**
- **في ١/٢٥ تم سحب مبلغ ١٢٥٠ جنيه من الخزينة تم إيداعها بالبنك.**
- **في ١/٣١ تم دفع المصروفات التالية: ١٢٥٠ جنيه إيجار نقداً، ٣٠٠ جنيه نور ومياه بشيك، ٧٥٠ جنيه أجور ومرتبات بشيك.**

فإذا علمت أن رصيد الخزينة والبنك في ٢٠١٨/١/١ كان ١٢٥٠ جنيه، ٣٧٥٠ جنيه على التوالي.

فالمطلوب :

- **إثبات العمليات السابقة في دفتر النقدية التحليلي (وفقاً للطريقة الفرنسية).**
- **القيود الإجمالية بدفتر اليومية العامة.**
- **حساب البنك والخزينة بدفتر الأستاذ العام.**
- **حساب المقبوضات والمدفوعات.**

التدريب الثامن:

فيما يلي العمليات التي تمت بنادي قنا الرياضي خلال العام المنتهي في ٢٠١٧/٢/٣١:

المقبوضات:

٩٥٠٠ ج اشتراكات

٤٨٥٠ ج تبرعات

٣٠٠٠ ج إعانة من المجلس المحلي بسوهاج

٨٥٠٠ ج ثمن بيع طوابع تبرعات علماً بأن الجمعيات أصدرت طوابع قيمتها الاسمية ١٣٠٠٠ ج سُلمت للموزعين، وقد رد منها ما قيمته الاسمية ٣٠٠٠ ج (عمولة الموزعين ٥٪)

٣٢٥٠ ج ثمن بيع تذاكر حفلة خيرية

٩٠٠٠ ج إيرادات البوفيه

٣٠٠٠٠ ج تبرعات لإقامة حمام سباحة تم إيداعها في البنك في حساب خاص

المدفوعات:

٣٠٠ ج مصاريف طبع وإصدار طوابع التبرعات

٣٠٠ ج تأجير صالة للحفلة الخيرية

٦٠٠ ج أجور الممثلين للحفلة الخيرية

٢٠٠ ج ضرائب الحفلة الخيرية

١٥٠ ج مصاريف نثرية للحفلة

٦٦٠٠ ج مصاريف عمومية

١٣٥٠ ج مصاريف مياه ونور

٦٠٠ ج مصاريف سفر وانتقالات

٣٠٠٠ ج مصاريف البوفيه

١٥٠٠٠ ج أثاث

٨٠٠٠ ج أجور ومرتبات

١٧٠٠ ج أدوات كتابية

٣٠٠ ج بريد وتليفون

٤٠٠٠ ج إيجار جراج سيارات بجوار النادي

٥٠٠ ج مصاريف رسوم البناء

١٩٥٠٠ ج مبالغ منصرفة على حمام السباحة

ثانياً: أرصدة في ٢٠١٧/١/١:

١٠٠٠٠٠ ج أراضي

٥٠٠٠٠ ج مباني، مخصص إهلاك المباني ٩٠٠٠ ج

١٠٠٠٠ ج أثاث، مخصص إهلاك الأثاث ٢١٢٥ ج

١٥٣٨٧٥ ج احتياطي راس المال

٥٠٠٠ ج نقدية

ثالثاً: معلومات جردية في ٢٠١٧/١٢/٣١:

- **الإيجار الشهري للجراج ٣٠٠ ج.**
- **الأجور والمرتبات الشهرية ٧٠٠ ج.**
- **يستهلك الأثاث بواقع ٥٪ سنوياً، والمباني تستهلك بواقع ٢٪ وذلك بقسط ثابت.**
- **توجد أدوات كتابية باقية قيمتها ٥٠٠ ج.**
- **عدد أعضاء النادي ١٠٠٠ عضو باشتراك سنوي ١٠ ج.**

المطلوب:

أ- تصوير حسابات الإيرادات المختلفة.

ب- تصوير حـ/ المقبوضات والمدفوعات العادية عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/ ٢٠١٧.

ج- تصوير حـ/ الإيرادات والمصروفات عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

د- تصوير قائمة المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الفصل الخامس

المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط

مقدمة :

تنتهج كثير من المنشآت سياسة الانتاج الكبير وذلك بهدف الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتي تتمثل في الحصول على مدخلات الانتاج بأسعار منخفضه وهو ما يعطيها ميزه تنافسيه من خلال قدرتها على تصريف منتجاتها بأسعار تنافسية. الامر الذي ينطبق على المنشآت التجارية والتي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المبيعات التي تتعامل فيها.

ومن السياسات التي تتبعها المنشآت لزيادة حجم المبيعات هو تبني سياسات بيعيه متنوعة مثل البيع بالأمانة والتي سبق تناولها في الفصل السابق، البيع بالعمولة او السمسرة والبيع بالتقسيط وهو ما سيتم تناوله في الفصل الحالي. ويمكن الإشارة إلى أن نظم البيع بالتقسيط ظهرت لأول مره في مجال العقارات والسلع المعمرة مرتفعة الثمن. الا انه يمكن القول انه نتيجة لزيادة معدلات التضخم فقد امتد نظام البيع بالتقسيط ليشمل جميع المجالات الاقتصادية تقريبا.

فقد وصل الامر ببعض الشركات البريطانية إلى اعطاء عملاء البيع بالتقسيط بعض الحوافز من اجل تشجيعهم على اقتناء منتجاتها. حيث قامت هذه الشركات ببيع السلعة للمشتري على ان يقوم بسداد اول قسط بعد سته أشهر وقد يصل الامر إلى سنه وبعد انتهاء فتره السماح يقوم المشتري بسداد الاقساط المستحقة عليه. وانتشرت هذه السياسات التحفيزية

عبر الشركات التجارية بالدول المختلفة، هذا ويمكن القول ان جزء كبير من مبيعات السيارات والسلع المعمرة في مصر بل وفي الكثير من دول العالم يقوم على نظام البيع بالتقسيط. حيث ان نظم البيع بالتقسيط تشجع العملاء على شراء السلع والتي ليس بمقدورهم شراؤها نقدا.

وفي ضوء ما سبق سيتناول هذا الفصل:

- مفهوم وخصائص البيع بالتقسيط
- المعالجة المحاسبية لعمليات البيع بالتقسيط
- توقف عملاء البيع بالتقسيط عن السداد واسترداد السلعة المباعة

١/ مفهوم وخصائص البيع بالتقسيط:

١/١ مفهوم البيع بالتقسيط:

بداية هناك نوعين من نظم البيع بالتقسيط: الاول يعرف بالبيع بالتقسيط مع الاحتفاظ بحق الملكية او ما يسمي بالبيع الايجاري والثاني يطلق عليه البيع بالتقسيط مع انتقال حق الملكية.

ويقصد بالبيع بالتقسيط مع الاحتفاظ بحق الملكية (البيع الايجاري) قيام البائع ببيع السلعة للمشتري مع قيام المشتري بسداد قيمة هذه السلعة على اقساط دورية. الا ان المشتري لا يصبح مالكا للسلعة المشتراه الا بعد سداد جميع الأقساط،

وتنتقل حيازة السلعة من البائع للمشتري في هذه الحالة بمجرد اتمام العقد.

اما فيما يتعلق بالبيع بالتقسيط مع انتقال حق الملكية فيقصد به ان يقوم البائع ببيع السلعة إلى المشتري على انه يقوم الاخير بسداد قيمه السلعة في شكل اقساط دورية. هذا ويختلف هذا النظام عن النظام السابق من ناحية ان ابرام العقد يترتب عليه انتقال كلا من حيازة السلعة وملكيتها من البائع إلى المشتري مع عدم اشتراط سداد كامل قيمه السلعة.

من البديهي ان تكون اسعار السلع وفقا للبيع بالتقسيط أعلي من الاسعار في ظل البيع النقدي. حيث يقوم البائع بإضافة فائدة نظير قيامه باستلام ثمن بيع السلعة على اقساط وبالتالي حرمانه من الثمن النقدي للسلعة والذي كان يمكن ان يتم إعادة استثماره في مجالات اخري وتحقيق عوائد للبائع.

٢/١ خصائص نظم البيع بالتقسيط:

لا شك ان كل نظام من نظم البيع بالتقسيط التي تم الإشارة اليها مسبقا يتصف ببعض الخصائص التي تميزه عن نظم البيع الأخرى. هذا ويمكن تناول هذه الخصائص لكلا النوعين كالتالي:

أولا: خصائص البيع بالتقسيط مع الاحتفاظ بحق الملكية (البيع الايجارى)

هذا وتتمثل خصائص البيع بالتقسيط مع احتفاظ البائع بحق الملكية او البيع الايجاري فيما يلي:

ان حيازة السلعة تنتقل إلى المشتري بمجرد اتمام العقد او اجراءات البيع

ان السلعة تظل ملكا للبائع ولا تنتقل ملكيتها للمشتري الا بعد قيامه بسداد جميع الاقساط المستحقة عليه. وعلى ذلك فإنه في حاله هلاك السلعة او تلفها قبل قيام المشتري بسداد بعض الاقساط فإن هذه الخسارة تقع على عاتق البائع.

يقوم المشتري بدفع ثمن السلعة مضافا اليه الفوائد على اقساط دوريه. كما قد يقوم المشتري بسداد مقدم للسلعة كما انه قد يبدأ في سداد الاقساط بعد فتره من انتقال حيازة السلعة اليه. حسب سياسات التحفيز التي أشرنا اليها، وجدير بالذكر أن الاقساط التي يتم دفعها بصوره دوريه يمكن ان ينظر اليها

كإيجار للسلعة لحين سداد القسط الاخير وانتقال ملكية السلعة للمشتري.

في حاله توقف المشتري عن سداد أي قسط من الاقساط المستحقة عليه للبائع يجوز للبائع استراد سلعته. هذا وان كان معالجه ذلك تختلف من بلد لأخر وذلك كما يلي:

تنص القوانين في بعض البلدان على انه بمجرد توقف المشتري عن سداد اي قسط عندها يكون من حق البائع استرداد السلعة المباعة. وفي هذه الحالة يتم اعتبار الاقساط المدفوعة بمثابة ايجار للسلعة من الناحية القانونية. الا ان هذه الاقساط ينظر اليها كأقساط من ثمن البيع من الناحية العملية.

يختلف الامر في بعض البلدان الأخرى حيث تنص هذه القوانين على حق البائع في استرداد السلعة المباعة مع قيامه برد الاقساط التي قام المشتري بسدادها. مع احتفاظ البائع بحق المطالبة بالتعويض عن استخدام السلعة.

بلدان اخري تقضي القوانين فيها بقيام البائع بمطالبة المشتري بسداد بقية الاقساط مقابل عدم استرداد السلعة المباعة.

ثانيا: خصائص البيع بالتقسيط مع انتقال حق الملكية :

وتتمثل خصائص البيع بالتقسيط مع انتقال حق الملكية للبائع فيما يلي:

ان السلعة تنتقل حيازتها وملكيتها من البائع للمشتري بمجرد اتمام اجراءات العقد. وعلى ذلك فإنه في حاله هلاك السلعة او تلفها قبل قيام المشتري بسداد بعض الاقساط فإن هذه الخسارة تقع على عاتق المشتري.

يقوم المشتري بدفع ثمن السلعة مضافا اليه الفوائد على اقساط دوريه. كما يقوم المشتري بسداد مقدم للسلعة ثم قد يبدأ في سداد الاقساط بعد فتره من انتقال حيازة السلعة اليه (فترة السماح).

أن الاقساط التي يتم دفعها بصوره دوريه يمكن ان ينظر اليها من الناحية القانونية والعملية كأجزاء من ثمن بيع السلعة وليس ايجارا لها كما هو الحال في نظام البيع الايجاري الذي تم الإشارة اليه في النقطة السابقة.

في حاله توقف المشتري عن سداد اي قسط من الاقساط المستحقة عليه للبائع يكون من حق البائع مطالبه المشتري بسداد الاقساط المستحقة عليه ولكن لا يجوز له مطالبه المشتري باسترداد السلعة كما هو الحال في الطريقة السابقة.

ويجب التنويه ان المعالجة المحاسبية لعمليات البيع بالتقسيط واحده في ظل نظامي البيع الايجاري والبيع بالتقسيط مع

انتقال حق الملكية حيث ان هاتين الطريقتين يتشابهان في الاتي:

انتقال حيازة السلعة من البائع للمشتري

سداد قيمه السلعة على اقساط دورية

ينظر للأقساط المدفوعة باعتبارها أجزاء من ثمن بيع السلعة مضافا اليها فوائد التأخير.

٢/ المعالجة المحاسبية لعمليات البيع بالتقسيط:

يمكن القول ان هناك بعض المشكلات التي تواجه المحاسبين عند التعرض لموضوع البيع بالتقسيط. ومن اهم هذه المشكلات مشكلة صعوبة المقابلة بين الايرادات والمصروفات. فمن المعروف انه لتحديد نتيجة أعمال أية منشأه يجب عمل مقابلة بين إيراداتها ومصروفاتها نهاية كل فترة مالية.

والايرادات هنا يقصد بها الايرادات المحققة فعلا وليست المتوقعة او المستقبلية. وعند تطبيق ذلك على نظام البيع بالتقسيط يتضح ان ثمن بيع السلعة يتم الحصول عليه من المشتري في صوره أقساط دوريه كما سبق انا أشرنا. معني ذلك انتفاء مبدأ تحقق الايراد ومن ثم تكمن المشكلة في كيفية الاعتراف بالإيراد المتحقق من عمليه البيع بالتقسيط. وهنا يكون هناك تساؤل هل يتم الاعتراف بالربح المحاسبي الناتج

عن البيع بالتقسيط بمجرد ابرام عقد البيع اما يتم توزيع هذا الربح على مدي الفترة الزمنية التي يتم فيها التحصيل ومن ثم تحقق الايراد.

من ناحية أخرى يتضمن ثمن بيع السلعة في ظل نظام البيع بالتقسيط شقين اساسيين هما: ثمن البيع النقدي وهو عباره عن تكلفة السلعة مضافا اليها هامش الربح والشق الثاني يتمثل في الفوائد وهي عباره عن فوائد التأخير نتيجة الدفع المؤجل. وتأتي هنا مشكلة أخرى يواجها المحاسبون وهي كيفية الفصل بين هذين الشقين ومعالجتهما فيما يتعلق بنظام البيع بالتقسيط.

وفيما يتعلق بالفوائد الناتجة عن نظام البيع بالتقسيط فهي تتحقق على مدي الفترة الزمنية التي يتم فيها التحصيل. ويتم احتساب هذه الفوائد في نهاية كل فتره على قيمه الدين الى ان يتم سداده. معني ذلك ان الايراد الناتج من الفوائد يتم توزيعه على الفترات المختلفة التي يسدد الدين خلالها. ومن البديهي ان نعلم ان هذه الفوائد لا تعتبر جزءا من مجمل الربح. حيث ان مجمل الربح يتمثل في الفرق بين ثمن البيع النقدي للسلعة وتكلفتها. اما فيما يتعلق بالفائدة فإنها تمثل ما يقوم البائع بإضافته على ثمن البيع النقدي نظير قيامه باستلام ثمن بيع السلعة على اقساط وبالتالي حرمانه من الثمن النقدي للسلعة والذي كان يمكن ان يتم إعادة استثماره في مجالات اخري وتحقيق عوائد للبائع.

ويمكن القول ان هذه الفوائد تعتبر من وجهه نظر المشتري مصروفات ماليه تحمل للحسابات الختامية في الفترات التي يسدد خلال الدين. ويجب التنويه ايضا انه لا يجوز للمشتري ان يقوم بإضافة هذه الفوائد إلى تكلفه الاصل الذي تم شراؤه بالتقسيط. هذا وقد يتم حساب هذه الفائدة على اساس الفائدة المركبة كما انه يمكن حسابها على اساس الفائدة البسيطة.

هذا ويمكن القول ان معالجه الربح الناتج من عمليه البيع بالتقسيط تختلف باختلاف المدخل المحاسبي المستخدم في المعالجة المحاسبية. وفي هذا الصدد فإن هناك ثلاثة مداخل اساسية يستخدمها المحاسبون للاعتراف بالأرباح الناتجة من مبيعات التقسيط. وسيتم تناول هذه المداخل أولا ثم نتطرق لطرق المعالجة المحاسبية فيما يلي:

١/٢ مدخل الاستحقاق المحاسبي:

سبق القول ان اساس الاستحقاق المحاسبي يشير إلى انه لتحديد نتيجة النشاط في اي منشأه يتم عمل مقابله بين ايرادات هذه المنشأة ومصروفاتها. ووفقا لهذا الاساس المحاسبي تحمل الحسابات الختامية بجميع المصروفات التي تخص الفترة التي يتم المحاسبة عنها سواء دفعت هذه المصروفات ام لم تدفع. اما فيما يتعلق بالإيرادات فإن ما يظهر من ايرادات في الحسابات الختامية للمنشأة في نهاية الفترة هو الايرادات التي تخص الفترة سواء حصلت او لم

تحصل على ان يتم تسويه المقدمات والمستحقات في قائمه المركز المالي.

وتظهر المصروفات المقدمة والايرادات المستحقة في قائمة المركز المالي في جانب الأصول، كما تظهر المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة في جانب الالتزامات.

ولا شك ان هذا الاساس يراعي ويأخذ في الاعتبار مبدأ استقلال السنوات المالية للمشروع وهو ما يؤدي إلى التوصل إلى الارباح او الخسائر الفعلية الخاصة بكل فتره ماليه. وبتطبيق هذا الاساس فيما يتعلق بنظام البيع بالتقسيط يمكن القول انه يتم الاعتراف بالربح الاجمالي الناتج عن عمليات البيع بالتقسيط بمجرد اتمام عمليه البيع وابرام العقد.

ويمكن توضيح هذا المدخل بالمثال التالي: بفرض ان إحدى الشركات قامت ببيع سيارة بالتقسيط بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ج وكانت تكلفة هذه السيارة ١٨٠٠٠٠٠ج. وبالتالي فإن ارباح بيع السيارة في هذه الحالة تساوي ٦٠٠٠٠٠ج. ووفقا لأساس الاستحقاق يتم الاعتراف بهذه الارباح في تاريخ اتمام او ابرام عقد البيع.

ويـري اصـحاب هـذا الاتجـاه ان عمليـة البيـع بالتقسـيط فـي هـذه الحالـة يتـوافر فيهـا خصـائص المبيعـات الآجلـة العاديـة. سـواء مـن ناحيـة تسـليم البضـاعة للعمـلاء او اسـتلام جـزء فقـط مـن قيمـه البضـاعة المباعـة أو مـن ناحيـة قيـام العمـلاء بسـداد بـاقي ثمـن البضـاعة فـي وقـت لاحـق. وعلـى الـرغم مـن ذلـك ففـي حالـه المبيعـات الآجلـة العاديـة فـإن الـربح يحسـب بـالفرق بـين ثمـن البضـاعة المباعـة (ولـيس مـا تـم تحصـيله مـن العمـلاء) وتكلفتها.

وعلـى الـرغم مـن سـهوله تطبيـق هـذا الاسـاس مـن الناحيـة النظريـة الا انـه يعـاب عليـه فيمـا يتعلـق بصـعوبة تقـدير الخسـائر التـي قـد تقـع مسـتقبلا نتيجـة عـدم مقـدره البـائع علـى تحصـيل بعض الاقساط او توقف المشتري عن سداد الاقساط الباقية.

٢/٢ مدخل استرداد التكلفة:

قـد تمتـد العقـود التـي تغطـي عمليـات البيـع بالتقسـيط لفتـرات طويلـة إضـافة إلـى ان شـروط البيـع قـد لا تكـون محـدده بشـكل قـاطع. كمـا انـه قـد تكـون هنـاك بعـض الصـعوبات التـي تحـول دون امكانيـه معرفـه او التنبـؤ بـالموقف المـالي لعمـلاء البيـع بالتقسـيط وهـو مـا يصـعب معـه تقـدير المبـالغ المتوقـع تحصـيلها من هؤلاء العملاء.

وفي مثل هذه الحالات يفضل استخدام اسلوب استرداد التكلفة او اسلوب التقسيط المحاسبي في المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط. ووفقا لمدخل او اساس استرداد التكلفة فإن ما يتم تحصيله من اقساط في البداية يمثل استرداد لتكلفه السلعة المباعة واي مبالغ يتم تحصيلها من العملاء بعد استرداد التكاليف تمثل إيرادات صافية. يعني ذلك ان المبالغ المحصلة من سداد الاقساط تعتبر استردادا لتكلفه السلعة او الخدمة ولا يتم حساب او الاعتراف بأية ارباح حتى يتم تغطيه تكلفة السلعة بالكامل. بعد ذلك يصبح كل قسط محصل ربح او ايراد محقق.

ويمكن توضيح هذا الاساس بالمثال التالي: بفرض ان إحدى الشركات قامت ببيع ماكينة بالتقسيط بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج وكانت تكلفة هذه الماكينة ٨٠٠٠٠ج. معني ذلك ان ثمن بيع الماكينة يزيد عن تكلفتها بمقدار ٢٠٠٠٠ج وهو يتمثل في الربح المحاسبي. وفقا لأساس استرداد التكلفة فإنه يتم اعتبار جميع الاقساط التي تحصل في البداية بمثابة استرداد للتكلفة (٨٠٠٠٠ج) إلى ان نصل لمرحله تتساوي فيها الاقساط المحصلة مع التكلفة (الاقساط المحصلة = التكلفة) عندها يتم اعتبار كل قسط محصل بمثابة ربح محقق.

وعلى الرغم من أن المدخل الأول (الاستحقاق المحاسبي) يعاب عليه عدم اخذ الخسائر المتوقعة والناتجة عن عدم تحصيل الاقساط الباقية في الاعتبار، وهو ما يترتب عليه الاعتراف بأرباح لم تتحقق فعلا. فإن مدخل استرداد التكلفة يعاب عليه أيضا التحفظ الشديد في الاعتراف بالأرباح المحققة، والذي يترتب عليه حرمان الفترات الاولي من نصيبها من الارباح، والتي يقتصر فيها الامر على استرداد التكلفة الخاصة بالسلعة المباعة وحجز هذه الارباح للنهاية اي بعد استرداد كامل تكلفه السلعة.

ولا شك ان هذه الطريقة المتحفظة في معالجه الارباح الناتجة من عمليات البيع بالتقسيط يفضل استخدامها إذا كان هناك شك كبير فيما يتعلق بتحصيل الاقساط.

٣/٢ مدخل التقسيط المحاسبي:

يمكن القول ان مدخل او اساس التقسيط المحاسبي يتشابه إلى حد كبير من الاساس النقدي. هذا ويقضي الاساس النقدي بأنه لتحديد نشاط اي منشأه فإن الحسابات الختامية تحمل في نهاية الفترة بجميع المصروفات التي تم دفعها نقدا سوآءا كانت هذه المصروفات تخص الفترة الحالية او الفترة السابقة او الفترة القادمة حيث العبرة هنا بما تم دفعه نقدا او بالتدفق النقدي الخارج. اما فيما يتعلق بالإيرادات فيتم الاعتراف

بـالإيرادات المحصـلة فعـلا سـواء كانـت هـذه الايـرادات تخـص الفترة الحالية او الفترة السابقة او الفترة القادمة.

وفـي ظـل هـذا الاسـاس لا يوجـد مـا يسـمي بالمصـروفات أو الإيـرادات المقدمـة أو المسـتحقة والتـي تظهـر نتيجـة اسـتخدام اسـاس الاسـتحقاق المحاسـبي. وعلـى الـرغم مـن سـهوله تطبيـق هـذا الاسـاس مـن الناحيـة العمليـة الا انـه لا يراعـي او لا يأخـذ في الاعتبار مبدأ استقلال السنوات المالية للمشروع.

وبتطبيـق ذلـك علـى مـدخل او اسـاس التقسـيط المحاسـبي يمكـن القـول انـه وفقـا لهـذه الطريقـة ينظـر إلـى كـل قسـط محصـل يتكـون مـن عنصـرين: عنصـر تكلفـه مسـترد وعنصـر ربـح محقـق وذلـك بنسـبة وجـود هـذين العنصـرين فـي ثمـن البيـع. لا شـك ان هـذه الطريقـة تتلافـي او تعـالج العيـوب التـي تشـوب اسـاس الاسـتحقاق المحاسـبي او اسـاس اسـترداد التكلفـة. حيـث يتميـز هـذا الاسـلوب بتوزيـع الارباـح المحققـة علـى الفتـرات التـي يـتم خلالهـا تحصـيل الاقسـاط وهـو مـا يراعـي مجـددا مبـدأ اسـتقلال السنوات المالية.

ويمكـن القـول ان مـدخل او اسـاس التقسـيط المحاسـبي يحظـى بتأييـد واسـع بـين المحاسـبين. كمـا أننـا نـرى أنـه مـن المبـادئ الأكثـر ملاءمـة لتحقيـق العدالـة فـي توزيـع الأربـاح بـين الفتـرات المالية التي تجرى خلالها عملية التقسيط.

ويمكن توضيح هذا الاساس بالمثال التالي: بفرض ان إحدى الشركات قامت ببيع سيارة بالتقسيط بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ج وكانت تكلفه هذه السيارة ٢٤٠٠٠٠ج. في هذه الحالة يمكن اعتبار الزيادة في ثمن البيع عن التكلفة وقدرها ٦٠٠٠٠ج بمثابة ربح اجمالي مؤجل Deferred Gross Profit. وبطريقه اخري يمكن القول ان تكلفه السلعة تمثل ٨٠٪ من ثمنها وان الربح الاجمالي يمثل ٢٠٪

ومن هنا يمكن القول ان اي مبلغ يتم تحصيله (الأقساط) يوزع بنفس الطريقة ٨٠٪ من هذا المبلغ (٨٠٪ من القسط) يمثل استرداد للتكلفة والباقي (٢٠٪) يعتبر ربح محقق، فإذا تم تحصيل القسط الاول وقدره مثلا ١٠٠٠ج فيعني ذلك ان ٨٠٠ج (ما يعادل ٨٠٪ من مبلغ الـ ١٠٠٠ج) تمثل استرداد للتكلفة والـ ٢٠٠ج الباقية (٢٠٪) تمثل ربح محقق.

ونظرا لشيوع استخدام اساس التقسيط المحاسبي في معالجة عمليات البيع بالتقسيط فسيتم الاعتماد على هذا المدخل في معالجة عمليات البيع بالتقسيط فيما يلي:

أولاً: خطوات تطبيق اساس التقسيط المحاسبى:

يمكــن تلخــيص الخطــوات التــي يــتم اتباعهــا لتطبيــق اســاس التقسيط المحاسبي فيما يلي:

١. اثبات الفرق بين ثمن بيع السلعة وتكلفتها على انه إجمالي الـربح المؤجل ويحسب كالتالي:

مجمل الربح المؤجل = سعر البيع – التكلفة

٢. نسبة الربح المؤجل: وهي نسبة الربح إلـى اجمـالي ثمـن السـلعة والتي من خلالها يتم حساب الربح المحقق بكل قسط يتم تحصيله:

نسبة الربح المؤجل=

(مجمل الربح المؤجل ÷ ثمن المبيعات بالتقسيط) × ١٠٠

٣. مجمل الربح المحقق: يتم حساب مجمـل الـربح المحقـق واثباتـه. ويحسـب مجمل الربح المحقق من الأقساط المحصلة خلال الفترة الجارية:

مجمل الربح المحقق = قيمه القسط المحصل × نسبه الربح المؤجل

ويجب ملاحظه ان مجمل الربح المؤجل يتناقص جزئيـا مـع اسـتمرار تحصيل الاقساط وبالتالي تحقق جزء من هذه الارباح. حيث يتنـاقص مجمل الربح المؤجل بمقدار ذلـك الجـزء المتحقـق. هـذا ويتبقـى فـي نهاية كـل فتـره رصـيد لمجمـل الـربح المؤجـل والـذي يسـاوي نسـبه مجمل الربح مضروبة في الاقساط التي لم تسدد بعد.

ويجب التنويه على ان اساس التقسيط المحاسبي يطبق على الايرادات فقط. اما فيما يتعلق بالمصروفات فيتم الاعتراف بالمصروفات الخاصة بالفترة من اجل تهيئه السلعة للبيع. بمعني اخر فإنه في ظل هذه الطريقة يتم تأجيل الاعتراف بمجمل الربح غير المحقق، بينما يتم الاعتراف بجميع المصروفات التي تخص الفترة سواء دفعت أم لا. وبمعنى أخر يتم اتباع أساس الاستحقاق عند معالجة المصروفات.

كما يلاحظ ان عمليه حساب نسبه مجمل الربح تمثل صعوبة وخاصه بالنسبة للشركات الكبيرة والتي تتعامل في أكثر من سلعه لذا فقد جري العرف المحاسبي على استخراج متوسط لمعدلات مجمل الربح على المبيعات بالتقسيط. ثم يتم تطبيق هذا المتوسط على جميع المبالغ التي يتم تحصيلها من عملاء البيع بالتقسيط.

وأخيرا في ظل هذه الطريقة يجب التفرقة بين مبيعات التقسيط والمبيعات العادية. حيث يتم اثبات ذلك بشكل منفصل. لذلك لا يجوز جمع مبيعات التقسيط والمبيعات العادية في قيد محاسبي واحد. كما انه يجب تخصيص حساب استاذ مستقل لمبيعات التقسيط عن المبيعات العادية. إضافة إلى انه يجب التفرقة بين عملاء البيع بالتقسيط وعملاء البيع الاجل العادي.

ثانيا: قيود اليومية في ظل نظام البيع بالتقسيط:

يمكن توضيح كيفية تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات عمليات البيع بالتقسيط وفقا لأساس التقسيط المحاسبي والتي تتضمن:

اثبات المبيعات بالتقسيط والمبيعات العادية

تحصيل الأقساط

اثبات المدفوعات من المصروفات والمشتريات

قيود الاقفال في نهاية الفترة والاعتراف بالأرباح المحققة

أ: اثبات مبيعات التقسيط

عند قيام المنشأة ببيع بضاعة وفقا لنظام البيع بالتقسيط يتم تسجيل ذلك في دفتر اليومية بجعل حساب مديني مبيعات التقسيط مدينا وحساب مبيعات التقسيط دائنا بنفس القيمة. ويمكن توضيح ذلك بالقيد التالي:

xx		من حـ/المدينين (مبيعات تقسيط لسنه...)	
	xx	الي حـ/المبيعات بالتقسيط	
		اثبات المبيعات بالتقسيط	

وفيما يتعلق بالمبيعات العادية يتم تسجيلها بالقيد التالي:

xx		من حـ/المدينين (مبيعات آجلة عادية)	
xx		من حـ/ الخزينة أو البنك (مبيعات نقدية)	
	xx	الي حـ/المبيعات	
		اثبات المبيعات العادية	

ب: اثبات المتحصلات من عملاء البيع بالتقسيط

عند قيام المنشأة بتحصيل الاقساط المستحقة على عملاء البيع بالتقسيط يتم اثبات ذلك بجعل حساب الخزينة او البنك مدينا بقيمه ما تم تحصيله وحساب مدينين مبيعات التقسيط دائنا وبنفس القيمة وذلك كما يلي:

xx		من حـ/الخزينة او البنك (متحصلات أقساط)	
	xx	الي حـ/المدينين (مبيعات تقسيط لسنه....)	
		اثبات المتحصلات من عملاء التقسيط	

هذا ويجب التنويه انه في حاله وجود عملاء تقسيط من سنوات سابقه وجب الإشارة إلى ذلك في القيد المحاسبي. حيث لا يجوز جمع عملاء تقسيط سنه ٢٠١٦ مع عملاء تقسيط ٢٠١٧ او ٢٠١٨. ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

xx		من حـ/الخزينة او البنك	
		الي مذكورين	
	xx	حـ/المدينين (مبيعات تقسيط لسنه ٢٠١٦)	
	xx	حـ/المدينين (مبيعات تقسيط لسنه ٢٠١٧)	
	xx	حـ/المدينين (مبيعات تقسيط لسنه ٢٠١٨)	

جـ: اثبات المدفوعات المختلفة

لا تختلف المعالجة المحاسبية للمدفوعات من مصروفات أو مشتريات أو سداد المستحقات عما سبق دراسته في مرحلة سابقة وهي كالتالي:

xx		من حـ/المشتريات
	xx	الي حـ/ الخزينة او البنك (مشتريات نقدية)
	xx	حـ/الدائنين (مشتريات أجلة)

سداد كافة أنواع المصروفات من مرتبات وايجار وكهرباء وغيرها،،،

xx		من حـ/ المصروفات،،
	xx	الي حـ/ الخزينة او البنك

د: قيود التسوية والاقفال:

لأغـراض حسـاب نتيجـة انشـطه المشـروع يـتم هنـا اقفـال حسـاب المبيعـات بالتقسـيط فـي حسـاب المتـاجرة والارباـح والخسـائر. مـع ضرورة الاخذ في الاعتبار ان ما يتم اقفاله من مبيعـات التقسـيط هـو التكلفة فقط. يتم كـذلك اثبـات الـربح المؤجـل والـذي يقـدر كمـا سـبق القول بالفرق بين ثمن البيـع السـلعة وتكلفتهـا. ويمكـن توضـيح ذلـك بالقيد التالي:

xx		من حـ/المبيعات بالتقسيط (إجمالي الثمن)
		إلى مذكورين
	xx	حـ/المتاجرة وأ. خ (بالتكلفة فقط)
	xx	حـ/مجمل الربح المؤجل (ثمن البيع - التكلفة)
		إقفـال حسـاب مبيعـات التقسـيط واثبـات الـربح المؤجل

هـ: إثبات مجمل الربح المحقق

سبق الإشارة إلى انه وفقا لأساس التقسيط المحاسبي فإنه ينظر إلى كل قسط محصل باعتباره يتكون من جزئيين هما: تكلفة مستردة وربح محقق. وعلى ذلك يتم اثبات هذا القيد في كل مره يتم فيها تحصيل قسط جديد. ويتم حساب مجمل الربح المحقق بضرب قيمه القسط المحصل في نسبه الربح المؤجل. ويمكن إثبات ذلك كما يلي:

xx		من حـ/مجمل الربح المؤجل (سنه...)	
	xx	الي حـ/مجمل الربح المحقق	
		اثبات مجمل الربح المحقق	

هذا ويجب التنويه انه في حاله وجود ارباح مؤجله من سنوات سابقه وجب الإشارة إلى ذلك في القيد المحاسبي. حيث لا يجوز جمع الارباح المؤجلة لسنوات متتالية معا ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

xx		من مذكورين	
		حـ/مجمل الربح المؤجل (٢٠١٨)	
	xx	حـ/مجمل الربح المؤجل (٢٠١٧)	
	xx	حـ/مجمل الربح المؤجل (٢٠١٦)	
	xx	الي حـ/مجمل الربح المحقق	

و: اقفال مجمل الربح المحقق

يتم في نهاية الفترة المالية تحديد رصيد حساب مجمل الربح المحقق واقفاله في حساب المتاجرة والارباح والخسائر بالقيد التالي:

xx		من حـ/مجمل الربح المحقق	
	xx	الي حـ/المتاجرة وأ. خ	
		اقفال حساب مجمل الربح المحقق	

ثالثا: حسابات الاستاذ فى ظل نظام البيع بالتقسيط:

١. حساب المدينين (مبيعات تقسيط سنه....)

يظهر هذا الحساب الرصيد المنقول من سنوات سابقه ويتم تخفيض هذا الرصيد بالقسط الذي يتم تحصيله ثم ينتقل الرصيد المرحل إلى الفترة القادمة وهكذا إلى ان يقوم هؤلاء المدينين بسداد جميع الاقساط المستحقة عليهم وبالتالي يتم إقفال هذا الحساب. ويجب التنويه ان رصيد هذا الحساب في نهاية كل فترة يظهر في قائمه المركز المالي.

كما أنه لابد من التفرقة بين مديني مبيعات التقسيط للسنوات المختلفة فعلي سبيل المثال لو ان هناك مبيعات تقسيط في ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ يتم تحديد ذلك عند تصوير حسابات الاستاذ.

كما لا يجوز الجمع او الخلط بين مديني المبيعات العادية ومديني مبيعات التقسيط. ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حـ/المدينين (مبيعات تقسيط...)

xx	رصيد اول المدة (رصيد منقول) ٢٠١٥/١/١	xx	من حـ/الخزينة او البنك
		xx	رصيد مرحل ٢٠١٥/١٢/٣١
xx		xx	
xx	رصيد منقول ٢٠١٦/١/١	xx	من حـ/الخزينة او البنك
		xx	رصيد مرحل ٢٠١٦/١٢/٣١
xx		xx	
xx	رصيد منقول ٢٠١٧/١/١	xx	من حـ/الخزينة او البنك
xx		xx	

٢. حساب مجمل الربح المؤجل:

سبق القول انه في ظل اساس التقسيط المحاسبي فإن ثمن بيع السلعة ينقسم إلى عنصرين: عنصر التكلفة وعنصر مجمل الربح المؤجل. كما ذكرنا سابقا فإن رصيد حساب مجمل الربح المؤجل يتناقص جزئيا بمقدار ما يتم تحققه من ارباح ويتم اقفال هذا

الحساب عند تحصيل جميع الاقساط عندها يصبح كامل قيمه الربح المؤجل محققه.

وعند تحصيل اي قسط فإن جزء من قيمه القسط يعتبر استرداد لتكلفه السلعة والجزء الباقي يمثل ربح محقق وهو ما يتم خصمه من رصيد مجمل الربح المؤجل. لابد من التفرقة بين مجمل الربح المؤجل للسنوات المختلفة فعلي سبيل المثال لو ان هناك مجمل ربح مؤجل لسنه ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨ وجب فتح حساب استاذ لكل سنه على حده. ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حـ/ مجمل الربح المؤجل

xx	الي حـ/مجمل الربح المحقق	xx	من حـ/المبيعات بالتقسيط
xx	رصيد مرحل		
xx		xx	
xx	الي حـ/مجمل الربح المحقق	xx	رصيد منقول
xx	رصيد مرحل		
xx		xx	
xx	الي حـ/مجمل الربح المحقق	xx	رصيد منقول
xx		xx	

٣. حساب مجمل الربح المحقق:

وفقا لأساس التقسيط المحاسبي فإن كل قسط يتم تحصيله جزء منه يمثل استرداد لتكلفه السلعة المباعة والجزء الباقي يمثل ربحا محققا. هذا ويتم حساب مجمل الربح المحقق عن طريق ضرب نسبه مجمل الربح المؤجل في قيمه القسط المحصل ثم يتم تجميع الارباح المحققة من كافة الأقساط المحصلة والخاصة بأرباح مؤجله عن سنوات مختلفة في حساب واحد. يرحل رصيد هذا الحساب إلى حساب المتاجرة والارباح والخسائر. ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حـ/مجمل الربح المحقق

xx	الي حـ/المتاجرة وأ.خ	xx	من مذكورين حـ/مجمل ربح مؤجل سنه... حـ/مجمل ربح مؤجل سنه... حـ/مجمل ربح مؤجل سنه...
xx		xx	

٤. حساب المتاجرة والأرباح والخسائر:

مـن المعلـوم ان الهـدف مـن اعـداد حسـابي المتـاجرة والاربـاح والخسائر هو عمل مقابله بين إيرادات بيـع البضـاعة وتكلفتهـا. هـذا وتظهـر مبيعـات التقسـيط فـي الجانـب الـدائن مـن الحسـاب بالتكلفـة بالإضافة إلى رقم مجمل الربح المحقـق. ويأخـذ هـذا الحسـاب الشـكل التالي:

حـ/المتاجرة والارباح والخسائر

xx	رصيد بضاعه اول المدة	xx	من حـ/مبيعات عاديه
xx	الي حـ/المشتريات	xx	مـــن حـــ/مبيعات تقســـيط
xx	الي/م. البيع	xx	مـــن حـــ/مبيعات تقســـيط
xx	الي حـ/م. عموميه	xx	من حـ/مجمل الربح المحقق
		xx	رصيد بضاعه اخر المدة
xx	الي حـ/رأس المال (ربح)	xx	من حـ/رأس المال (خساره)
xx		xx	

مثال (١):

إذا علمت أن المبيعات بالتقسيط الخاصة بسنه ٢٠١٧ بلغت ٤٢٠٠٠٠ج (معدل مجمل الربح ٢٥٪)، وان رصيد حـ/مدينون (مبيعات تقسيط٢٠١٦) مبلغ ٢٠٠٠٠٠ج (معدل مجمل الربح ٣٠٪)، وان المتحصلات النقدية بلغت ١٦٠٠٠٠ج، ٢٥٪ منها خاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٦ والباقي خاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٧.

<u>في ضوء ما سبق اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي:</u>

رصيد حساب مجمل الربح المؤجل الخاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٧ في نهاية سنة ٢٠١٧ هو:

(أ) ٩٠٠٠٠ج (ب) ١٢٠٠٠٠ج

(ج) ٧٥٠٠٠ج (د) لا شئ مما سبق

رصيد حساب مجمل الربح المؤجل الخاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٦ في نهاية سنة ٢٠١٧ هو:

(أ) ٤٠٠٠٠ج (ب) ٤٨٠٠٠ج

(ج) ٦٠٠٠٠ج (د) لا شئ مما سبق

أخذا في الاعتبار جميع البيانات الوارده في البند السابق فإن قيمة مجمل الربح المحقق الذي يظهر في حـ/المتاجره والأرباح والخسائر في نهايه سنه ٢٠١٧ هو:

(أ) ١٢٠٠٠ج (ب) ٣٠٠٠٠ج

(ج) ٤٢٠٠٠ج (د) ٥٢٠٠٠

رصيد حـ/ مدينون تقسيط ٢٠١٦ في نهاية عام ٢٠١٧ هو:

(أ) ١٢٠٠٠٠ج (ب) ١٤٠٠٠٠ج

(ج) ١٦٠٠٠٠ج (د) ٢٠٠٠٠٠٠

الحـــــــل

تمهيد الحل

مجمل ربح مؤجل ٢٠١٧ = مبيعات تقسيط ٢٠١٧ × معدل مجمل الربح لسنة ٢٠١٧

= ٤٢٠٠٠٠ × ٢٥٪ = ١٠٥٠٠٠

مجمل ربح مؤجل ٢٠١٦ = رصيد مدينون مبيعات تقسيط ٢٠١٦ × معدل مجمل الربح لسنة ٢٠١٦

= ٢٠٠٠٠٠ × ٣٠٪ = ٦٠٠٠٠

للوصول إلى مجمل الربح المحقق يتم الاتي

نصيب مبيعات ٢٠١٦ من الأقساط المحصلة= ١٦٠٠٠٠× ٢٥٪ = ٤٠٠٠٠

نصيب مبيعات ٢٠١٧ من الأقساط المحصلة ٧٥٪= ١٦٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠= ١٢٠٠٠٠ وبالتالي:

مجمل الربح المحقق لسنة ٢٠١٦ = القسط المحصل × نسبة مجمل الربح = ٤٠٠٠٠ × ٣٠٪ = ١٢٠٠٠ج

مجمل الربح المحقق لسنة ٢٠١٧ = القسط المحصل × نسبة مجمل الربح = ١٢٠٠٠٠ × ٢٥٪ = ٣٠٠٠٠ج

وبالتالي اجمالي مجمل الربح المحقق في سنة ٢٠١٧=

=١٢٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ = ٤٢٠٠٠ج وهو ما يظهر في حساب المتاجرة وأ. خ لسنه ٢٠١٧ في الجانب الدائن.

بتصوير حـ/ مجمل الربح لكل عام يظهر رصيد أخر الفترة

حـ/مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٧

٣٠٠٠٠	الي حـ/مجمل الربح المحقق	١٠٥٠٠٠	من حـ/المبيعات بالتقسيط ٢٠١٧
٧٥٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠١٧/١٢/٣١		
١٠٥٠٠٠		١٠٥٠٠٠	

حـ/مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٦

١٢٠٠٠	الي حـ/مجمل الربح المحقق	٦٠٠٠٠	رصـــــيد منقـــــول ٢٠١٧/١/١
٤٨٠٠٠	رصـــــيد مرحـــــل ٢٠١٧/١٢/٣١		
٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	

حـ/مجمل الربح المحقق

٤٢٠٠٠	الـي حـــ/المتاجرة وأ.		من مذكورين
		١٢٠٠٠	حـــــ/مجمل ربـــــح مؤجـــــل
		٣٠٠٠٠	حـــــ/مجمل ربـــــح مؤجـــــل سنة٢٠١٧
٤٢٠٠٠		٤٢٠٠٠	

حـ/المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٦)

٢٠٠٠٠٠	رصـــــيد اول المـــــدة	٤٠٠٠٠	من حـ/الخزينة او البنك
		١٦٠٠٠٠	رصـــــيد مرحـــــل ٢٠١٧/١٢/٣١
٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	

مثال (٢):

فيما يلي الأرصدة التي تم استخراجها من دفاتر إحدى الشركات في ٢٠١٧/١٢/٣١

١٠٠٠٠٠ج مديني مبيعات تقسيط عن سنة ٢٠١٥

١٥٠٠٠٠ج مديني مبيعات تقسيط عن سنة ٢٠١٦

معدل مجمل الربح المؤجل عن مبيعات التقسيط لسنة ٢٠١٥ يبلغ ٣٠٪

معدل مجمل الربح المؤجل عن مبيعات التقسيط لسنة ٢٠١٦ يبلغ ٢٥٪ وفيما يلي العمليات التي تمت خلال سنة ٢٠١٧:

١. بلغت المشتريات النقدية ١٨٠٠٠٠ج

٢. مبيعات التقسيط ٢٥٠٠٠٠ج (معدل مجمل الربح المؤجل ٤٠٪)

٣. بلغت المتحصلات النقدية كالتالي:

٥٠٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٥

١٠٠٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٦

١٢٥٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٧

٤. بلغت المدفوعات النقدية خلال سنة ٢٠١٧: ١٠٠٠٠ج مصاريف بيع وتوزيع، ٢٠٠٠٠ج مصروفات عموميه.

٥. بلغت البضاعة الباقية أخر المدة مبلغ ٣٠٠٠٠ج.

المطلوب:

١. اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات التي تمت خلال سنة ٢٠١٧

٢. تصوير حسابات الاستاذ الخاصة بالمدينين ومجمل الربح المؤجل ومجمل الربح المحقق

٣. تصوير حـ/المتاجرة والارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

٤. بيان الاثر على قائمه المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١.

٥. في ضوء الحل اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي:

١/٥ رصيد حساب مجمل الربح المؤجل الخاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٦ في نهاية سنة ٢٠١٧ هو:

(أ) ١٢٥٠٠ج (ب) ٣٠٥٠٠ج

(ج) ٣٧٥٠٠ج (د) لا شئ مما سبق

٢/٥ قيمة مجمل الربح المحقق الذي يظهر في حـ/المتاجرة والأرباح والخسائر في نهاية سنه ٢٠١٧ هو:

(أ) ٢٥٠٠٠ج (ب) ٥٠٠٠٠ج

(ج) ٧٥٠٠٠ج (د) ٩٠٠٠٠

٣/٥ رصيد حساب مجمل الربح المؤجل الخاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٥ في نهاية سنة ٢٠١٧ هو:

(أ) ١٥٠٠٠ج (ب) ١٢٥٠٠ج

(ج) ٣٠٠٠٠ج (د) لا شئ مما سبق

٤/٥ رصيد حـ/ مدينون تقسيط ٢٠١٦ في نهاية عام ٢٠١٧ هو:

(أ) ٥٠٠٠٠ج (ب) ٧٥٠٠٠ج

(ج) ١٠٠٠٠٠ج (د) ١٥٠٠٠٠

٥/٥ قيمة مبيعات تقسيط ٢٠١٧ المرحل لحساب المتاجرة والارباح والخسائر هو:

(أ) ١٠٠٠٠٠ج (ب) ١٥٠٠٠٠ج

(ج) ٢٥٠٠٠٠ج (د) لا شيء مما سبق

٦/٥ إجمالي رصيد مجمل الربح المؤجل يظهر بقائمة المركز المالي بقيمة:

(أ) ٥٠٠٠٠ مدين (ب) ٩٠٠٠٠ مدين

(ج) ٥٠٠٠٠ دائن (د) ٩٠٠٠٠ دائن

الحـــــــــل:

أولا: قيود اليومية:

١٠٠٠٠٠		من حـ/المشتريات	
	١٠٠٠٠٠	الي حـ/الخزينة	
		اثبات المشتريات النقدية	
٢٥٠٠٠٠		من حـ/المدينين (مبيعات التقسيط لسنه ٢٠١٧)	٢٠١٧/١٢/٣١
	٢٥٠٠٠٠	الي حـ/المبيعات بالتقسيط	
		اثبات مبيعات التقسيط عن سنه ٢٠١٧	
٢٧٥٠٠٠		من حـ/الخزينة	٢٠١٧/١٢/٣١
		الي مذكورين	
	٥٠٠٠٠	حـ/المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٥)	
	١٠٠٠٠٠	حـ/المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٦)	
	١٢٥٠٠٠	حـ/المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٧)	
		اثبات المتحصلات من عملاء التقسيط	

		من مذكورين	/١٢/٣١
١٠٠٠٠		حـ/مصروفات بيع وتوزيع	٢٠١٧
٢٠٠٠٠		حـ/مصروفات عموميه	
	٣٠٠٠٠	الي حـ/الخزينة	
		اثبات المصروفات النقدية	

١٨٠٠٠٠		من حـ/المتاجرة وأ. خ	١٢/٣١
	١٨٠٠٠٠	الى حـ/المشتريات	/٢٠١٧
		اقفال حساب المشتريات	
٢٥٠٠٠٠		من حـ/مبيعات تقسيط	١٢/٣١
		الي مذكورين	/٢٠١٧
	١٥٠٠٠٠	حـ/المتاجرة وأ. خ (بالتكلفة)	
	١٠٠٠٠٠	حـ/مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٧	
		اقفال تكلفة مبيعات تقسيط ٢٠١٧ في حساب المتاجرة واثبات مجمل الربح المؤجل الخاص بسنه ٢٠١٧	
		من مذكورين	١٢/٣١
١٥٠٠٠		حـ/مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٥	/٢٠١٧
٢٥٠٠٠		حـ/مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٦	
٥٠٠٠٠		حـ/مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٧	

	٩٠٠٠٠	الي حـ/مجمل الربح المحقق اثبات ما تم تحققه من مجمل الربح المؤجل	
٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	من حـ/مجمل الربح المحقق الي حـ/متاجره وأ. خ اقفـال مجمـل الـربح المحقـق فـي حسـاب المتاجرة	١٢/٣١ /٢٠١٧

٣٠٠٠٠		من حـ/متاجرة وأ. خ الي مذكورين حـ/مصروفات بيع وتوزيع حـ/مصروفات عموميه اقفال المصروفات	١٢/٣١ /٢٠١٧
	١٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠		
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	من حـ/بضاعة أخر المدة الي حـ/متاجره وأ. خ اقفال بضاعه أخر المدة	١٢/٣١ /٢٠١٧
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	من حـ/متاجره وأ. خ الي حـ/رأس المال اقفال صافي الربح في حساب رأس المال	١٢/٣١ /٢٠١٧

ثانيا: حسابات الاستاذ:

حـ/المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٥)

١٠٠٠٠٠	رصـــيد اول المـــدة	٥٠٠٠٠	من حـ/الخزينة او البنك
		٥٠٠٠٠	رصـــــيد مرحـــــل
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

حـ/المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٦)

١٥٠٠٠٠	رصـــيد اول المـــدة	١٠٠٠٠٠	من حـ/الخزينة او البنك
		٥٠٠٠٠	رصـــــيد مرحـــــل
١٥٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠	

حـ/المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٧)

٢٥٠٠٠٠	مبيعات تقسيط ٢٠١٧	١٢٥٠٠٠	من حـ/الخزينة أو البنك
		١٢٥٠٠٠	رصـــــيد مرحـــــل
٢٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠	

حـ/مجمل الربح المؤجل لسنة ٢٠١٥

١٥٠٠٠	الي حـ/مجمل الربح المحقق	٣٠٠٠٠	رصـــيد منقـــول
١٥٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠١٧/١٢/٣١		
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	

حـ/مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٦

٢٥٠٠٠	الي حـ/مجمل الربح المحقق	٣٧٥٠٠	رصـــــيد منقـــــول
١٢٥٠٠	رصـــــــيد مرحـــــــل		
٣٧٥٠٠		٣٧٥٠٠	

حـ/مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٧

٥٠٠٠٠	الـي حـــ/مجمل الـربح المحقق	١٠٠٠٠٠	مـن حـــ/المبيعات تقسـيط ٢٠١٧
٥٠٠٠٠	رصـــــيد مرحـــــل ٢٠١٧/١٢/٣١		
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

حـ/مجمل الربح المحقق

٩٠٠٠٠	الي حـ/المتاجرة وأ. خ	٩٠٠٠٠	من مذكورين حـ/مجمل ربح مؤجل سنة٢٠١٥ حـ/مجمل ربح مؤجل سن٢٠١٦ حـ/مجمل ربح مؤجل سنة٢٠١٧
٩٠٠٠٠		٩٠٠٠٠	

ثالثا: حساب المتاجرة والارباح والخسائر :

حـ/المتاجرة وأ. خ

١٨٠٠٠٠	الي حـ/المشتريات	١٥٠٠٠٠	من حـ/مبيعات تقسيط سنة ٢٠١٧ (التكلفة)
٣٠٠٠٠	الي/مذكورين	٩٠٠٠٠	من حـ/مجمل الربح المحقق
		٣٠٠٠٠	رصيد بضاعه اخر المدة
٦٠٠٠٠	لي حـ/رأس المال (ربح)		
٢٧٠٠٠٠		٢٧٠٠٠٠	

رابعا: الاثر على قائمه المركز المالى فى ٢٠١٧/١٢/٣١

قائمه المركز المالي في ٢٠١٧/١٢/٣١

		٦٠٠٠٠	اصول متداوله		صافي الربح
			مدينون (مبيعات تقسيط)		
	٥٠٠٠٠		عن سنه ٢٠١٥		مجمل ربح مؤجل
	٥٠٠٠٠		عن سنه ٢٠١٦	١٥٠٠٠	عن سنه ٢٠١٥
٢٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠		عن سنه ٢٠١٧	٢٥٠٠٠	عن سنه ٢٠١٦
٣٠٠٠		٩٠٠٠٠	بضاعه اخر المدة	٥٠٠٠٠	عن سنه ٢٠١٧

ملاحظات على الحل:

تم تحديد مجمل الربح المؤجل الخاص بالسنوات ٢٠١٥ و٢٠١٦ كالتالي:

- **مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٥ =**

رصيد المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٥) × نسبه مجمل الربح لسنه ٢٠١٥=١٠٠٠٠٠ × ٣٠٪ = ٣٠٠٠٠ج

- **مجمل الربح المؤجل لسنه ٢٠١٦ =**

رصيد المدينين (مبيعات تقسيط ٢٠١٦) × نسبه مجمل الربح لسنه ٢٠١٦=١٥٠٠٠٠ × ٢٥٪ = ٣٧٥٠٠ج

٢. تم تحديد مجمل الربح المحقق لسنوات ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ كالتالي:

مجمل الربح المحقق لسنة ٢٠١٥ = القسط المحصل × نسبة مجمل الربح = ٥٠٠٠٠ × ٣٠٪ = ١٥٠٠٠ج

٠مجمل الربح المحقق لسنة ٢٠١٦ = القسط المحصل × نسبة مجمل الربح = ١٠٠٠٠٠ × ٢٥٪ = ٢٥٠٠٠ج

مجمل الربح المحقق لسنة ٢٠١٧ = القسط المحصل × نسبة مجمل الربح =١٢٥٠٠٠ × ٤٠٪ = ٥٠٠٠٠ج

وبالتالي اجمالي مجمل الربح المحقق في سنة ٢٠١٧=

=١٥٠٠٠ + ٢٥٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ = ٩٠٠٠٠ج وهو ما يظهر في حساب المتاجرة وأ. خ لسنه ٢٠١٧ في الجانب الدائن.

٣/ توقف عملاء البيع بالتقسيط عن السداد واسترداد السلعة المباعة

من المعلوم ان البيع بالتقسيط قد ينطوي على بيع بضاعة او اداء بعض الخدمات. هذا ومن البديهي ان نعلم انه في حاله بيع الخدمات فإنه لا يوجد ما يمكن استرداده في حاله توقف العميل عن سداد باقي الأقساط المستحقة عليه. ويسري نفس الكلام إذا كانت السلعة المباعة بالتقسيط ليس لها اي قيمة يمكن استردادها في حاله توقف العميل عن السداد.

وقد سبق الإشارة إلى انه في ظل اساس التقسيط المحاسبي فإن ثمن بيع السلعة ينقسم إلى عنصرين: العنصر الاول التكلفة والعنصر الثاني يتمثل في، مجمل الربح المؤجل الذي يتم تحققه جزئيا بمرور الوقت وذلك بنسبه من قيمه الاقساط المحصلة. حيث ان كل قسط محصل جزء منه يمثل استرداد للتكلفة السلعة المباعة والباقي يمثل ما تم تحققه من ارباح. ويترتب على استرداد السلعة المباعة ما يلي:

الغاء رصيد مديني المبيعات بالتقسيط واستبعاد مجمل الربح المؤجل المرتبط بهذا المبلغ (المرتبط بالأقساط غير المحصلة)

يتم تسجيل البضاعة المستردة بسعر السوق ويعتبر الفرق بين سعر السوق او قيمتها البيعية وقيمه الاقساط غير المحصلة ربحا لعمليه الاسترداد في حاله إذا كانت قيمتها البيعية أكبر من الاقساط غير المحصلة وخسارة في حاله العكس.

وفيما يلي الخطوات التي يتبعها البائع لمعالجة توقف بعض عملاء التقسيط عن السداد واسترداد السلعة المباعة:

١. تحديد قيمه الاقساط غير المحصلة المستحقة على العميل المتوقف عن السداد من تاريخ توقفه عن السداد وحتى تاريخ اخر قسط.

٢. تحديد مجمل الربح المؤجل الذي يخص الاقساط غير المحصلة وذلك باستخدام نسبه مجمل الربح التي تخص السنة التي تم فيها البيع. يتم استبعاد قيمه مجمل الربح المؤجل من قيمه الدين المستحق على العميل.

٣. اثبات قيام عملاء التقسيط بسداد أية مبالغ عند استرداد السلعة.

٤. إذا دفعت المنشأة اي مصروفات صيانة على السلعة المستردة فإن هذه المصروفات تضاف على تكلفتها. ومن هنا فإن تكلفه السلعة المستردة = قيمه الاقساط غير المحصلة + ما تم انفاقه من مصروفات على السلعة المستردة لإعدادها للبيع.

٥. تقدير سعر السوق أو القيمة البيعية للسلعة المستردة.

١/٣ قيود اليومية اللازمة لإثبات توقف عملاء التقسيط عن السداد واسترداد السلعة:

عند اثبات استرداد السلعة يفتح حساب للسلعة المستردة يكون مدين بقيمتها السوقية، وحساب مجمل الربح مدين بما يخص السلعة المستردة من أرباح مؤجلة كما يجعل حساب مديني التقسيط دائن بالأقساط غير المحصلة:

		من مذكورين	
xx		حـ/السلعة المستردة (بالقيمة السوقية)	
xx		حـ/مجمل الربح المؤجل	
Xx		حـ/خسارة السلعة المستردة	
	xx	الي حـ/المدينين (مبيعات تقسيط سنه....)	

وإذا تم بيع السلعة المستردة سواء خلال نفس الفترة او في فترة تاليه فيتم اثبات عمليه البيع وما يترتب عليها من ربح او خسارة.

في حاله عدم تمكن البائع من استرداد السلعة المباعة هنا يتم اعتبار الفرق بين رصيد العملاء (الاقساط غير المحصلة) ومجمل الربح المؤجل بمثابة ديون معدومة وهو ما يتضح من القيد التالي:

ثم يتم اقفال الديون المعدومة باعتبارها خسارة في حساب الارباح والخسائر.

xx		من حـ/أ. خ	
	xx	الي حـ/ ديون معدومة	

وفي حاله استرداد السلعة مع عدم وجود قيمه سوقيه لها. هنا يتم اعتبار قيمه السلعة المستردة بمثابة خسارة ويتم اقفالها في حساب الارباح والخسائر وذلك بالقيد التالي:

xx		من حـ/أ. خ	
	xx	الي حـ/السلعة المستردة	

مثال (٣):

افترض في المثال السابق (رقم ٢) ان أحد عملاء البيع بالتقسيط في سنه ٢٠١٥ توقف عن سداد باقي الاقساط المستحقة عليه وقدرها ٢٠٠٠٠٠ج. علما بأن القيمة السوقية للسلعة المستردة تبلغ ٩٠٠٠٠ج.

المطلوب: اثبات عمليه الاسترداد في دفاتر الشركة البائعة.

الحـــــــــــــل:

<u>تمهيد حسابى:</u>

حساب الارباح او الخسائر الناتجة عن توقف العميل عن السداد واسترداد السلعة المباعة

الاقساط المستحقة على العميل =	**٢٠٠٠٠٠ج**
يطرح: مجمل الربح المؤجل = ٢٠٠٠٠٠ × ٣٠٪ =	**٦٠٠٠٠**
تكلفة السلعة المستردة	**١٤٠٠٠٠**
يطرح: القيمة السوقية	**٩٠٠٠٠**
اذن خسائر عمليه الاسترداد =	**٥٠٠٠٠**

قيـود اليوميـة اللازمـة لإثبـات توقـف عمـلاء التقسـيط عـن السـداد واسترداد السلعة:

		من مذكورين	
٩٠٠٠٠		حـ/السلعة المستردة (بالقيمة السوقية)	
٦٠٠٠٠		حـ/مجمل الربح المؤجل	
٥٠٠٠٠		حـ/خسارة السلعة المستردة	
	٢٠٠٠٠٠	الـي حـ/المدينين (مبيعـات تقسـيط سـنة ٢٠١٥)	
		اثبات استرداد السلعة والغاء مجمـل الـربح الخـاص بهـا واثبـات خسـائر عمليـة الاسترداد	
٥٠٠٠٠		من حـ/أ. خ	
	٥٠٠٠٠	الي حـ/خسارة السلعة المستردة	
		إقفال خساره الاسترداد في حـ/أ.خ	

تدريبات عملية

التدريب الاول :

إذا علمت أن المبيعات بالتقسيط الخاصة بسنه ٢٠١٨ بلغت ١٢٦٠٠٠٠ج (معدل مجمل الربح ٢٥٪)، وان رصيد حـ/مدينون (مبيعات تقسيط٢٠١٧) مبلغ ٦٠٠٠٠٠ج (معدل مجمل الربح ٣٠٪)، وان المتحصلات النقدية بلغت ٤٨٠٠٠٠ج، ٢٥٪ منها خاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٦ والباقي خاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٨.

في ضوء ما سبق اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي:

رصيد حساب مجمل الربح المؤجل الخاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٨ في نهاية سنة ٢٠١٨ هو:

(أ) ٢٦١٠٠٠ج (ب) ٢٤٥٠٠٠ج (ج) ٢٢٥٠٠٠ج (د) لا شئ مما سبق

رصيد حساب مجمل الربح المؤجل الخاص بمبيعات تقسيط ٢٠١٧ في نهاية سنة ٢٠١٨ هو:

(أ) ١٢٤٠٠٠ج (ب) ١٤٤٠٠٠ج (ج) ١٠٤٠٠٠ج (د) لا شئ مما سبق

أخذا في الاعتبار جميع البيانات الوارده في البند السابق فإن قيمة مجمل الربح المحقق الذي يظهر في حـ/المتاجره والأرباح والخسائر في نهايه سنه ٢٠١٨ هو:

(أ) ٣٦٠٠٠ج (ب) ٩٠٠٠٠ج (ج) ١٢٦٠٠٠ج

(د) لا شئ مما سبق

رصيد حـ/ مدينون تقسيط ٢٠١٧ في نهاية عام ٢٠١٨ هو:

(أ) ٣٢٠٠٠٠ج (ب) ٤٨٠٠٠٠ج (ج) ٥٢٠٠٠٠ج

(د) لا شيء مما سبق

<u>التدريب الثاني</u> :

فيما يلي الأرصدة التي تم استخراجها من دفاتر إحدى معارض بيع السيارات في ٢٠١٨/١٢/٣١

١٠٠٠٠٠٠ج مديني مبيعات تقسيط عن سنه ٢٠١٦

١٥٠٠٠٠٠ج مديني مبيعات تقسيط عن سنه ٢٠١٧

معدل مجمل الربح المؤجل عن مبيعات التقسيط لسنه ٢٠١٦ يبلغ ٢٥٪

معدل مجمل الربح المؤجل عن مبيعات التقسيط لسنه ٢٠١٧ يبلغ ٣٥٪

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال سنه ٢٠١٨:

١. بلغت المشتريات النقدية ١٦٠٠٠٠٠ج

٢. مبيعات التقسيط ٢٦٠٠٠٠٠ج (معدل مجمل الربح المؤجل ٤٠٪)

٣. بلغت المتحصلات النقدية كالتالي:

٦٠٠٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٦

٩٠٠٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٧

١٣٠٠٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٨

٤. بلغت المدفوعات النقدية خلال سنة ٢٠١٨: ٣٨٠٠٠ج مصاريف بيع وتوزيع و٣٢٠٠٠ج مصروفات عموميه.

٥. بلغت البضاعة الباقية اخر المدة مبلغ ٤٠٠٠٠٠ج.

المطلوب:

١. اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات التي تمت خلال سنة ٢٠١٨

٢. تصوير حسابات الاستاذ الخاصة بالمدينين ومجمل الربح المؤجل ومجمل الربح المحقق

٣. تصوير حـ/المتاجرة والارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤. بيان الاثر على قائمه المركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١

التدريب الثالث :

فيما يلي قائمه المركز المالي الخاصة بإحدى شركات الأجهزة المعمرة في ٢٠١٨/١/١

	اصول متداوله	٨٠٠٠٠٠	دائنون
٨٠٠٠٠٠	خزينة	٤٥٦٠٠٠	مجمل ربح مؤجل لسنة ٢٠١٧
٢٠٠٠٠٠٠	مخزون		
٣٠٠٠٠٠	مدينون (مبيعات عاديه)	١٤٠٠٠٠	مجمل ربح مؤجل لسنة ٢٠١٦
١٢٠٠٠٠٠	مدينون (مبيعات تقسيط ٢٠١٦)	٢٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٤٠٠٠٠٠	مدينون (مبيعات تقسيط ٢٠١٧)	١٣٠٤٠٠٠	ارباح محتجزة
٢٣٥٠٠٠٠		٢٣٥٠٠٠٠	

هذا وقد تمت العمليات الأتية خلال السنة المالية ٢٠١٨:

١. بلغت المبيعات العادية ٦٠٠٠٠٠٠ج منها ١٦٠٠٠٠٠ج على الحساب

٢. المبيعات بالتقسيط ٣٠٠٠٠٠٠ج (معدل مجمل الربح ٤٠٪)

٣. بلغت المشتريات ٥٨٠٠٠٠٠ج على الحساب

٤. بلغت المتحصلات النقدية كالتالي:

١٦٠٠٠٠٠ج من مدينين عن مبيعات عادية

١٦٠٠٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٨

٢٠٠٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٧

١٨٠٠٠٠ج متحصلات اقساط عن مبيعات ٢٠١٦

٥. بلغت المدفوعات النقدية خلال سنة ٢٠١٨:

٦٠٠٠٠٠ج دائنين

٢٠٠٠٠ج مصاريف بيع وتوزيع

٤٠٠٠٠ج مصروفات عمومية.

٦. بلغت البضاعة الباقية اخر المدة مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ج.

٧. معدل مجمل الربح لسنه ٢٠١٧ و٢٠١٦ هو ٣٠و ٣٥٪ على التوالي.

<u>المطلوب:</u>

١. اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات التي تمت خلال سنة ٢٠١٨.

٢. تصوير حسابات الاستاذ الخاصة بالمدينين ومجمل الربح المؤجل ومجمل الربح المحقق.

٣. تصوير حـ/المتاجرة والارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤. في ضوء حل المطلوب السابق اختر الإجابة الصحيحة لما يلي:
١) في ضوء إجمالي المتحصلات السابقة فإن حساب الخزينة يظهر مدين بقيود اليومية بمبلغ:

(أ) ٣٢٠٠٠٠٠ج (ب) ٣٣٨٠٠٠٠ج

(ج) ٣٥٨٠٠٠٠ج (د) لا شيء مما سبق

٢) قيمة الربح المؤجل لمبيعات تقسيط ٢٠١٨ هو:

(أ) ١٢٠٠٠٠ج (ب) ٣٢٠٠٠٠ج

(ج) ١٢٠٠٠٠٠ج (د) لا شيء مما سبق

٣) الربح المحقق من متحصلات أقساط عام ٢٠١٦ هو:

(أ) ٦٠٠٠٠ج (ب) ٦١٠٠٠ج

(ج) ٦٣٠٠٠ج (د) ١٨٠٠٠٠ج

٤) في ضوء اعدادك لحسابات الأستاذ فإن الرصيد المرحل في ٢٠١٨/١٢/٣١ لحساب مدينون تقسيط ٢٠١٦:

(أ) ٢٠٠٠٠٠ج (ب) ١٠٢٠٠٠٠ج

(ج) ١٤٠٠٠٠٠ج (د) ١٤٢٠٠٠٠

٥) الرصيد المرحل في ٢٠١٨/١٢/٣١ لحساب مجمل ربح مؤجل ٢٠١٧ هو:

(أ) ٦٠٠٠٠ج (ب) ٤٥٦٠٠٠ج

(ج) ٥٩٦٠٠٠ج (د) ٣٩٦٠٠٠ج

٦) الرصيد المرحل في ٢٠١٨/١٢/٣١ لحساب مجمل ربح مؤجل ٢٠١٨ هو:

(أ) ٥٦٠٠٠٠ج (ب) ٦٤٠٠٠٠ج

(ج) ٧٦٠٠٠٠ج (د) لا شيء مما سبق

٧) قيمة مجمل الربح المحقق الذي يظهر في حـ/المتاجرة والأرباح والخسائر في نهايه سنة ٢٠١٨ هو:

(أ) ١٢٣٠٠ ج (ب) ٦٤٠٠٠٠ج

(ج) ٧٦١٠٠٠ ج (د) ٧٦٣٠٠٠ج

٨) صافي نتيجة النشاط لعام ٢٠١٨ والتي تقفل في حساب رأس المال هي:

(أ) ٢٦٠١٠٠٠ ج (ب) ٢٧٠٠٣٠٠ ج

(ج) ٢٧٠٣٠٠٠ ج (د) ٢٧٦٣٠٠٠ج

التدريب الرابع :

افترض في التمرين السابق (رقم ٣) ان أحد عملاء البيع بالتقسيط في سنه ٢٠١٦ توقف عن سداد باقي الاقساط المستحقة عليه وقدرها ٤٠٠٠٠٠ج. علما بأن القيمة السوقية للسلعة المستردة تبلغ ٢٢٠٠٠٠ج.

المطلوب: اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي:

صافي تكلفة السلعة المستردة يساوي:

(أ) ١٤٠٠٠٠ (ب) ١٦٠٠٠٠

(ج) ٢٢٠٠٠٠ (د) ٢٦٠٠٠٠

خسارة السلعة المستردة تساوي:

(أ) ٤٠٠٠٠ (ب) ٦٠٠٠٠

(ج) ١٤٠٠٠٠ (د) لا شيء مما سبق

الفصل السادس

المحاسبة عن عمليات التأجير التمويلي

مقدمة :

تقتنى الوحدات الاقتصادية في العادة الأصول اللازمة لمباشرة أنشطتها المختلفة عن طريق الشراء من المصادر المختلفة سواء نقداً أو بطريق الائتمان (الأجل). وتتطلب مثل هذه الأحوال ضرورة توافر الأموال اللازمة لعملية الشراء. هذا ومن المصادر التقليدية لتوفير الأموال هي أموال الملاك من خلال إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال وكذلك رأس المال المقترض. سواء كان عن طريق القروض العادية أو إصدار السندات.

وأيا ما كانت الطريقة المستخدمة لتوفير الأموال، فإن مثل هذا الأسلوب عادة ما تتحمل الوحدة الاقتصادية الكثير من النفقات الخاصة بخدمة الديون. كما أن الحصول على الأصول الإنتاجية بالطرق التقليدية يترتب عليه حبس موارد الوحدة الاقتصادية في صورة أصول ثابتة تتطلب مدة ومنية طويلة لتحويلها إلى نقدية سائلة لمواجهة النفقات الدورية العاجلة للوحدة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تجميد موارد المنشأة في صورة أصول بترتب عليه التأثير على المركز النقدي للمنشاة (السيولة النقدية)

وكنتيجة لما سبق، فقد تمخض الفكر الإداري عن العديد من طرق التمويل والتى بمقتضاها يمكن للوحدة الاقتصادية الحصول على الأصول الإنتاجية واستغلالها ف عمليات الإنتاج دون سداد قيمتها الكاملة في تاريخ الاقتناء. ومن أهم هذه الأساليب الحصول على الأصول الإنتاجية عن طريق التأجير.

وسوف تتناول الدراسة في هذا الفصل الإطار العام لموضوع المحاسبة عن الأصول المؤجرة بطريقة العقود طويلة الأجل من خلال ما يلي:

- طبيعة التأجير التمويلي.
- المعالجة المحاسبية لتأجير الأصول.

١/ طبيعة التأجير التمويلي :

أثبت الواقع العملي أن مشكلة التمويل تعتبر من أهم المعضلات التي تواجه معظم الوحدات الاقتصادية والتي ربما تعتبر حائلاً دون إنشاء الوحدات الاقتصادية بالحجم الاقتصادي الملائم. وللقضاء على مثل هذه المشكلة فقد ظهر العديد من الصور والأشكال المختلفة للتمويل، والتي أهمها التمويل العيني بهدف توفير ما يلزم الوحدات الاقتصادية من أصول إنتاجية، والتمويل العيني لا يترتب عليه دفع ثمن الأصول الإنتاجية بالكامل، خصوصاً في حالة عجز مصادر التمويل المتاحة لدى الوحدة الاقتصادية أو أن ذلك سوف يترتب علية تجميد جزء كبير من رأسمالها.

وهناك تزايد مستمر من قبل الوحدات الاقتصادية على مستوى العالم تأجير الأصول، خصوصاً في حالة الأصول باهظة الثمن. فعلى سبيل المثال تقوم شركات الطيران بتأجير الطائرات على نطاق واسع من مصانع الطائرات المدنية ولمدد طويلة قد تصل إلى ثلاثين عاماً.

وتحتاج عمليات التمويل العيني إلى ترتيبات معينة بين الأطراف المشتركة والتي ينتج عنها انتقال حق استخدام الأصول إلى الوحدات الاقتصادية التي تم توفير الأصول لصالحها خلال فترة زمنية معينة باعتبارها مستأجرة لها، وتظل ملكية المال المؤجر، والذي عليه عبء تكوين أو توفير التمويل اللازم لشراء الأصول، وفى المقابل يتحمل المستأجر قيمة إيجار محددة مقابل استعمال وحيازة الأصول خلال المدة المتفق عليها. مثل هذه الترتيبات الخاصة بالتمويل العيني قد تم بلورتها وصياغتها فيما يعرف بنظام التأجير التمويلي.

وعقد التأجير عبارة عن اتفاق بين طرفين، الطرف الأول ويسمى المؤجر Lessor وهو في العادة مالك المال موضوع التأجير،

والطرف الثاني يسمى المستأجر lessee وهو الطرف الذى يرغب في استئجار الأصل بعد الحيازة .

ويمثل نظام التأجير التمويلي مكانة هامة ومتميزة بين عملية الملكية التامة للأصول الإنتاجية ومجرد تأجيرها إيجاراً عادياً مقيد الأجل. فوفقاً لعقد التأجير يكون للمستأجر حق حيازة واستعمال الأصل في الغرض المخصص له طوال مدة العقد مقابل التزامه بدفع مبلغ الإيجار المحدد طبقاً للعقد، إضافة على تحمله كافة مصاريف تشغيل الأصل في حملته الإنتاجية.

١/١ الدوافع وراء تأجير الأصول الإنتاجية :

هناك العديد من الأسباب العلمية التي دعت منظمات الأعمال إلى تفضيل تأجير وحيازة الأصول الإنتاجية بدلاً من شراء وتملك مثل هذه الأصول والتي أدت إلى تفضيل تأجير وحيازة الأصول الإنتاجية بدلاً من شراء وتملك مثل هذه الأصول ومن أهمها أن تأجير الأصول يوفر للوحدة الاقتصادية المميزات التالية:

١- تجنيب المنشأة الإنفاق الرأسمالي الضخم :

يجنب التمويل العيني أو التأجير المنشأة مشقة تدبير أموال ضخمة لاستثمارها في الأصول الإنتاجية عند الشراء لأنه في ضوء التأجير تقوم المنشأة المستأجرة بدفع إيجار دوري إلى المالك أو الشركة المؤجرة بدلاً من استثمار رأس مال ضخم مرة واحدة في الأصل عند الشراء. لهذا يعتبر التمويل العيني طريقة تمويلية ملائمة في حالة الشركات التي تريد التوسع في خطوط إنتاجية أو مشروعات إضافية دونما تضطر إلى إصدار أسهم جديدة، أو الحصول على قروض مباشرة أو في صورة سندات جديدة.

٢- تجنب مخاطر التطور التكنولوجي وتقادم الأصول :

في حالة شراء وتملك الأصول الإنتاجية في ظل التطور التكنولوجي السريع والمفاجئ، كثيراً ما تصبح الأصول الإنتاجية غير ملائمة للغرض المخصصة له بعد شرائها بفترة وجيزة، أو أنه بالمقارنة بالأصول الجديدة المتطورة، تصبح منخفضة الإنتاجية. كذلك قد تضطر الوحدة الاقتصادية إلى استبدال أصولها الحالية بأصول جديدة ومتطورة بصرف النظر عما إذا كان الأصل الحالي قابلاً للاستخدام من عدمه. بينما في حالة التأجير التمويلي يمكنها طلب استبدال الأصل القديم بالأصل الأكثر حداثة من الشركة المؤجرة دون أن يترتب على ذلك تدبير أموال كبيرة بالقياس الحالة الشراء.

<u>٢/١ أنواع التمويل العيني</u>

في التطبيق العملي، هناك عدة أنواع للتأجير أو التمويل العيني، ربما يكون من أبرزها التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي. وكذلك التأجير بقصد التملك. وإن كان التأجير التمويلي قد يحتل موقعاً هاماً بالمقارنة بالصور الأخرى للتأجير.

وفى ظل أسلوب التأجير التشغيلي، ليس هناك ارتباط بين العمر الإنتاجي للأصل المؤجر ومدة الإيجار. وفى الحياة العلمية هناك أمثلة شائعة على عقود التأجير التشغيلي مثل تأجير السيارات والأجهزة الإلكترونية مثل الحاسبات وماكينات المستندات ومعدات البناء.

وفى ظل نظام التأجير التشغيلي ، فإن قد يعاد تأجيره أكثر من مرة خلال حياته الإنتاجية ، وكثير من الأصول التي يعاد تأجيرها في ظل النظام ربما تكون متقادمة تكنولوجياً بالمقارنة بالأصول المتطورة، ولكن يخضع لظروف المستأجرة وطبيعة نشاطه الإنتاجي وحجم أعماله، والأمثلة على ذلك المقاولات الصغيرة والمقاولات الضخمة، وغالباً ما يكون النشاط الرئيسي للمؤجر هو شراء الأصول بغرض إعادة تأجيرها مرة أخرى، أو تأجيرها للغير إلى جانب استخدامها في عملياته الإنتاجية لهذا عليه أن يتحمل مصاريف صيانة والتامين على الأصول المؤجرة .

هذا وربما يلتقي كلاً من التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي في كثير من النواحي من حيث وجود عقد تتم في إطاره عملية التأجير وهناك مؤجر ومستأجر ومدة محددة للعقد وقيمة إيجاريه نظير استخدام الأصل خلال مدة التسويق. إلا أن هناك بعض الاختلافات بين نظام التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي.

وفي معظم الحالات قد يحتوي عقد التأجير التمويلي على ثلاثة أطراف هي المؤجر والمستأجر ومنتج أو مورد السلعة. بينما تدور العلاقة التعاقدية تحت نظام التأجير التشغيلي بين طرفين هما المؤجر والمستأجر. أيضاً فإن مدة العقد في ظل التأجير المتولي طويلة نسبياً بالمقارنة بالتأجير التشغيلي بالإضافة إلى ذك فإن مصروفات الصيانة والتأمين والإهلاك وغيرها بتحملها المستأجر في ظل نظام التأجير التشغيلي فإن كل ذلك يكون على عاتق المؤجر مالك الأصل.

أيضاً هناك ما يسمى بالشراء التأجيري Hire purchase وهو عبارة عن بيع تنقل فيه حيازة الأصل إلى المشترى مع بقاء الملكية للبائع على أن يقوم المشترى بسداد قيمة إيجاريه معينة خلال مدة العقد هي في الواقع جزء من ثمن الأصل وبحيث تنتقل ملكية الأصل

إلى المشترى مع سداد آخر إيجار . ويدخل النوع من التأجير تحت ما يسمي بيوع التقسيط فالشراء التأجيري المقصود به شراء الأصول مع تجنب الحاجة إلى سداد كامل قيمة الأصل وقت الشراء، لذلك يتصف هذا النوع بالخصائص التالية: -

١- لا تؤول ملكية الأصل المباع إلى المشترى في تاريخ الشراء

٢- يقوم المشترى بالسداد لأجل الأصل في صورة إيجارات أو أقساط على مدى فترة التعاقد والتي تمتد إلى عامين أو ثلاثة وربما أكثر من ذلك.

٣- التكاليف الكلية بالنسبة للمشترى تحت هذا النظام سوف تكون أعلى منها في حالة قيام المشترى بالسداد الكامل في تاريخ الشراء والزيادة المدفوعة تكون مقابل الفائدة.

٤- قانوناً لا تنتقل ملكية الأصل إلى المشترى إلا في حالة حدوث أمرين:

أ- سداد آخر قيمة إيجاريه أو قسط.

ب- وجود نص قانوني في العقد ينص على انتقال ملكية البيع إلى المشترى (في حالة سداد غالبية ثمن الأصل مثلاً).

٣/١ مفاهيم التأجير التمويلي

١- القيمة الإيجارية: هي القيمة المتفق عليها في العقد، والتي يلتزم المستأجر بأدائها الى المؤجر مقابل استخدام الأصل المؤجر تأجيرا تمويليا.

٢- ثمن الشراء: هو الثمن المحدد في العقد لانتقال ملكية الأصل الى المستأجر في نهاية مدة التأجير.

٣- إجمالي القيمة التعاقدية: هو إجمالي القيمة الإيجارية مضافا اليها ثمن الشراء.

٤- معدل العائد الناتج من العقد الإيجاري: هو معدل الفائدة الذى يستخدمه المؤجر لحساب القيمة الإيجارية وثمن الشراء وهو الذى يجعل القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية تساوى قيمة المال المؤجر عند بدء سريان العقد.

وفي ضوء استعراض معايير المحاسبة المصرية وتحديدا معيار المحاسبة المصري للتأجير التمويلي في الفقرات ١-٤ يمكن استنتاج ما يلي:

١. نص المعيار على ضرورة توافر شرطين حتى يندرج عقد التأجير تحت الإطار القانوني لعقود التأجير التمويلي وهما: ضرورة ان يضمن عقد التأجير من الشروط ما يعطى للمستأجر الحق في شراء المال أو الأصل موضوع التأجير في التاريخ وبالمبلغ المحدد في العقد والمبلغ هو ثمن الشراء الذي أشارت إليه الفقرة الرابعة والتاريخ هو نهاية مدة التأجير.

٢. إذا كان تاريخ انتقال ملكة الأصل الى المستأجر في تاريخ بداية العقد أو تاريخ سابق لنهاية المدة المحددة في العقد، خرج هذا النوع من العقود من نطاق عقود التأجير التمويلي.

٣. الشرط الثاني هو ضرورة أن تحدد مدة عقد التأجير بما لا يقل عن ٧٥٪ من العمر الإنتاجي الأصلي للمال المؤجر أو ان القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية (إجمالي القيمة الإيجارية مضافا اليها ثمن شراء الاصل في نهاية العقد) عند ابراء العقد تمثل ٩٠٪ على الاقل من قيمة المال المؤخر.

٤. في ضوء الشرطين السابقين خرج من الإطار القانوني لعقود التأجير التمويلي بعض أنشطة التأجير الأخرى. فمثلا لا يغطى هذا المعيار عقود تأجير سيارات الركوب والدراجات الآلية لان مثل هذا النشاط لا يعتبر من قبيل الأنشطة الإنتاجية. كما أنه ليس هناك رابطة في العادة بين العمر الاقتصادي لمثل هذه الأصول ومدة التعاقد والتي غالبا ما تغطى فترة قصيرة من حياة الأصل، كما أن مثل هذه العقود تندرج تحت عقود التأجير التشغيلي والتي يترتب عليها انتقال ملكية الأصل الى المستأجر في نهاية مدة العقد بالإضافة الى ذلك فإن المستأجر في مثل هذه العقود عادة ما يكون فرد أو شخص طبيعي وليس شركة والهدف من العقد هو الاستخدام الشخصي وليس الاستخدام الإنتاجي.

أيضا فقد خرج من نطاق هذا المعيار اتفاقيات التأجير الخاصة بالكشف عن أو استخدام المواد الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي والغابات والمعادن وحقوق التعدين الأخرى رغم أن مثل هذه الأنشطة تندرج تحت الأنشطة الإنتاجية والسبب في ذلك ربما يكون أن مثل هذه العقود لا تندرج تحت ما يسمى بالتمويل العيني، كما أنه ليس من السهل تحديد المواصفات أو الهيكل الطبيعي والفني للمال موضوع التأجير وصعوبة تداول المال موضوع التأجير لثبات مكان الاصل.

إضافة إلى ذلك هناك صعوبة في تحديد العمر الإنتاجي الأصلي للمال المؤخر قبل الكشف عنه مثل البترول والغاز الطبيعي، أيضا في كل الحالات لا تؤول ملكية الاموال موضوع التأجير في مثل هذه العقود الى المستأجر نظرا لاعتبارات السيادة الوطنية وأن الأخير عادة ما يكون الدولة.

أضف الى ذلك، فإن موضوع عقود كشف واستخدام المواد الطبيعية هو عبارة عن مواد تخضع لاعتبارات النفاذ وليس للاستهلاك العادي الخاص بالأصول الإنتاجية الاخرى، وبالتالي تنتهي حياة الأصل بنفاذ المواد الطبيعية، ومن ثم ليس هناك أصل يكون موضع شراء لانتقال الملكية في نهاية الاستغلال.

٢/ المعالجة المحاسبية لتأجير الاصول :

من الناحية التمويلية والانتاجية فقد أسهم نظام تأجير الاصول الانتاجية بدلا من الشراء في حل الكثير من المشاكل التمويلية والاقتصادية عموما للوحدات الاقتصادية المستأجرة، كما أنه خلق مجال جديد من مجالات النشاط الاقتصادي وهو مجال التأجير.

فإلى جانب الشركة المنتجة للأصول الانتاجية، فقد دخل النشاط الاقتصادي طرف اخر لإيجاد حلقة هامة للربط بين المنتج والمستخدم للأصول الانتاجية وهو المؤجر الذي لديه القدرة على توفير الأموال اللازمة لشراء الأصول الانتاجية بناء على طلب المستأجر، إلا أن موضوع تأجير الاصول بعقود طويلة الاجل قد أتي بالكثير من المشاكل المحاسبية والتي من بينها ما يلي:

١- ماهي المعالجة المحاسبية المناسبة للأصل المستأجر في دفاتر الوحدة الاقتصادية المستأجرة؟ أي هل يعتبر الاصل من بين ممتلكات تلك الوحدة، ومن ثم وجب إدراجه ضمن الاصول بالميزانية العمومية؟

٢- عادة ما ينص العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر بأن يتعهد الأخير بسداد إيجار دوري محدد خلال فترة العقد، ومن ثم يعتبر مجموع الايجارات خلال الفترة المستقبلية للعقد من الالتزامات المؤكدة على

المستأجر والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل تعتبر هذه الالتزامات المستقبلية أحد خصوم المنشأة المستأجرة وبالتالي يجب إدراجها ضمن الخصوم بالميزانية؟

٣- في المقابل يترتب على عملية التأجير خلق إيرادات للشركة المؤجرة، فهل يعتبر تأجير الاصل عملية بيع ومن ثم خلق ايرادات للشركة المؤجرة؟ وما أثر تلك العمليات على القوائم المالية للشركة المؤجرة؟

وفي سبيل الاجابة على مثل هذه التساؤلات فقد ذهب البعض الي ضرورة النظر الي عقود تأجير الأصول من ثلاثة زوايا:

١/٢ الاعتبارات الخاصة بالتأجير التمويلي

أولا: الاعتبارات القانونية:

من الزاوية القانونية لا تمثل الأصول المؤجرة أحد الممتلكات الخاصة بالشركة المستأجرة، لأن مجرد تحقق واقعة الايجار لا يترتب عليه بالضرورة انتقال حق الملكية من المؤجر الي المستأجر حيث أن ذلك مجرد انتقال للحيازة بهدف الاستخدام فحسب. من ناحية أخري فإن تعهد المستأجر بدفع ايجار دوري خلال مدة السريان العقد في المقابل لا يمثل التزام يجب إثباته بدفاتر المستأجر ضمن الخصوم، حيث أن هذا التعهد هو تعهد مقرون باستخدام المال المؤجر في المستقبل. بناء عليه، فإن الشروط اللازمة لتحقيق الإيجار هي استخدام الاصل ومرور الزمن.

وحيث أن مثل هذه الشروط لم تحقق في الوقت الحالي أي عند إبرام العقد، فإن مجرد التعهد بسداد الايجارات الدورية خلال فترة استخدام الأصل المستقبلية لا يعد التزاما وجب إدراجه ضمن خصوم الشركة المستأجرة ند إبرام العقد.

ثانيا: الاعتبارات الاقتصادية :

من الناحية الاقتصادية، يميل العرف الاقتصادي الي مضمون أو جوهر عقد التأجير وليس الي الشكل القانوني الذي تتم في إطاره عملية التعاقد حيث يترتب على اقتناء الاصول بعقود ايجار طويلة الأجل تمتع الشركة المستأجرة بميزة استغلال الاصل خلال معظم حياته الإنتاجية والتي قد تصل الي ٧٥٪ من العمر الاقتصادي للأصل على الاقل. فمن وجهة نظر حق استخدام الأصول المؤجرة، قد لا يكون هناك فرق جوهر بين اقتناء الأصل عن طريق الشراء أو عن طريق الإيجار.

ومن هذه الزاوية ايضا فإن اقتناء الأصول الإنتاجية بعقود طويلة الآجل هو مجرد شراء الأصل مع دفع الثمن في صورة أقساط وإيجارات دورية. بناء عليه، فمن وجهة النظر الاقتصادية، يجب إدراج الأصل والالتزامات المستقبلية المترتبة على عقد التأجير ضمن أصول وخصوم الشركة المستأجرة.

ثالثا: الاعتبارات المحاسبية :

جري العرف المحاسبي على أن يأخذ المحاسبون بمرحلة متوسطة تجمع بين كل من الاعتبارات الاقتصادية والشكل القانوني عند تحديد ووضع القواعد المحاسبية المتعلقة بالأصول التي يتم الحصول عليها عن طريق عقود التأجير طويلة الأجل.

كنتيجة لذلك، إذا ترتب على الشروط التي يتضمنها عقد التأجير أن توفر للمستأجر ميزة التمتع بالحقوق وتحمل المخاطر المصاحبة لامتلاك الأصول موضع التأجير، وجب معاملة هذا المال المؤجر على أنه أصل مشتري وليس أصل مؤجر فحسب. أما إذا لم يترتب على شروط العقد توافر ميزة التمتع بالحقوق وتحمل المخاطر، فينبغي التعامل مع عقد التأجير ومن ثم الأصول على أنه تم الحصول عليها بواسطة عقد تأجير تشغيلي.

٢/٢ المحاسبة عن حيازة الأصول بعقود طويلة الآجل

تباينت الآراء والتوصيات الصادرة عن الجمعيات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول بخصوص موضوع تأجير الأصول بعقود طويلة الآجل أو التمويل العيني. فقد تنوعت الآراء بخصوص معالجة الجوانب المالية للتأجير التمويلي. فتري بعض الآراء عدم رسملة الأصول محل التأجير التمويلي أو إدراجها بالقوائم المالية.

ومنها من يري ضرورة إظهارها، وفي دفاتر المؤجر ينظر إلي الإيجار الدوري على أنه إيرادات جارية تخص السنة المالية التي تحققت فيها، وتحت هذه الفلسفة، تحتفظ الشركة المؤجرة بالأصل المؤجر ضمن ممتلكاتها، كما يحسب للأصول المؤجرة إهلاكات وفقا للقواعد المتبعة بالنسبة لهذا النوع من الأصول. وطبقا لطريقة التأجير التشغيلي وتأخذ قيود اليومية في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر الشكل التالي:

أولا: دفاتر المؤجر:

- **في تاريخ إبرام العقد لا يجري أية قيود محاسبية نظرا لأنه لا يترتب على مثل هذا التعاقد نقل الملكية. فقد يتم الاكتفاء بعمل مذكرة توضح عملية التأجير فيما بين المؤجر والمستأجر.**

وعند تحصيل الإيجار يجري القيد التالي:

xx		من حـ / النقدية	
	xx	الي حـ / إيرادات الإيجار أو إرادات أصول مؤجرة	

في نهاية السنة المالية:

يتم إقفال حساب إيرادات الإيجار أو إيرادات الأصول المؤجرة في حساب الأرباح والخسائر كالآتي:

xx		من حـ / إيرادات الإيجار	
	xx	الى حـ / أ. خ	

في نهاية السنة المالية يقوم المؤجر بحساب وإثبات الإهلاك السنوي للأصل المؤجر بالقيد الآتي:

xx		من حـ / الإهلاك (أصول مؤجرة)	
	Xx	الي حـ / مجمع الإهلاك (أصول مؤجرة)	

ثم يقفل حساب إهلاك الاصول المؤجرة بالقيد التالي:

Xx		من حـ / أ. خ	
	xx	الي حـ / الإهلاك (أصول مؤجرة)	

ويكون تأثير العمليات السابقة على الميزانية للمؤجر في نهاية السنة كما يلي:

أصول الميزانية في ٢٠١٨/١٢/٣١ خصوم

	Xx	أصول ثابتة			
		أصول لدي الشركة			
xx	xx	- مجمع الإهلاك			
xx	Xx	أصول مؤجرة			
	xx	-مجمع إهلاك أصول مؤجرة			

ثانيا: دفاتر المستأجر :

في تاريخ إبرام العقد لا يقوم المستأجر بإجراء أية قيود محاسبية في دفاتره. فقط يتم الاكتفاء بعمل مذكرة تبين حيازة الشركة لأصل عن طريق عقد الإيجار.

عند سداد قيمة الإيجار يجري القيد الاتي:

xx		من حـ / مصروفات الإيجار	
	xx	الي حـ / النقدية	

في نهاية السنة المالية يتم إقفال حساب مصروفات الإيجار في حساب الأرباح والخسائر بالقيد الاتي:

xx		من حـ / أ. خ	
	xx	الي حـ /مصروفات الايجار	

إذا قام المستأجر بدفع أية مصروفات خاصة بتشغيل الأصل مثل مصاريف الوقود والصيانة، فتسجل هذه المصروفات مثلها مثل المصروفات الايرادية الأخرى بأن يعمل حساب المصروفات حسب نوعه مديناً وحساب النقدية أو البنك دائناً، ثم يقفل حساب المصروفات في نهاية السنة المالية بجعل حساب الأرباح والخسائر مديناً وحساب الأصل دائناً.

وجدير بالذكر أنه في ظل هذه الطريقة لا تتأثر ميزانية المستأجر بعملية الإيجار إلا في البيانات التفسيرية والملحقات على الميزانية.

مثال رقم (١)

في٢٠١٧/١/١ أبرمت شركة الهدى لتصنيع معدات البناء (مؤجر) عقدا لتأجير خلاص مع شركة الصفا للمقاولات العمومية (مستأجر)، وقد أحتوي عقد التأجير على الشروط والبيانات التالية:

- أن مدة العقد ٥ سنوات تنتهي ٢٠٢٢/١٢/٣١.
- القيمة الإيجارية السنوية هي مبلغ ٢٦٣٨٠ جنيه تدفع في ٣١ ديسمبر من كل عام.
- لا يتضمن العقد أي شروط بنقل الملكية أو إعطاء المستأجر حق شراء الخلاط في نهاية مدة العقد.
- يستخدم المؤجر سعر فائدة بمعدل ١٠٪ وهو معلوم للمستأجر أيضا
- أن العمر الاقتصادي المقدر للخلاط هو ٨ سنوات.
- تكلفة الخلاط بالنسبة لشركة المنار هي ١٥٠٠٠٠ جنيه

المطلوب: إجراء قيود اليومية في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر.

الحل

من خلال تحليل شروط العقد يمكن معرفة ما إذا كان العقد يندرج تحت نظام التأجير التشغيلي أو التأجير التمويلي.

بداية يجب حساب القيمة الحالية لأجمالي القيمة الإيجارية للعقد خلال مدة سريانه وتحسب بالمعادلة الاتية:

القيمة الحالية للإيجارات المستقبلية = دفعة الايجار السنوي × القيمة الحالية للجنيه الواحد بعدد (ن) من السنوات مخصومة بمعدل فائدة (ع).

= ٢٦٣٨٠ × ٣,٧٩٠٧٩ = ١٠٠٠٠٠ جنيه

حيث أن ٣,٧٩٠٧٩ هي القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها جنيه واحد لعدد ٥ سنوات مخصومة بمعدل فائدة ١٠ % ويتم استخراجها من جداول القيمة الحالية للنقود.

وبتحليل شروط العقد نجد أنه:

- **لا يقضي العقد بنقل الملكية الأصل الي المستأجر في نهاية المدة، كما أنه لا يعطي المستأجر الحق في الشراء ولا يوجد ثمن نقدي للأصل في نهاية مدة التعاقد.**
- **أي أن العقد هي أقل من ٧٥٪ من العمر الاقتصادي للأصل (٥ ÷٨ × ١٠٠٪ =٦٢,٥ %).**
- **أن القيمة الحالية للإيجارات المستقبلية أقل من ٩٠٪ من تكلفة الأصل (١٠٠٠٠٠١ ١٥٠٠٠٠ × ١٠٠٪ = ٦٦,٧ %)**

بناء على ما سبق يمكن معاملة هذا العقد على أنه من عقود التأجير التشغيلي وليس من عقود التأجير التمويلي، وتكون القيود المحاسبية في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر كما يلي:

دفاتر المؤجر:

في ٢٠١٧/١/١ مذكرة لإثبات التعاقد

في ٢٠١٧/١٢/٣١ يتم إثبات القيود الآتية:

٢٦٣٨٠		من حـ / النقدية	
	٢٦٣٨٠	الي حـ / إيرادات الإيجار	
		أو	
		الي حـ / إيرادات أصول مؤجرة	
		أثبات تحصيل الإيرادات من الإيجار	

ثم يتم إقفال الايرادات في حساب أ. خ بالقيد التالي:

٢٦٣٨٠	٢٦٣٨٠	من حـ / ايرادات الايجار (ايرادات اصول مؤجرة) الي حـ / أ. خ	

يتم حساب واثبات اهلاك الاصول المؤجرة كالاتي:

بفرض أن الشركة المؤجرة تستخدم طريقة القسط الثابت لحساب استهلاك الاصول من هذا النوع فيكون القسط كالاتي:

قسط الاهلاك = التكلفة ÷ العمر الاقتصادي للأصل

= ١٥٠٠٠ ÷٨ سنوات = ١٨٧٥٠ جنيهاً سنوياً

١٨٧٥٠		من حـ / الاهلاك (اصول مؤجرة)	
	١٨٧٥٠	الي حـ /مجمع الاهلاك (أصول مؤجرة)	

ثم يقفل في حساب أ. خ. بالقيد التالي:

١٨٧٥٠		من حـ / أ. خ	
	١٨٧٥٠	الي حـ / الاهلاك (أصول مؤجرة)	

وهكذا حتى نهاية العقد.

ويظهر أثر العمليات السابقة على الميزانية العمومية للمؤجر في ٢٠١٧/١٢/٣١ كالآتي:

ميزانية شركة منار في ٢٠١٧/١٢/٣١

١٣١٢٥٠		أصول ثابتة	
	١٥٠٠٠٠	اصول مؤجرة	
	١٨٧٥٠	- مجمع الاهلاك	

<u>دفاتر المستأجر:</u>

في ٢٠١٧/١/١ مذكرة لإثبات التعاقد

في ٢٠١٧/١٢/٣١ يتم اثبات ما يلي:

٢٦٣٨٠	٢٦٣٨٠	من حـ/ مصروفات الايجار الي حـ/ النقدية اثبات سداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر	
٢٦٣٨٠	٢٦٣٨٠	من حـ/ أ.خ الي حـ/ مصروفات الايجار إقفال حـ/ مصروفات الايجار في حـ/ أ. خ	

وهكذا حتى نهاية العقد.

٣/٢ المحاسبة عن رسملة الاصول المؤجرة (التأجير التمويلى)

تقوم هذه الطريقة على فلسفة أنه في حالة توافر بعض الشروط في عقد تأجير الأصول الإنتاجية أو التمويل العيني، أن يعامل هذا العقد على أنه شراء أصل من وجهة نظر المستأجر وبيع أصل من وجهة نظر المؤجر، مع الاتفاق على سداد الثمن على أقساط في صورة إيجارات دورية، ولا يفهم من ذلك أن مثل هذا العقد يماثل بيوع التقسيط مع حفظ حق ملكية أو ما يسمي بالشراء التأجيري، كما تم توضيحه سابقاً. كما سنري في الفقرات التالية، فإن هذا النوع من العقود (التأجير التمويلي) يتطلب مجموعة من الشروط.

واستناداً على مثل هذه الفلسفة، ينبغي على الشركة المستأجرة أن تقيد الاصل المؤجر على انه أصل ثم شراؤه بقيمة تعادل القيمة الحالية للإيجارات الدورية الواجب سدادها مستقبلاً خلال مدة سريان العقد بالكامل، وحيث أن الشركة المستأجرة لم تقم بسداد ثمن هذا الاصل عند إبرام العقد، وجب عليها تسجيل نفس القيمة الحالية للإيجارات الدورية كالتزامات طويلة الاجل.

وكنتيجة لمثل هذه المعالجة، يتعين على الشركة المستأجرة أن تقوم بإهلاك الاصل خلال مدة سريان العقد أو العمر الانتاجي له أيهما أقل. زد على ذلك، يتعين عليها أن تقيد فوائد مدينة على رصيد الالتزامات طويلة الاجل كل عام. لذلك فلأن القسط الدوري المدفوع من قبل المستأجر يتكون من شقين هما: الشق الاول يمثل سداد للفائدة المدينة المستحقة على الالتزامات طويلة الاجل، والشق الثاني يمثل سداد لجزء من هذه الالتزامات.

هـذا مـن ناحيـة المعالجـة المحاسـبية فـي دفـاتر الشـركة المسـتأجرة، أمـا مـا يتعلـق بالشـركة المـؤجرة، فـإن طريقـة سـملة الاصـول المـؤجرة تقسـم المعاملـة الحسـابية للعقـد الـي اسـلوبين وهمـا: اعتبـار عقـد التـأجير كنشـاط تمـويلي مباشـر Direct Financing Lease أو اعتبـار عقـد التـأجير كنشاط بيعي Sale Lease.

ويفسـر نشـاط التمويـل المباشـر علـى أن دور المـؤجر هـو تـوفير التمويـل للشـركة المسـتأجرة فقـط. ويمكـن الاسـتدلال علـى ذلـك مـن الناحيـة العمليـة بملاحظـة تسـاوي القيمـة الحاليـة للإيجـارات المسـتقبلية للعقـد مـع تكلفـة شـراء أو تصـنيع الاصـل بالنسـبة للشـركة المـؤجرة. ويترتـب علـى مثـل هـذه المعاملـة أن تقـوم الشـركة المـؤجرة بإقفـال حسـاب المـال المـؤجر بحيـث يحل محله حساب عملاء أصول مؤجرة طويلة الاجل.

كمـا تقـوم الشـركة المـؤجرة ايضـاً باحتسـاب فائـدة دائنـة علـى رصـيد حسـاب العمـلاء الاصـول المـؤجرة سـنوياً. وعلـى ذلـك فـإن كـل قسـط دوري تتسـلمه الشـركة المـؤجرة مـن عمـلاء الاصـول المـؤجرة يتكـون مـن شـقين همـا: الشـق الاول عبـارة عـن ايـرادات فائـدة مسـتحقة علـى رصـيد عمـلاء الاصـول المـؤجرة والشـق الثـاني هـو سـداد لجـزء مـن رصـيد حسـاب عمـلاء الاصول المؤجرة.

أمـا فـي حالـة اخـتلاف القيمـة الحاليـة للإيجـارات المسـتقبلية للعقـد عـن تكلفـة المـال المـؤجر بالنسـبة للشـركة المـؤجرة، فينـدرج هـذا العقـد تحـت النشـاط التمـويلي البيعيـة، فـي مثـل هـذه الحالـة لا يقتصـر دور الشـركة المـؤجرة فقـط علـى تـوفير التمويـل للشـركة المسـتأجرة بـل أيضـاً الاتجـاه لشراء وبيع الاصول.

ومن الملاحظ أن الاجراءات المحاسبية في ظل نظام عقد التأجير البيعي هي ذات الاجراءات الخاصة بالعقد التمويلي المباشر بالإضافة الي تحقيق ربح أو خسارة تجارية من عملية البيع تعادل الفرق بين القيمة الحالية للإيجارات المستقبلية للعقد وبالنسبة للشركة المؤجرة.

الشروط الواجب توافرها في عقود التأجير التمويلي:

تطلب العرف المحاسبي في كثير من دول العالم مجموعة من الشروط التي إذا توافرت في عقد التأجير العيني وجب معالجته على أنه عقد تأجير تمويلي للأصل من وجهة نظر المستأجر وكعقد بيع للأصل من وجهة نظر المؤجر. ومن ثم وجب اتباع طريقة رسملة الاصول طويلة الاجل في المعالجة المحاسبية لمثل تلك الاصول. وفي حالة غياب مثل هذه الشروط فيجب معالجة هذا العقد على أنه عقد تأجير تشغيلي. وأهم الشروط بالنسبة لكل من المستأجر والمؤجر:

<u>أولا: الشروط بالنسبة للمستأجر:</u>

يقضي المفهوم الاقتصادي في تحديد المعالجة المحاسبية للأصول التي يتم الحصول عليها عن طريق التأجير بعقود طويلة الاجل، بأنه إذا اعطت شروط عقد التأجير للمستأجر الحقوق والمخاطر المترتبة على اقتناء الاصول بالشراء، فيجب أن تتم المعالجة المحاسبية عن هذا الاصل بطريقة رسملة الاصول أو طريقة التأجير التمويلي.

وفي هذه الحالة يعامل الاصل كما لو كان أصل مشتري لهذا، إذا توافرت الشروط التالية في عقد تأجير الاصل، أصبح ذلك دليلاً على نقل حقوق ومخاطر ملكية الاصل المستأجر، وهذه الشروط كالتالي:

١- إذا كان من بين شروط العقد ما ينص على نقل ملكية الاصل المؤجر الي المستأجر في نهاية مدة العقد.

٢- إذا كان من بين شروط العقد ما يعطي المستأجر الحق في شراء الاصل عند انتهاء مدة العقد بسعر يقل عن قيمته السوقية في ذلك التاريخ.

٣- إذا كانت المدة المتفق عليها في العقد تعادل ٧٥٪ من العمر الاقتصادي للأصل على الاقل.

٤- إذا كانت القيمة الحالية للإيجارات الدورية المدفوعة خلال مدة العقد تعادل ٩٠٪ على الاقل من القيمة السوقية للأصل عند ابرام العقد.

وفي حالة عدم توافر أي من هذه الشروط بالنسبة للمستأجر، اعتبر عقد ايجار الاصل عقد تأجير تشغيلي.

ثانياً: الشروط بالنسبة للمؤجر:

لا تختلف الشروط كثيراً للمؤجر عما نكر بالنسبة للمستأجر، فبالإضافة الي الشروط السابقة، ينبغي توافر الشرطين التاليين:

١- أن يكون هناك نوع من الضمان على تحصيل الايجارات الدورية من المستأجر. فقد يقدم المستأجر خطاب ضمان من البنك ينص على تعهد البنك بسداد الايجار الدوري في حالة توقف المستأجر عن السداد.

٢- ألا يترتب على العقد احتمالات في المستقبل لا يستطيع المؤجر نقلها أو تحميلها للمستأجر. والمثال على ذلك هو أن يقوم المستأجر بتشغيل الاصل ورديتي عمل بدلاً من المتفق عليه وهو وردية واحدة. حيث من شأن ذلك أن يؤثر على العمر الاقتصادي للأصل، في الوقت الذي لا يستطيع فيه المؤجر إثبات النقص في العمر الاقتصادي للأصل عملياً.

مثال رقم (٢) :

باستخدام نفس البيانات والفروض الواردة في المثال رقم (١) بالإضافة الي الآتي:

١- أن القيمة العادلة (السوقية) للأصل وكذلك تكلفة الاصل بالنسبة للشركة المؤجرة في ٢٠١٧/١/١ هي ١٠٠٠٠٠ جنيه.

٢- أن الشركة المستأجرة قدمت عند التعاقد خطاب ضمان من البنك يفيد بالتعهد بدفع الايجارات الدورية خلال مدة التعاقد.

٣- أنه من واقع التجارب السابقة مع الشركة المستأجرة وكذلك من واقع سمعة الشركة المستأجرة لا يوجد هناك أيه خسائر محتملة يمكن أن يتعرض لها الاصل من قبل المستأجر كنتيجة لظروف العمل غير العادية.

المطلوب: إثبات ما سبق في دفاتر كل من المستأجر والمؤجر.

الحـــل

قبل الاجابة عن المثال، يجب البحث في شروط العقد للتأكد ما إذا كان العقد تأجير تشغيلي أم تأجير تمويلي، أي يجب المحاسبة عليه وفقاً لطريقة رسملة الاصول المؤجرة تأجيراً طويل الاجل.

ووفقاً لآخر التعديلات في المثال، يبدو أن العقد قد أصبح من عقود التأجير التمويلي. فبالنظر إلى القيمة الحالية لجملة الايجارات الدورية خلال مدة العقد نجد أنها تسوي ٩٠٪ أو أكثر (١٠٠٪) من القيمة العادلة للأصل في تاريخ العقد (٢٠١٧/١/١). وكما سبق في المثال رقم (١)، فحسب القيمة الحالية لدفعات الايجارات الدورية المستقبلية عن طريق جداول القيمة الحالية للنقود في ظل حسابات الدفعات المتساوية كما يلي:

- **حساب القيمة الحالية لجملة الايجارات الدورية خلال مدة العقد:**

حيث أن مدة العقد هي ٥ سنوات، لذلك يكون عدد الدفعات الإيجارية ٥ دفعات. قيمة الدفعة السنوية للإيجار والتي تسدد في ٣١ ديسمبر من كل عام هي ٢٦٣٨٠ جنيهاً. معدل الفائدة المتفق عليه هو ١٠٪

بالبحث في جداول القيمة الحالية للنقود في جدول القيمة الحالية لدفعة قيمتها واحد جنيه مخصومة بمعدل فائدة ١٠٪ ولمدة ٥ سنوات. نجد أن القيمة الحالية لدفعة عادية هي ٣,٧٩٠٧٩ جنيه. القيمة الحالية للإيجارات المستقبلية = ٣,٧٩٠٧٩ × ٢٦٣٨٠ = ١٠٠٠٠٠جنيهاً (تقريباً)

وبما أن القيمة الحالية للإيجارات تعادل أكثر من ٩٠٪ من القيمة العادلة أو السوقية للأصل في تاريخ التعاقد، أي تعادل ١٠٠٪, فإن هذا العقد يجب أن يعامل وفقاً لطريقة رسملة الاصول المؤجرة بالنسبة للمستأجر.

وبالنسبة للمؤجر، فإن هذا العقد استوفي كل الشروط اللازمة لاعتباره عقداً تمويلياً ينبغي معالجته وفقاً لطريقة رسملة الاصول المؤجرة. ولكن السؤال الذي يتبادر الي الذهن هو: هل يمكن معالجته هذا العقد باعتباره عقداً رأسمالياً تمويلياً أم عقداً رأسمالياً بيعياً بالنسبة للمؤجر؟ والاجابة عن ذلك هي في مقارنة القيمة الحالية للإيجارات بتكلفة الاصل في دفاتر المؤجر. فإذا كانت القيمة الحالية للإيجارات تعادل التكلفة. اعتبر هذا العقد عقداً رأسمالياً تمويلياً. وفي حالة اختلاف القيمة الحالية للإيجارات عن تكلفة الاصل بالنسبة للمؤجر، فيعامل العقد باعتباره وعقداً رأسمالياً بيعياً.

وحيث أن القيمة الحالية للإيجارات في ذا المثال وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه تساوي تكلفة الاصل في دفاتر الشركة المؤجرة وهي ١٠٠٠٠٠ جنيه أيضاً، فإن هذا العقد يعتبر عقداً رأسمالياً تمويلياً بالنسبة للمؤجر. وفيما يلي القيود اليومية في دفاتر كلاً من المستأجر والمؤجر.

في تاريخ التعاقد ٢٠١٧/١/١:

دفاتر المستأجر:

١٠٠٠٠٠		من حـ / الاصول المستأجرة	
	١٠٠٠٠٠	الي حـ / دائنتين (التزامات) عن أصول مستأجرة	
		إثبات استئجار الاصل	

دفاتر المؤجر:

١٠٠٠٠٠		من حـ / عملاء أصول مؤجرة	
	١٠٠٠٠٠	الي حـ / أصول	
		اثبات تأجير الاصل	

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

بالنسبة للمستأجر سوف يقوم بسداد الايجار السنوي وقدره ٢٦٣٨٠ جنيهاً حسب الاتفاق المبرم مع المؤخر.

وهذا المبلغ يتكون من شقين:

١- مصروفات الفائدة على رصيد الدائنين عن الاصول المستأجرة في ٢٠١٧|١|١:

١٠٠٠٠٠ × ١٠٪ =١٠٠٠٠ جنيهاً

٢- سداد لجزء من حساب الدائنين = ٢٦٣٨٠ ــ ١٠٠٠٠ = ١٦٣٨٠ جنيهاً

إجمالي الدفعة المسددة في ٣١|١٢|٢٠١٧ ٢٦٣٨٠ جنيهاً

ونفس الشيء بالنسبة للمؤجر، فإن المبلغ المحصل من عملاء الأصول المؤجرة يتكون من شقين وهما:

١- إيرادات الفائدة على رصيد حساب عملاء الاصول المؤجرة في ١|١|٢٠١٧. = ١٠٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠٠ جنيهاً

٢- سداد لجزء من حساب عملاء الاصول المؤجرة = ٢٦٣٨٠ ــ ١٠٠٠٠ = ١٦٣٨٠ جنيهاً

اجمالي الدفعة المحصلة ٢٦٣٨٠ جنيهاً

وتكون القيود اليومية في دفاتر كلاً من المستأجر المؤجر في هذا التاريخ كالآتي:

<u>دفاتر المستأجر:</u>

١٠٠٠٠ ١٦٣٨٠		من حـ / مصروفات الفائدة من حـ/ دائنين (التزامات) عن أصول مستأجرة الي حـ النقدية	٢٦٣٨٠
١٠٠٠٠٠		من حـ / أ.خ. الي حـ /مصروفات الفائدة إقفال حـ/ مصروفات الفائدة في حـ | أ. خ	١٠٠٠٠

دفاتر المؤجر:

٢٦٣٨٠		من حـ/ النقدية	
		الي مذكورين	
	١٠٠٠٠	حـ / ايرادات الفائدة	
	١٦٣٨٠	حـ / عملاء اصول مؤجرة	

١٠٠٠٠٠		من حـ / ايرادات النقدية	
	١٠٠٠٠	الي حـ /أ. خ	
		إقفال ايرادات الفائدة في حساب أ. خ	

قسط إهلاك الاصل:

في ٣١ ديسمبر من كل عام يقوم المستأجر بإهلاك الاصل المستأجر حسب القواعد المحاسبية المتبعة بالنسبة لهذا النوع من الاصول مستخدماً العصر الاقتصادي أو مدة العقد أيهما أقل. وبفرض أن المستأجر سوف يستخدم طريقة القسط الثابت في إهلاك الاصل المستأجر فيكون القسط كالآتي (بفرض عدم وجود قيمة الاصل كخردة):

القسط الثانوي للإهلاك = ١٠٠٠٠٠ ÷ ٥ سنوات = ٢٠٠٠٠

ويسجل في اليومية بالقيود الاتية:

دفاتر المستأجر:

٢٠٠٠٠		من حـ / إهلاك أصول مستأجرة	
	٢٠٠٠٠	الي حـ / مجمع إهلاك أصول مستأجر	
٢٠٠٠٠		من حـ /أ. خ.	
	٢٠٠٠٠	الي حـ /إهلاك أصول مستأجرة	
		إقفال مصروفات الاهلاك في حـ /أ. خ	

دفاتر المؤجر:

لا يسجل أية قيود

وهكذا تكرر مثل هذه العمليات في دفاتر كل من المستأجر والمؤجر خلال مدة العقد، مع تناقض مبلغ الفائدة سواء كمصروف بالنسبة للمستأجر أو كإيراد بالنسبة للمؤجر، حيث تحسب الفائدة على رصيد الدائنين والعملاء والذي يتناقض سنوياً.

على سبيل المثال في ٢٠١٨/١/١ يكون رصيد حساب دائنين عن أصول مستأجرة ٨٣٦٢٠ جنيهاً (١٠٠٠٠-١٦٣٨٠). وبالتالي يكون مصروف الفائدة ٢٠١٨/١٢/٣١ = ٨٣٦٢٠ × ١٠٪ = ٨٣٦٢ جنيهاً.

ويتكون مبلغ الايجار المدفوع من شقين هما:

مصاريف الفائدة =

سداد جزء من حساب الدائنين (٢٦٣٨٠ – ٨٣٦٢)
١٨٠١٨ جنيهاً

الايجار المدفوع ٢٦٣٨٠ جنيها

ويكــون قيــد ســداد الايجــار فــي دفــاتر المســتأجر فــي ٢٠١٨/١٢/٣١ كالآتي:

		من مذكورين	
٨٣٦٢		حـ / مصروفات الفائدة	
١٨٠١٨		حـــ / دائنـــين (التزامـــات) عـــن أصـــول مستأجرة	
	٢٦٣٨٠	الي حـ / النقدية	

أثر العمليات السابقة على الميزانية العمومية في ٢٠١٨/١٢/٣١:

- **الميزانية العمومية للمستأجر:**

الميزانية العمومية لشركة الصفا للمقاولات في ٢٠١٨/١٢/٣١

١٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٨٣٦٢٠	التزامات
٢٠٠٠٠	أصول مستأجرة		دائنـــين عـــن اصـــول مستأجرة
	- مجمع الاهلاك		(١٠٠٠٠٠- ١٦٣٨٠)

- **الميزانية العمومية للمؤجر:**

الميزانية العمومية لشركة منار لتصنيع معدات البناء في ٢٠١٨/١٢/٣١

	أصول متداولة		
٨٣٦٢٠	عملاء أصول مؤجرة		

مثال رقم (٣):

باستخدام البيانات الواردة في المثالين (١)، (٢) بالإضافة الي ما يلي أن تكلفة الاصل في دفاتر شركة منار (المؤجر) هي ٩٥٠٠٠ جنيهاً بدلاً من ١٠٠٠٠٠ جنيه.

الحـــــــل

الجديد في هذا المثال أن القيمة الحالية للإيجارات الدورية خلال مدة العقد كما تم حسابها في المثال رقم (٢) تختلف عن تكلفة الاصل كما هو في دفاتر المؤجر طبقاً لفروض المثال رقم (٣).

فنجد أن القيمة الحالية للإيجارات الدورية مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وهي أكبر من التكلفة الدفترية للأصل وهي ٩٥٠٠٠ جنيه وقامت ببيعه من خلال عقد التأجير بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مما يترتب عليه تحقيق أرباح إضافية قدرها ٥٠٠٠ حنيه (١٠٠٠٠٠-٩٥٠٠٠)

بناء على ما سبق، لم يقتصر دور الشركة المؤجرة على تمويل عملية التأجير والتي تحقق من ورائها فائدة دائنة تحتسب على القيمة الحالية للإيجارات المستقبلية للعقد وبسعر الفائدة المتفق عليه عند إبرام العقد، بل لعبت الشركة المؤجرة دوراً اخر وهو عملية متاجرة في شراء وبيع أصول حققت من ورائها ربحاً قدره ٥٠٠٠ جنيه

مـن هـذا المنطـق، يمكـن معالجـة عقـد التـأجير باعتبـاره عقـد رأسـمالي بيعـي رأسـمالي تمـويلي بالنسـبة للمـؤجر، أمـا بالنسـبة للمسـتأجر فـلا فـرق بـين الحـالتين ولا يترتـب عليـه أي تعـديل فـي القيـود المحاسـبية هـذا ويكـون القيد في دفاتر المؤجر في تاريخ التعاقد كما يلي:

		من مذكورين	
١٠٠٠٠٠		حـ / عملاء أصول مؤجرة	
٩٥٠٠٠		حـ / تكلفة المبيعات	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ إيرادات التأجير	
	٩٥٠٠٠	حـ /الاصول	

في ٢٠١٧/١٢/٣١:

يترتب على القيد السابق إجراء قيود الاقفال الاتية في دفاتر المؤجر:

٩٥٠٠٠		من حـ/ المتاجرة	
	٩٥٠٠٠	الى حـ / تكلفة المبيعات	
		إقفال تكلفة المبيعات في حـ / المتاجرة	

١٠٠٠٠		من حـ /ايرادات التأجير (أو المبيعات)	
	١٠٠٠٠	الي حـ /المتاجرة	
		إقفـــال ايـــرادات التـــأجير أو المبيعـــات فـــي حـ/المتاجرة.	

ويلاحظ أنه ليس هناك أي تغيير في بقية القيود سواء بالنسبة للمستأجر أو المؤجر.

تدريبات عملية

التدريب الاول :

في ٢٠١٨/١/١ أبرمت شركة الوادي الجديد عقدا مع الشركة الرضا للمقاولات بمقتضاه تقوم شركة الوادي الجديد بتأجير حفار الى شركة الرضا لمدة عشر سنوات وذلك بإيجار سنوي قدره ٥٠٠٠٠٠ جنية تدفع في نهاية كل عام. وقد توافرت لدى البيانات الاتية:

- لا يوجد من بين شروط العقد ما يعطى للمستأجر الحق في شراء الأصل في نهاية مدة العقد.
- أن العمر الاقتصادي للأصل هو ٢٠ سنة.
- أن معدل الفائدة المتفق علية هو ١٠٪.
- كلفة الحفار بالنسبة للشركة المؤجرة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- أن القيمة الحالية لدفعة سنوية قدرها ١ جنية مخصومة بمعدل ١٠٪ ولمدة ١٠ سنوات هي ٦,١٤٤٥٧ جنية.

المطلوب:

١- تحديد نوع العقد هل هو عقد تأجير تشغيلي أم تمويلي؟

٢- إجراء قيود اليومية لتنفيذ الاتفاق في دفاتر كلا من المستأجر والمؤجر في ٢٠١٨/١/١.

٣- حساب وإثبات قسط الإهلاك السنوي في ٢٠١٨/١٢/٣١ وبفرض أن كلا من المستأجر والمؤجر يتبع طريقة القسط الثابت لهذا النوع من الأصول.

- بيان أثر ما سبق على الميزانية العمومية للمستأجر والمؤجر في ٢٠١٨/١٢/٣١.

التدريب الثاني :

استخدام نفس بيانات التمرين رقم (١) المطلوب إجراء قيود اليومية في دفاتر كلا من المستأجر والمؤخر وبافتراض ما يلي:

- قامت شركة الوادي الجديد في ٢٠١٩/١/١ بإجراء إصلاح على الحفار ترتب عليه تغيير جزء أساسي تكلف ٥٠٠٠٠٠ جنية، كما بلغت مصاريف الصيانة الأخرى ٢٥٠٠٠ جنية وينص العقد على أن تقوم الشركة المالكة بإجراء الصيانة الدورية سنويا.
- في ٢٠١٩/١/١ قامت شركة الرضا للمقاولات بسداد ٣٥٠٠٠ج نقدا عبارة عن ١٠٠٠٠ مرتب القائم بتشغيل الحفار.

التدريب الثالث :

في أول يناير ٢٠١٧ اتفقت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى على استئجار آلة نسيج من شركة مهاب لتصنيع المعدات الثقيلة وكانت تفاصيل العقد كما يلي:

١. مدة سريان العقد هي ١٠ سنوات بداية من ٢٠١٧/١/١.
٢. كانت تكاليف إنتاج الألة بالنسبة المؤجر (شركة مهاب لصناعة المعدات الثقيلة) ٥٠٠٠٠٠ جنيه.
٣. أن العمر الاقتصادي المقدر للألة هو عشرون عاما
٤. أن الشركة المؤجرة ترغب في تحقيق عائد سنوي على استثماراتها في الألة بما يعادل ١٠٪
٥. الإيجار السنوي المتفق عليه بين طرفين هو ٨١٣٧٢,٦٥٩ جنيها. تدفع في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٦. لا يتضمن العقد من الشروط ما يغطى للمستأجر حق ملكية الألة شراء الألة في نهاية العقد.

المطلوب:

١- تحديد نوع الاتفاق بين الطرفين، إذا عملت أن القيمة الحالية لدفعة عادية سنوية قدرها جنية واحد مخصومة بمعدل ١٠٪ لمدة عشر سنوات وذلك بفحص جداول القيمة الحالية للنقود وجدت ٦,١٤٤٥٧ جنيه.

٢- إجراء قيود اليومية اللازمة لتنفيذ الاتفاق في ٢٠١٧/١/١ في دفاتر كلا من المستأجر والمؤجر.

٣- إجراء قيود اليومية اللازمة في ٢٠١٧/١٢/٣١ في دفاتر كلا من المستأجر والمؤجر.

٤- بيان أثر العمليات السابقة على الميزانية العمومية لكل من شركة مصر للغزل والنسيج وشركة مهاب لصناعة المعدات الثقيلة في ٢٠١٧/١٢/٣١.

التدريب الرابع :

باستخدام نفس البيانات التمرين السابق رقم (٣)، وبفرض أن تكاليف إنتاج الألة بالنسبة لشركة مهاب لصناعة المعدات الثقيلة (المؤجر) كانت ٤٥٠٠٠٠ جنية فقط.

المطلوب:

١- تحديد ما هو نوع الاتفاق بالنسبة لشركة مهاب لصناعة المعدات الثقيلة؟

٢- إجراء قيود اليومية اللازمة في ٢٠١٧/١/١ في دفاتر كلا الطرفين.

٣- التدريب الخامس :

الاتي يمثل أهم البيانات التي شملها عقد تأجير فرن حراري بين شركة الجيار للحراريات (المؤجر) ومصانع الصعيد للطوب الطفلي (مستأجر) وذلك في تاريخ الاتفاق وهو ٢٠١٧/١/١.

- تكلفة تصنيع الماكينة لشركة حلوان للحراريات ١٨٠٠٠٠٠ج.
- أن مدة العقد هي ١٠ سنوات وأن العمر الإنتاجي للأصل هو ١٢ سنة.
- يحدد الإيجار الدوري بما يحقق ٨٪ عائدا سنويا على استثمارات شركة الجيار للحراريات في تمويل وإنتاج هذه الأفران.
- لا يحتوي العقد على حق نقل الملكية أو الشراء عقد نهاية مدته.

المطلوب:

١- تحديد قيمة الإيجار السنوي والذي يدفع في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٢- إجراء قيود تنفيذ الاتفاق في دفاتر الطرفين في ٢٠١٧/١/١.

٣- إثبات عملية سداد الإيجار المستحق في نهاية العام الأول.

٤- إجراء قيود إهلاك الأصل بفرض استخدام طريقة القسط الثابت وأن قيمة النفاية في نهاية العقد تساوى صفر.

التدريب السادس :

تعاقدت هيئة قناة السويس على تأجير حفار عملاق من شركة أعالي البحار لصناعة المعدات البحرية وذلك بالشروط الأتية:

١- أن مدة العقد هي ١٠ سنوات والإيجار السنوي ٥٨٨٢٣٦ جنية تدفع في ٣١ ديسمبر من كل عام وأن تاريخ التعاقد هو ٢٠١٨/١/١.

٢- يعطى عقد الإيجار الحق لهيئة قناة السويس في شراء الحفار في نهاية مدة العقد نظير مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.

٣- أن سعر الفائدة المعروف لدى الطرفين هو ١٠٪ وأن العمر الاقتصادي للحفار هو ١٥ سنه.

٤- أن التكلفة الأصلية بالنسبة لشركة أعالي البحار هو ٤٠٠٠٠٠٠ جنية.

٥- القيمة الحالية لدفعة متساوية عادية قدرها جنية واحد لعدد ١٠ سنوات وبمعدل ١٠٪ هي ٦,١٤٤٥٧ جنية، كما أن القيمة الحالية لدفعة مستحقة قدرها جنية واحد لمدة ١٠ سنوات مخصومة بمعدل ١٠٪ هي ٣٨٥٥٤ جنيه.

المطلوب:

أ- تحديد نوع الاتفاق بالنسبة لكل من المستأجر والمؤجر.

ب- إجراء قيود إثبات التعاقد وسداد الإيجار السنوي والإهلاك المحسوب والفائدة.

ج- إجراء قيود إعادة الحفار الى المؤجر بفرض أن هيئة قناة السويس لم تستفد من حق الشراء في نهاية مدة العقد

التدريب السابع :

باستخدام بيانات التمرين السابق (٦) وبفرض أن هيئة قناة السويس قامت بشراء الحفار في نهاية العقد.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة وبيان أثرها على الحسابات المختلفة

التدريب الثامن :

في ٢٠١٢/١/١ اشترت الشركة المصرية للاتصالات سنترالا بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وقد قدر العمر الاقتصادي له في ذلك التاريخ ١٥ عاما ويستهلك بطريقة القسط الثابت. وفى ١/١/ ٢٠١٧ قامت الشركة المصرية للاتصالات ببيع السنترال الى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بمبلغ ٥٦٠٠٠٠٠٠ ج، على أن يقوم الشركة المصرية للاتصالات بإعادة استئجاره مرة أخرى من الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول في نفس التاريخ. وكانت أهم بنود العقد ما يلي:

- مدة عقد الإيجار هي ١٠ سنوات.
- حسبت الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول الإيجار السنوي على أساس أن يحقق عائدا قدرة ١٢٪ على استثماراتها في هذا العقد.
- يدفع الإيجار في ١٢/٣١/ من كل عام.
- أن القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ جنية لمدة ١٠ سنوات مخصومة بمعدل فائدة ١٢ % هي ٥,٦٥٠٢٢ جنية.
- أن قيمة النفاية للسنترال تساوى صفرا.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية لإثبات عملية شراء وإهلاك السنترال في الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٧/١/١.

٢- تحديد نتيجة بيع السنترال الى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

٣- بيان كيفية تحديد قيمة الإيجار السنوي للعقد.

٤- إجراء قيود اليومية لتنفيذ عقد الإيجار خلال العام الأول.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- د. أحمد حسن أحمدن(٢٠١٣)،دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.
- د. عاطف حسن عبد ربه، (٢٠١١)، المحاسبة المالية المتوسطة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.
- د. عاطف عبد المجيد، (٢٠٠٩)، المحاسبة المتوسطة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- د. عبد الناصر ابراهيم، د. ايهاب نظمي، (٢٠١١)، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الاولي، دار المسيرة للنشر، عمان.
- د. عثمان محمد يسين فراج،(٢٠٠٨)، المحاسبة المتوسطة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.
- د. علي عبد الكريم راوي،(٢٠١١)، المحاسبة المتوسطة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.
- د. محمد سمير الصبان، (٢٠٠٦)، المحاسبة المالية المتوسطة، المكتب الجامعي الحديث، الدار الجامعية، الاسكندرية.